جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

برنامج الماجستير في الدراسات الدولية– تركيز الهجرة القسرية واللاجئين

رسالة ماجستير بعنوان:

سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل

How to increase and diversify sources of direct Palestinian imports, and reduce reliance on re-exported goods from Israel

مقدمة من الباحثة
آمنه النتشه

إشراف: د. سمير عبد الله
د. محمود دودين

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت، فلسطين"

2013/2012

سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل

How to increase and diversify sources of direct Palestinian imports, and reduce reliance on re-exported goods from Israel

مقدمة من الباحثة

آمنه النتشه

تاريخ المناقشة:

2013/06/12

لجنة المناقشة والإشراف

د. سمير عبد الله (رئيساً)	د. محمود دودين(رئيساً)
د. مجيد شحادة (عضواً)	د. أحمد عزم حمد(عضواً)

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت، فلسطين"

2013/2012

سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة
وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل

How to increase and diversify sources of direct Palestinian imports, and reduce reliance on re-exported goods from Israel

مقدمة من الباحثة
آمنه النتشه

تاريخ المناقشة:
2013/06/12

لجنة المناقشة والإشراف:

د. سمير عبد الله (رئيساً): ----------

د. محمود دودين(رئيساً): ----------

د. مجيد شحادة (عضواً): ----------

د. أحمد عزم حمد(عضواً): ----------

الاهداء

يمر على دروب العمر أشخاص... رسموا بزهر اللوز حياتنا... وجعلونا على ما نحن عليه... لنمضي في الحياة الى كل ما هو جميل...

إلى أمي الغالية التي رسمت ابتساماتي...

وإلى روح الغالي المرحوم بإذن الله أبي والذي كان رفيق الدرب والمعلم الأول...

ولا أنسى إخوتي وروح أخي الغالي رفاق الطفولة... وعبق الماضي وجمال الحاضر....

الشكر

أقدم الشكر والامتنان لرؤساء وأعضاء لجنة الإشراف د. سمير عبد الله، ود.محمود دودين، ود. مجيد شحادة، ود.أحمد عزم حمد، على التفهم والتعاون وكل ما بذلوه من مجهود، وأبدوه من ملاحظات وتوجيهات طوال فترة عملي على هذه الدراسة، بكل ما اضافوه على هذا العمل.

والشكر موصول لمعهد أبو لغد للدراسات الدولية على ما قدموه من دعم وجهد في سبيل توفير كافة الاحتياجات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

ولا أنسى أن أشكر كذلك كل من أتاحوا لي الفرصة لمقابلتهم من مسؤولين، ورجال أعمال، للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد الدراسة، وأخص بالشكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي زودني بالبيانات اللازمة لأغراض الدراسة.

قائمة المحتويات

البند	العنوان	الصفحة
	الملخص باللغة العربية	أ
	الملخص باللغة الإنجليزية	ج
	مقدمة	I
	تمهيد	I
	أهمية الدراسة	V
	هدف الدراسة	VI
	مشكلة الدراسة	VI
	أسئلة الدراسة	VII
	فرضية الدراسة	VIII
	نطاق الدراسة	X
	منهجية الدراسة	XI
	المنهج الكمي الإحصائي	XII
	المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي	XIII
	الاطار النظري	XIV
	هيكلية الدراسة	XV
	مراجعة أدبيات سابقة	XVII
	التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية.....	XVII
	التجارة الخارجية الفلسطينية والمعيقات الإسرائيلية وأثر العقوبات الإسرائيلية الأخيرة فيها	XIX
	التجارة الخارجية الفلسطينية–تحليل ورؤية نقدية	XX
	السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة	XXI

مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية (ملخص إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال جسر الملك حسين) XXIII

تقرير البنك الاسرائيلي حول التطورات الاقتصادية للفترة ما بين أيار–آب 2010..... XXIV

الفصل الأول **1**

1 الاطار التنظيمي للتجارة الخارجية الفلسطينية: الاتفاقيات التجارية 1

1-1 الاتفاقيات التجارية الدولية 4

1-1-1 المبادئ العامة للاتفاقيات التجارية 5

2-1-1 المعايير الخاصة المرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني 7

2-1 الاتفاقيات التجارية الفلسطينية 9

1-2-1 بروتوكول حول العلاقات الإقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م. ت. ف ممثلة للشعب الفلسطيني (اتفاقية باريس الاقتصادية)..... 9

2-2-1 إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية 25

3-2-1 ملخص إعلان التبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والضفة الغربية وقطاع غزة 30

4-2-1 الاتفاقية التجارية مع الاردن ومصر 34

5-2-1 اتفاقيات تجارية أخرى 37

الفصل الثاني **41**

2 مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وأهمية التجارة الخارجية 41

1-2 تطور التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني..... 43

2-2 سمات التجارة الخارجية الفلسطيني 47
1-2-2 الصادرات السلعية الفلسطينية 48
2-2-2 الواردات السلعية الفلسطينية 51
3-2-2 انكشاف العلاقات الاقتصادية الفلسطينية– الدولية 53
3-2 الواردات السلعية الفلسطينية 54
1-3-2 التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية 54
2-3-2 الواردات الفلسطينية حسب الدول المصدرة 58
4-2 التجارة الخارجية والإيرادات الحكومية 61
1-4-2 مفهوم المالية العامة 61
2-4-2 الايرادات العامة الفلسطينية 63
3-4-2 تأثير عائدات التجارة الخارجية على المالية العامة الفلسطينية 67
5-2 الاستيراد غير المباشر والايرادات الضريبية 71
1-5-2 السياسة التجارية الفلسطينية 71
2-5-2 تقدير قيمة الجمارك المحصلة من قبل الجانب الإسرائيلي 73
الفصل الثالث 77
3 الجوانب الفنية والاستيراد في الأراضي الفلسطينية 77
1-3 متطلبات الاستيراد 77
2-3 معيقات الاستيراد المباشر: المستورد الفلسطيني وتوجهه للسوق الإسرائيلي 82
3-3 إمكانية استبدال السلع المستوردة 91
4-3 الايرادات الإضافية المتوقعة من استبدال السلع المستوردة 104
الخاتمة 105
قائمة المصادر والمراجع 113

قائمة جداول

جدول (1): الصادرات السلعية المرصودة الفلسطينية بالأسعار الجارية للأعوام 2000-2011 50

جدول (2): الواردات السلعية المرصودة بالأسعار الجارية للأعوام 2000-2011 52

جدول (3): نسبة الانكشاف الاقتصادي للأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 2000-2011 53

جدول (4): التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية للأعوام 2007-2011 56

جدول (5): الإيرادات الحكومية ومصادر التمويل (أساس الالتزام) للأعوام 2007-2011 68

جدول (6): إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية عبر المقاصة مع الجانب الإسرائيلي (أساس الالتزام) للأعوام 2007-2011 70

جدول (7): الإيرادات الجمركية الفعلية الممكنة في حالة توسيع الاستيراد المباشر باعتماد بيانات واردات أعوام 2007-2011 76

جدول (8): إمكانية الاستيراد المباشر للسلع المستوردة حسب التصنيف السلعي لفصول النظام المنسق (Harmonized system) للعام 2011 96

جدول (9): مجموع قيمة الايرادات المتسربة وفق إمكانية الاستيراد المباشر للأعوام 2007-2011 104

قائمة الأشكال

الشكل (1–أ): إجمالي الواردات الفلسطينية المرصودة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996–2011 27

الشكل (1–ب): إجمالي الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996–2011 27

الشكل (2–أ): قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة من الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1996–2011 32

الشكل (2–ب): قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1996–2011 33

الشكل (3–أ): قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة من الأردن ومصر للفترة 1996–2011 35

الشكل (3–ب): قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى الأردن ومصر للفترة 1996–2011 36

الشكل (4): الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للأعوام 1994– 2011 (سنة الأساس 2004) 45

الشكل (5): الواردات والصادرات الفلسطينية، والناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال الأعوام 1994–2011 (سنة الأساس 2004) 46

الشكل (6): نسبة الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل وباقي العالم إلى الأراضي الفلسطينية* خلال الأعوام 2007–2011 61

ملخص

تبحث هذه الدراسة في الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للتوجه للاستيراد عبر وسيط إسرائيلي وبشكل غير مباشر من الأسواق الدولية، عوضًا عن الاستيراد المباشر دون وسيط. بالإضافة لتوضيح النتائج المالية والاقتصادية المترتبة على اعتماد السوق الفلسطيني، بشكل رئيس على السوق الإسرائيلي، في محاولة لتقدير قيمة الخسارة المتحققة من الإيرادات الجمركية لخزينة السلطة الفلسطينية والمترتبة على الاستيراد غير المباشر. وتطرح الدراسة في هذا الشأن بعض المقترحات لتشجيع المستورد الفلسطيني على الاستيراد مباشرة من الدول المنتجة.

وخلصت الدراسة إلى أن أبرز الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للسوق الإسرائيلي تتمحور حول صعوبة العوائق غير الجمركية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على المستورد الفلسطيني، وعدم وجود منطقة جمركية فلسطينية مستقلة عن الجانب الإسرائيلي، مما يرفع من تكلفة عملية الاستيراد، ويزيد من تعرض السلع المستوردة للتلف والسرقة. ورغم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية، والتقدم الواضح في مجال التحصيل الضريبي، إلا أنها لم تستطع حتى تاريخه الاستقلال عن الجانب الإسرائيلي، والحد من تبعات الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المبرمة. ومن أهم الأسباب التي تدفع المستورد الفلسطيني من الاستيراد عبر وسيط إسرائيلي أيضًا؛ أن بعض الأسواق العالمية –لأسباب سياسية– تعتبر السوق الفلسطيني جزءًا من الغلاف

التجاري للسوق الإسرائيلي، مما يحرم السوق الفلسطيني من الحصول على بعض الوكالات الدولية بشكل مستقل عن السوق الإسرائيلي.

وقدمت الدراسة عددًا من المقترحات لتعزيز الاستيراد المباشر للأراضي الفلسطينية، ترتبط بأداء السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بالأمور اللوجستية وتطوير المهارات والكفاءات الفلسطينية في مجال فحص المواصفات، والمقاييس، ليكون من الممكن التوجه لتنفيذ مشروع منطقة التخليص الجمركي الخاصة بالبضائع المستوردة مباشرة للأراضي الفلسطينية، وإعادة ترتيب للعلاقات التجارية الفلسطينية –الإسرائيلية عبر اتفاقيات جديدة عوضًا من اتفاق باريس الاقتصادي. كما أكدت الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تحفيزه للدخول للأسواق العالمية.

Abstract

This thesis discusses the reasons for enforcing the Palestinian importer to use an Israeli intermediary to indirectly import from the international markets instead of direct importing. Moreover, the thesis clarifies the financial and economic consequences resulted from the Palestinian market's dependency on the Israeli market.

Such issues are illustrated by estimating the value of custom revenues losses incurred to the Palestinian Authority treasury as well as presenting suggestions for encouraging the Palestinian importer to directly import from the productive countries.

Consequently, the thesis concluded that the main reasons for indirecting the Palestinian importers to the Israeli markets are related to the difficulty of non-custom Israeli restrictions imposed on the Palestinian importer as well as the absence of independent Palestinian custom areas; thus increasing the imposing costs and exposing goods to theft and damage.

In spite of the serious efforts made by the Palestinian Authority, represented by its governmental ministries and institutions, to improve the economic and external trade situation, as well as the obvious progress in tax collection process, the Palestinian Authority has not achieved the desired independency from the Israeli side neither avoided the consequences of the Israeli violations of the signed agreements.

In addition, some reasons are related to considering the Palestinian market as a part of the Israeli trade market by some international

markets, mainly for political reasons which prevent the Palestinian market from independently having international agencies.

Moreover, this thesis has highlighted suggestions for enhancing direct importing to the Palestinian Territory by improving the performance of the Palestinian Authority with regards to logistics and capacity building in the field of quality and standards revision in order to facilitate the establishment of custom clearance areas specialized in importing goods directly to the Palestinian Territory and rearrange the trade Palestinian-Israeli relations through signing new agreements instead of Paris Protocol.

Finally, this thesis has emphasized the importance of the private sector's role in improving the Palestinian economy through motivating the private sector to enter the international market.

مقدمة

- **تمهيد:**

مع تحقيق الثورة الصناعية لأهدافها، وتطور وسائل النقل، والعولمة، وانتشار الشـــركات متعددة الجنسيات، تميزت التجارة الدولية الحديثة عن مثيلاتها في العصور القديمة بازدياد حجمها بصورة هائلة وتنوع منتجاتها، وكذلك اتساع نطاقها بحيث أصبحت تشمل العـــالم أجمع. حيث بات من المستحيل على الدول أن تعزل نفسها عن العالم الخـــارجي بغـــض النظر عن مستوى نموها. وذلك لاعتبارات عدة، أهمها البحث عـــن عناصـــر الإنتـــاج المتمثلة بالمواد الأولية، والعمالة، والتي لا تتوافر لدى الدول بشكل متساوٍ، بالإضافة إلى البحث عن أسواق تجارية جديدة لفائض إنتاج الدول عن حاجتها.

وزادت أهمية التجارة الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ فعمل المجتمع الدولي بعد الكساد العظيم 1929 والحرب العالمية الثانية على (مأسسة) التجارة الدولية من خلال ميثاق "هافانا" وتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتوقيع اتفاقية "الجات" عام 1947، بهدف تخفيض متبادل للجمارك بين الدول الموقعة عليه، وإقرار عدد من المبادئ العامة للتجارة الدولية. ومع ازدياد الاهتمام بتوسيع نطـــاق التجارة الدولية إلى تجارة الخدمات وحماية المـــلكية الفـــكرية بالإضـــافة لتجـــارة السلع، جرى استبدال اتفاقية "الجات" بمنظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1995،[1] والتي يراد لها

[1] كانت "الجات" 1947 عبارة عن اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف، وجولات تفاوضية من تاريخها إلى جولة أورغواي 1986–1994، حيث جرى التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية يناير/1995، وبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 159 دولة حتى آذار 2013. وتهدف المنظمة بكونها إطارًا لتنفيذ التجارة الدولية في السلع والخدمات ولحماية الملكية الفكرية من خلال إدارة تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بـــ: الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة، بعض الاتفاقيات الأخرى للسلع، تجارة الخدمات، وحماية الملكية الفكرية.

أن تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في مصالح ومواقف الدول من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة.

وتبعًا للتطورات الاقتصادية العالمية خلال القرن المنصرم، نجد أن الاقتصاد الفلسطيني ما بعد الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 لم يحظَ الاقتصاد الفلسطيني بفرصة الانخراط بالاقتصاد الدولي الحديث، والاستفادة من سياسات التنمية والاتفاقيات التجارية الدولية والعربية المبرمة. واستمر الاحتلال حتى عام 1994 برسم الاقتصاد الفلسطيني بشكل يخدم مصالحه؛ فقد فرض الاحتلال الإسرائيلي في تلك الفترة نظام الاتحاد الجمركي أحادي الجانب على الأراضي الفلسطينية[2] الذي يسمح بتدفق السلع ما بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية دون جمارك أو أي عوائق أخرى، أي فرض السياسات التجارية الإسرائيلية عليها، وبالمقابل قيدت تدفق السلع الفلسطينية إلى إسرائيل، حيث منعت السلع الزراعية والصناعات الغذائية الفلسطينية من دخول إسرائيل؛ مما جعل السوق الفلسطيني امتدادًا لسوقها وأحكم السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. فكانت النتيجة إيقاف العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل نهائي بين قطاع غزة ومصر، فيما استمرت العلاقات مع الأردن بحيث سمح للصادرات الفلسطينية بالعبور إلى الأردن، في حين طبقت السياسة التجارية الإسرائيلية على الواردات من الأردن.[3]

وخلال الأعوام 1995–2000 التي تلت توقيع اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي، جرى تسليم السلطة الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي وفق اتفاق باريس الاقتصادي، الذي عمل على

---

[2] سيتم في الفصول اللاحقة توضيح المقصود بالاتحاد الجمركي وطبيعة الارتباط الاقتصادي الفلسطيني-الاسرائيلي.

[3] محمود الجعفري، *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000)، 9.

تثبيت نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي مع بعض الاستثناءات، فأصبح بذلك الإطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكل حجم التجارة الخارجية للعام 2011 نحو (74.5%) من الناتج المحلي الإجمالي.[4] إلا أن التجارة الخارجية الفلسطينية تأثرت بشكل كبير بواقع الاحتلال الكولونيالي وسياساته المعادية. فأصبح الاقتصاد الإسرائيلي الشريك التجاري شبه الوحيد، وحرم الاقتصاد الفلسطيني من إقامة علاقات تجارية واسعة مع الدول المجاورة، ومع السوق العالمي. وينعكس ذلك من خلال حجم الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل خلال العام 2011 الذي استحوذ على (69.6%) من إجمالي الواردات، و(85.9%) من الصادرات الفلسطينية.[5]

بالاضافة إلى ارتباط السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي تجارياً، نجد أيضاً أن توقيع إتفاقية باريس الاقتصادية –بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني– في العام 1994، تم عبرها الاتفاق على آلية لتقاص الضرائب بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتلخص هذه الآلية بـــ:

---

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994-2011. نتائج أساسية* . رام الله – فلسطين، 2013.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية، 2011*. رام الله – فلسطين، 2013.

1. حصول السلطة الفلسطينية على كل الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي يدفعها التجار الفلسطينيون على السلع المستوردة التي تحدد وجهتها النهائية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.
2. ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها التجار الفلسطينيون على السلع المشتراة من السوق الاسرائيلي بغض النظر عن منشئها.

أي أن الجمارك والضرائب المستحقة على الواردات الفلسطينية تشكل مصدر رئيسي للإيرادات العامة، حيث تبلغ نسبتها أكثر من (69.1%) من الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2011 على أساس الالتزام.[6] ونستطيع تصنيفها كما يلي:[7]

1. الجمارك المدفوعة من التجار الفلسطينيين في الموانئ والمطارات والمعابر، التي تقدر بحوالي (574.7 مليون دولار أمريكي) على أساس الالتزام.
2. ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من المستوردين الفلسطينيين على السلع المشتراة في السوق الإسرائيلي والدول الأخرى، وتقدر بحوالي (453.8 مليون دولار أمريكي) على أساس الالتزام.
3. الضرائب الأخرى التي تشمل (المكوس على التبغ والكحول، البترول، وغيرها) والمقدرة بحوالي (547.7 مليون دولار أمريكي) على أساس الالتزام.

---

[6] يقصد بأساس الالتزام في تسجيل الايرادات في فترة مالية محددة أن يعترف بالايراد عند استحقاقه لا عند تحصيله.

[7] موقع وزارة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، *التقارير الشهرية للمالية العامة*، 2012. (تاريخ الدخول 2012/3/13) http://www.pmof.ps/index.php?pagess=home

وإذا علمنا أن (58%) من البضائع المستوردة من إسرائيل في العام 2010 هي ذات منشأ خارجي وفق ما تم نشره رسمياً من الجانب الاسرائيلي،[8] فمن الطبيعي أن تحول شرائها من إسرائيل إلى شرائها بشكل مباشر من دول المنشأ يمكّن السلطة الفلسطينية من الحصول على الجمارك المدفوعة عليها، بدلاً من تسربه للخزينة الإسرائيلية. وبافتراض أن نسبة الجمارك على تلك السلع تساوي النسبة التي يدفعها التجار الفلسطينيون على الواردات المباشرة، وأن بالإمكان استيراد جميع تلك السلع بصورة مباشرة، فإن الجمارك المتوقعة من استيراد هذه السلع مباشرة تقدر بنحو (84.7 مليون دولار أمريكي) إضافي للخزينة العامة حسب ما خلصت له الدراسة.[9]

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في أنها تسعى لتقليص تسرب إيرادات الجمارك الفلسطينية إلى الخزينة الإسرائيلية، والتي تجبيها على السلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي المعاد تصديرها إلى الاقتصاد الفلسطيني؛ مما يساعد على زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية من خلال الحصول على هذه الجمارك، التي هي بأمس الحاجة لها لتغطية نفقاتها والتزاماتها، ولتقليص اعتماد موازنتها على أموال المانحين وعلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

ويتضح ذلك من خلال تسليط الضوء على قيمة السلع الأجنبية المعاد تصديرها من مجمل الصادرات السلعية الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية، من خلال تقرير الصادر عن البنك

[8] Bank of Israel, *Recent Economic Developments 128, May-August 2010*, Oct. 2010. Jerusalem - Research Department, 22.

[9] يوضح الفصل الثاني من الدراسة تقدير لقيمة الجمارك المحصلة من قبل الجانب الإسرائيلي.

المركزي الإسرائيلي، الذي أوضح في العام 2010 أن الصادرات غير إسرائيلية المنشأ بلغت نحو 58%،[10] وبعض التقارير[11] التي أوضحت أنها بلغت في العام 2011 نحو 60% من مجمل الواردات الفلسطينية من إسرائيل.

- **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحليل الإجراءات والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية، لكشف المعيقات التي يواجهها المستوردون الفلسطينيون، ودفعهم لاستيراد هذه السلع من إسرائيل، من أجل الخروج باقتراحات للإجراءات والسياسات الفعالة لإزالة العوائق التي تعترضهم؛ زيادةً وتنويعًا لِمَصادر الاستيراد المباشر من مختلف الدول؛ مما يعمل بدوره على زيادة إيرادات الخزينة الفلسطينية من خلال عوائد الجمارك على السلع المستوردة.

- **مشكلة الدراسة:**

تبحث الدراسة في إمكانية زيادة حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، من خلال زيادة الواردات السلعية المباشرة من دولة المنشأ، وتقليص الاعتماد على الواردات الفلسطينية من إسرائيل. ولتحقيق ذلك، تسعى الدراسة إلى اقتراح الحلول المناسبة لزيادة الاستيراد المباشر، في إطار الترتيبات القائمة حاليًّا بين الجانبين (الإسرائيلي والفلسطيني).

---

[10] Bank of Israel, *Recent Economic Developments*, 22.

[11] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة* (*الانكتاد*: أيلول/سبتمبر 2011).

- **أسئلة الدراسة:**

وبناءً على ما سبق، ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما بنية (طبيعة) السلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي المعاد تصديرها من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية وفق إحصائيات التجارة الخارجية المرصودة رسميًّا لدى الإحصاءات الفلسطينية والإسرائيلية؟
2. ما إمكانيات الاستيراد المباشر لتلك السلع بالنسبة للمستوردين الفلسطينيين؟ وما جدواها؟
3. كم يبلغ تقدير حجم الإيرادات الجمركية التي يمكن للسلطة الوطنية الحصول عليها، في حال زيادة الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الواردات من إسرائيل؟
4. ما العوائق أمام الاستيراد المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، لتحديد السياسات والإجراءات الفعالة التي يمكن للسلطة الفلسطينية اتباعها لزيادة الواردات المباشرة من الأسواق الخارجية؟ وما أثر اتفاقية باريس الاقتصادية من خلال البنود المتعلقة بالضرائب والجمارك، وآلية جمع واحتساب وتقاص الإيرادات في توجه المستورد الفلسطيني للسوق الإسرائيلي لسد حاجات السوق الفلسطيني للسلع التي توفرها الأسواق العالمية الأخرى؟
5. ما فرص السلطة الفلسطينية للتعامل والتعاون إقليميًّا ودوليًّا مع التكتلات الاقتصادية أو عبر الاتفاقيات الثنائية؟

- **فرضية الدراسة:**

تفترض الدراسة أن السلطة الفلسطينية لم تنجح في فك الارتباط أو تقليص اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، وتنويع أسواق الاستيراد للسوق الفلسطيني. بل إن درجة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي تزايدت خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب نظام الإغلاق والإجراءات المطبقة من الجانب الإسرائيلي. بالتالي بقاء الوضع السياسي القائم من الهيمنة الإسرائيلية على المعابر وتشديد الإجراءات المفروضة على التجار الفلسطينيين.

وعلى الرغم أن اتفاقية باريس ما بعد عام 1994، قدمت بعض التسهيلات في قيود التجارة الخارجية مقارنة بالوضع الذي كان قائمًا، مثل حرية دخول السلع بشكل أكبر، ومعاملة بالمثل للتجار الفلسطينيين على المعابر والموانئ والمطارات، وتثبيت الحق الفلسطيني في الإيرادات الجمركية،[12] وتنظيم العمالة الفلسطينية. إلا أن هذه التسهيلات وبنود الاتفاقية لم تطبق كما وردت، وبخاصة ما بعد عام 2000 مع اتباع الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق، وبنائه جدار الفصل العنصري، الذي أدى لمنع دخول الإسرائيليين للتسوق في الأراضي المحتلة، مما حال دون وصول السلطة الفلسطينية للتغيير المرجو على الصعيد الاقتصادي، والاستفادة من ميزات الاتحاد الجمركي بالشكل السليم، فلم يحقق الاقتصاد الفلسطيني التّنوع المطلوب لعملية التنمية

[12] هي مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرة والواردات وتختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعرفة الجمركية بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وأهدافها السياسية، ومدى الحاجة إلى السلع في ضوء ما تخطط، وتحت ظروف المنافسة الخارجية، عند وضع تعرفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها.
للمزيد أنظر إلى: السيد محمد أحمد السريتي، *اقتصاديات التجارة الخارجية* (المعمورة: مؤسسة رؤية للطباعة، الطبعة الأولى، 2008)، 146.

الاقتصادية في العلاقات مع الخارج؛ لأن الجانب الإسرائيلي أحكم سيطرته على المعابر، وشدد من إجراءات الفحص الأمني، ورفع تكاليف النقل بسبب فرض نقل الصادرات بوسائل النقل الإسرائيلية وغيرها من القيود؛ الأمر الذي حد من تنويع التعامل الفلسطيني مع دول العالم.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تحولات هامة ما بعد العام 1994 وخصوصًا تدفق الدعم العالمي للتنمية من خلال توفير المنح والمساعدات الدولية لدعم التنمية والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، إلا أن سيطرة السلطات الإسرائيلية على معظم المصادر الفلسطينية الرئيسة ونقاط العبور قد حد من تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، وعلى الرغم من السياسات التجارية الحكومية المتبعة التي تمثل الأداة السياسية التي تلجأ لها الحكومات لتؤثر في حجم التجارة بين الدول. ومن بينها العقبات المصطنعة ضد حرية التجارة من دولة إلى أخرى كالتعرفة الجمركية الاسرائيلية المتبعة في عملية الاستيراد في الأراضي الفلسطينية، فيما عدا التعرفة الجمركية القوائم الثلاث،[13] والتي جرى تحديدها من خلال اتفاقية باريس الاقتصادية. والرسوم والعقبات غير الجمركية التي تفرض على السلع القادمة إلى البلد والقيود الكمية (نظام الحصص) ونظم السلامة الصحية والأمان،

[13] السلع التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك لها والمدرجة في القوائم أ1، وأ2، وب"، والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية واسترشادًا باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية.
للمزيد أنظر إلى: نص اتفاقية البروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م. ت. ف ممثلة للشعب الفلسطيني.

ونظم التوصيف، ورخص الاستيراد وشهادات المنشأ،[14] وغيرها من الإجراءات الإدارية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي، ووجب على السلطة الوطنية الفلسطينية التقيد بها للسماح بعبور البضائع.

- **نطاق الدراسة:**

تعد الاتفاقيات التجارية أحد أدوات السياسة التجارية التي تهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية، من خلال توسيع الأسواق المحلية، وبخاصة في الإقتصاديات الصغيرة. وغالبًا ما تساعد على زيادة النمو الاقتصادي من خلال التخصص، وزيادة حجم السوق، بشرط أن يجري ذلك في بيئة سياسية وأمنية مواتية.[15]

وفي الحالة الفلسطينية، جاءت الاتفاقيات التجارية المبرمة جزءًا أساسيًّا من عملية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ومن ثم نتج عنا عدد من الاتفاقيات الاقتصادية التي عملت على تحديد الاطار الخاص بالتجارة الخارجية الفلسطينية من حيث السياسات التجارية المتبعة والتعرفة الجمركية. بالإضافة إلى تحديد نطاق العلاقات التجارية الثنائية

---

[14] تعد من الوثائق التي يلتزم البائع بتقديمها إلى المشتري بناءً على طلبه وعلى نفقته. وتعد شهادة المنشأ قرينة مبدئية لجودة البضاعة ونوعها وتعين البلد المنتج لها وتحدد مواصفات السلع المبيعة وكمياتها.
للمزيد أنظر إلى: خليل عليان عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص–التحديات* (الرياض: معهد الادارة العامة، مركز البحوث، 2009)، 18.

[15] محمود الجعفري وعادل الزاغة وناصر العارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2002)، 8–9.

للسلطة الفلسطينية مع الدول العربية والأجنبية، وخصوصًا المجاورة منها للمناطق الفلسطينية.[16]

وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، حُدد النظام التجاري الفلسطيني- الإسرائيلي؛ على أنه نظام ما بين نظامي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، وتنظيم العلاقات التجارية مع طرف ثالث، وبشكل محدد مع الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[17] بناءً على ذلك نجد أن الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الخارجية الفلسطينية محدد وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، وبالتالي سيكون من المفيد التركيز على طبيعة نظام التجارة الخارجية الفلسطينية- الإسرائيلية على أرض الواقع، والبحث في التغيرات التي تأتي بانعكاس إيجابي أو سلبي على الاقتصاد الفلسطيني. وهذا ما سيتم التطرق له بشكل مفصل في فصول لاحقة من هذه الدراسة.

- **منهجية الدراسة:**

تبنت الدراسة المنهج الكمي، والتحليلي الاستقرائي ، والوصفي، وفيما يأتي توضيحٌ لاستخدامات هذين المنهجين:

---

[16] محمود الجعفري، *المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2005)، 6-7.

[17] مجلس الشاحنين الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني-بال تريد، *مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية: ملخص إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال جسر الملك حسين*، (رام الله: 2009)، 27.

أولاً: المنهج الكميُّ الإحصائيُّ

الاعتماد خلال هذه الدراسة على:

1. تحليل كمي للبيانات الإحصائية الرسمية حول التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية، والفلسطينية مع الدول الأخرى؛ وذلك لدراسة بنية ومنشأ الواردات الفلسطينية من إسرائيل.
2. التحليل والتقدير لنسبة الجمارك الإسرائيلية على السلع المستوردة التي يعاد تصديرها إلى السوق الفلسطينية.
3. تقدير حجم الجمارك على المستوردات التي يمكن استيرادها بصورة مباشرة من بين السلع المعاد تصديرها من إسرائيل، والتي تسربت إلى الخزينة الإسرائيلية.
4. الجمع والتحليل للبيانات حول إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية من الجمارك، وتقدير قيمة الإيرادات الجمركية الممكنة في حال زيادة الاستيراد المباشر، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوافرة من جهة وزارة المالية الفلسطينية. وما يتوافر من إحصاءات التجارة الخارجية الإسرائيلية.
5. المقابلات الشخصية مع بعض الخبراء والمسئولين عن إدارة الشأن الاقتصادي الفلسطيني.

وتنحصر دراسة بيانات إيرادات السلطة الفلسطينية، وبيانات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وتحليلها بالأعوام (2007-2011) والتي بدورها تعكس الواقع الاقتصادي الحالي.

ثانيًا: المنهج الوصفي والتحليلي الاستقرائي

ترتكز الدراسة على تناول السياسات التجارية المتبعة من السلطة الفلسطينية والمرتبطة بتحسين التجارة الخارجية الفلسطينية، بهدف زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة، وتقليص الاعتماد على الواردات[18] المعاد تصديرها من إسرائيل. وعليه سيجري تحليل الإطار القانوني والإداري الذي يحدد التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل وباقي العالم وربطه بالواقع. فالتجارة الخارجية تعرف بأنها تبادل السلع والخدمات بين الشعوب المتمثل في الاقتصاد بكل من الواردات والصادرات.[19] لذلك فإن التجارة الخارجية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لأي دولة، وذلك لأن التبادل التجاري في الدول يتأثر بمستوى الدخل القومي لها وتوسيع قاعدة الاختيارات للاستهلاك، وذلك إما بغرض الحصول على السلع الاستهلاكية أو عناصر الإنتاج بتكلفة أقل، بالاضافة إلى زيادة الاستثمارات في الدول؛ مما يؤدي لزيادة رفاهية البلاد، فيعكس تطور الصادرات في الدول حجم الفائض من السلع والخدمات عن الطلب المحلي، كما يدل على امتلاك الدولة المصدرة القدرة التنافسية والقدرة على فتح أسواق

---

[18] تعني السلع والخدمات التي يشتريها البلد من العالم الخارجي، وقد تكون واردات منظورة وهي السلع المادية التي تعبر الحدود والواردات غير المنظورة، كنفقات السياح في الخارج. وغالبًا ما تدفع قيمة واردات بلد ما بالعملات الأجنبية التي يحصل عليها البلد من صادراته.
للمزيد أنظر إلى: عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 18.

[19] تعني السلع والخدمات التي تباع للبلاد الأجنبية، وتشمل الصادرات المنظورة وهي السلع المادية التي تعبر الحدود كالسيارات والمنسوجات وما شابه. والصادرات غير المنظورة هي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.
للمزيد أنظر إلى: عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 18.

جديدة لسلعها. بالمقابل تطور الواردات فهو يجسد وجود طلب محلي على السلع الخارجية لغرض التصنيع أو الاستهلاك، بالتالي تحسين الرفاه الاقتصادي للمواطنين.

ونستطيع توضيح ذلك من خلال أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي توضح حجم الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة ويعرف بالناتج المحلي الإجمالي، فنجد احتسابه وفق طريقة الانفاق حسب المعادلة الآتية:[20]

$$GDP= C+I+G+NX$$

C: الاستهلاك الخاص

I: الاستثمار (أو تكوين رأس المال)

G: الإنفاق الحكومي

NX: صافي الصادرات، ويعني مجموع الصادرات السلعية والخدمية مطروحًا منه مجموع الواردات السلعية والخدمية).

- **الاطار النظري:**

بالاعتماد على ما تقدم سيتم تناول العلاقات التجارية الفلسطينية – الإسرائيلية من خلال تجزئة الإطار النظري إلى قسمين:

1. جزء خاص بالجانب الفلسطيني، وستتخذ الدراسة المدرسة الواقعية إطارًا نظريًّا في مجال السياسات التجارية التي ترى أنه مع زيادة حدة مشكلة التخلف الاقتصادي

[20] أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق* (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 1997)، 104.

والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، يجب أن تختار السياسة التجارية وفقًا للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدول دون التقييد مسبقًا بأي نظريات قومية أو بأية فلسفات دولية.[21] وبالتالي ستفسر السياسات التجارية على أنها فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم ؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة، أو مواقف الدول إزاء العلاقات التجارية مع الخارج.[22]

2. الجانب الإسرائيلي فسيجري بحثه انطلاقًا من الإطار النظري الخاص بالتبعية الاقتصادية المنبثق عن رغبة بعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة والمتمثلة هنا بالأسواق الفلسطينية، أو الاستيلاء والسيطرة الاقتصادية لأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري.[23]

- **هيكلية الدراسة:**

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: يناقش الوضع القائم في التجارة الخارجية الفلسطينية من حيث الإطار القانوني والتنظيمي المتمثل باتفاقية باريس الاقتصادية التي نظمت العلاقات الاقتصادية ما بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي. والتي وضعت البنود التي ضمنت المعاملة بالمثل

---

[21] السريتي. *اقتصاديات التجارة الخارجية*، 124.

[22] السيد متولي عبد القادر، *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات* (عمان: دار الفكر، 2010)، 69.

[23] جاسم محمد. *التجارة الدولية* (عمان: دار زهران، 2008)، 13.

للتجار الفلسطينيين مقابل التجار الإسرائيليين، بالإضافة إلى قوائم السلع التي تستطيع السلطة الفلسطينية استيرادها من الدول العربية وتحديد التعرفة الجمركية لها، وإجراءات أخرى ستتناول في هذا الفصل.

بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية، عبر السياسات المالية والتجارية الفلسطينية المتبعة حاليًا حسب ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية باتباع السياسات المالية والتجارية الإسرائيلية. وسيتم توضيح الأثر السلبي لذلك على الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثل بالسيطرة على المعابر، وعلى المصادر الرئيسة للأراضي الفلسطينية، والعمل الدائم بهدف زيادة المخاطر على الاستثمارات داخل الأراضي الفلسطينية؛ مما يضع العقبات في وجه التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وستجري دراسة التأثيرات المتبادلة بين أدوات السياسة المالية ومتغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة وعناصر الموازنة من جهة أخرى.

وقد جرى تخصيص جزء من هذا الفصل لدراسة إمكانيات الاستيراد المباشر فنيًا، وسياسيًا، وإداريًا، من خلال الاتفاقيات التجارية المبرمة بين السلطة الفلسطينية ودول أجنبية، كالاتفاقيات التجارية مع كل من الأردن، ومصر، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ودول أخرى.

الفصل الثاني: يُلقي الضوء على أبرز معالم الاقتصاد الفلسطيني، والمؤشرات التي تعكس أداء التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة إلى المالية العامة الفلسطينية والإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة الفلسطينية. وتم الرجوع

للبيانات الإسرائيلية المتوافرة حول تجارتها مع الجانب الفلسطيني؛ لتقدير قيمة الجمارك المحصلة من الجانب الإسرائيلي.

في **الفصل الثالث** من الدراسة، سيجري الوقوف على الفرص والإمكانيات المتاحة للاستيراد المباشر وتقليص التسرب في الإيرادات من خلال دراسة الجوانب الفنية والجدوى الاقتصادية لذلك؛ لتحديد البدائل عن الاستيراد من الجانب الإسرائيلي؛ بهدف الخروج بمقترحات من شأنها مساعدة صُنّاع السياسات الاقتصادية الفلسطينية للعمل على زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل.

- **مراجعة أدبيات سابقة:**

تناولت دراسات عدة التجارة الخارجية الفلسطينية، والتي أفادت هذه الدراسة في إجابتها عن سؤالها الخاص بتنويع مصادر الواردات الفلسطينية على نحو يزيد ايرادات الخزينة الفلسطينية، ومن أبرز الأدبيات السابقة ما يلي:

- **التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية.**[24]

هدف الباحث من خلال دراسته تسليط الضوء على واقع التبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي (السلعي والخدمي) منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 حتى عام 1998، بهدف تحليل مرتكزات هذه العلاقة، وتحديد أسس وخصائص

[24] محمود الجعفري، *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000).

العلاقات التجارية الفلسطينية–الإسرائيلية التي تراعي وتنعكس على المصالح الاقتصادية والتنموية الفلسطينية. إضافة إلى رصد التغيرات التي شهدتها هذه العلاقة منذ بدء المرحلة الانتقالية 1994–1998. فقدمت تقييمًا لإمكانات التبادل التجاري من خلال تحديد حجم المبادلات السلعية الفعلية بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية في ظل فرض عدة سيناريوهات.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية خلال 1967–1998، على التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الضفة والقطاع التي تصب في صالح الاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة نسبة الواردات من إسرائيل إلى الاستهلاك الفلسطيني وانخفاض نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية، مع ازدياد مرونة الاستيراد في الأراضي الفلسطينية وانخفاض نسبة المرونة السعرية للواردات، لتصبح الواردات السلعية الفلسطينية غير حساسة بالنسبة للتغيرات السعرية في الأسواق الإسرائيلية.

كما أوضحت الدراسة تقييد حجم الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل ومكوناتها، وزيادة الاعتماد على إسرائيل لتصريف السلع كان نتيجة حصر التجارة الخارجية الفلسطينية في إسرائيل.

وأكدت الدراسة أن تشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، يعود إلى كِبَر حجم التجارة البينية والتدفقات المالية بينهما، واعتماد حاجة السوق المطلقة في تنظيم التدفق التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي؛ مما

سيؤدي إلى استمرار الواقع الاقتصادي والتجاري الفلسطيني الموروث عن الاحتلال في تدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية؛ وبالتالي يجب أن تقود الترتيبات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين وإسرائيل إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية، عبر توجيه مكونات التبادل التجاري ومساراته لصالح الطرفين.

- **التجارة الخارجية الفلسطينية والمعيقات الإسرائيلية وأثر العقوبات الإسرائيلية الأخيرة فيها.[25]**

قدم الباحث من خلال دراسته تحليلاً لتغيرات واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والدول العربية وبقية دول العالم، من خلال مقارنة التغيرات منذ عام 1967 حتى الانتفاضة الثانية، عام 2000. بالإضافة إلى تحديد الإجراءات والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل في المراحل الزمنية المختلفة في ظل التغيرات السياسية.

وقد ارتكزت الدراسة على نتائج مسح شمل عينة من الشركات الصناعية والزراعية المصدرة، والأخرى القادرة على التصدير، بالإضافة إلى الشركات العاملة في مجال الاستيراد والوكالات التجارية، والشركات العاملة بالشحن، والتخليص الجمركي، موزعة على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، كما اعتمدت الدراسة على بيانات إحصائية رسمية تعكس واقع التجارة الخارجية الفلسطينية؛ لتحديد أهم العوامل المؤثرة في رسم الواقع الاقتصادي الفلسطيني.

---

[25] علي مهنا، *التجارة الخارجية الفلسطينية والمعيقات الإسرائيلية وأثر العقوبات الإسرائيلية الأخيرة عليها* (رام الله: الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية، 2001).

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة، أنّ اتجاه الصادرات الفلسطينية لإسرائيل كان بشكل تصاعدي خلال العقود الثلاثة؛ مما زاد من تبعية السوق الفلسطينية للسوق الإسرائيلية. وأن العمل في إطار نظم تجارية غير فلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني عمل على الحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التفاوض حول سياسات ذات منفعة متبادلة، وأن تنفيذ هذه السياسات يكاد يكون معدومًا. وبالتالي فإن ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد المحلي الفلسطيني، جرى دون وجود سياسات واتخاذ تدابير مناسبة لحماية المصالح الفلسطينية، وأضعف الطاقة الإنتاجية التصديرية الفلسطينية.

كما جرى تسليط الضوء على أثر صادرات الأيدي العاملة الفلسطينية التي تسد الفجوات الهامة في السوق الإسرائيلي، والتكلفة المنخفضة التي يدفعها الجانب الإسرائيل مقابل الخدمات العمالية المقدمة المستردة بالكامل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات رئيسة تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية، يمكن تلخيصها بضعف البنية التحتية، وارتفاع تكلفة الشحن، والإجراءات الإدارية، والعوائق الجمركية غير الجمركية.

- **التجارة الخارجية الفلسطينية–تحليل ورؤية نقدية.**[26]

تقدم الدراسة تحليل لواقع التبادل التجاري الفلسطيني مع السوق الإسرائيلية، ومع دول أخرى، ورصد التغيرات التي طرأت على هذه العلاقة منذ عام 1967 حتى نهاية عام

[26] عبد الفتاح نصر الله، *التجارة الخارجية الفلسطينية–تحليل ورؤية نقدية* (رام الله: وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة الدراسات والتخطيط، 2003).

2002، إضافة إلى تحليل نقدي للاتفاقيات والتكتلات التجارية الدولية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية، بهدف تحديد استيراتيجية التصنيع الملائمة والسياسة التجارية الداعمة لها وإمكانية تطبيقها لدعم التجارة الخارجية الفلسطينية باتجاه تخفيض العجز في الميزان التجاري الفلسطيني والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد جرى ذلك من خلال تحليل نقدي لأبرز المتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية الفلسطينية بالاستعانة بعدد من الدراسات والتقارير والإحصاءات الصادرة في هذا المجال، التي تعكس الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير. يحدد الباحث من خلال دراسته أبرز القضايا السياسية والاقتصادية والمعوقات التي تواجه السوق الفلسطينية، إضافة إلى ما تتيحه الاتفاقيات المبرمة لتكون دليلاً يساعد على إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات، وتصحيح الخلل في الميزان التجاري الفلسطيني بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الفلسطينية ضمن مبدأ التعاون وليس التبعية.

- **السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها في العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة.**[27]

هدفت الدراسة إلى تحديد أدوات السياسة المالية والتجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة للحد من التشوهات والاختلالات التي يعانيها

[27] محمود الجعفري وناصر العارضة، *السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2002).

الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التحليل الكمي للمؤشرات التي رصدت للفترة ما بين 1968–1999. وأهم هذه المؤشرات هي العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، واتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار الخاص، والتي تعكس بدورها عدم التوازن بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، أو عدم الانسجام بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتوليد الإيرادات الجارية لتمويل الخزينة.

ومن أبرز ما خلصت إليه الدراسة أن العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة يسيران في الاتجاه نفسه؛ ومن هنا سعت الدراسة لتحديد أسباب العجز في الموازنة المتلخصة بعدم كفاية الإيرادات العامة على تغطية الإنفاق الجاري؛ مما يؤدي إلى لاعتماد على المعونات الدولية لتغطية العجز في الإنفاق الجاري. وأيضًا أدى اعتماد الحكومة على الرسوم الجمركية المفروضة والضرائب على الواردات السلعية لتمويل الخزينة، أي إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العوامل الخارجية في تغطية العجز في الميزان التجاري، والذي أصبح وسيلة يعتمد عليها في تمويل الخزينة.

ونستطيع الاستنتاج من خلال ما جرى التوصل له في الدراسة، أن الواردات السلعية والخدمية تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعلى أسعار الصرف الحقيقية، فعند ارتفاع أسعار الصرف، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل، حيث تصبح السلع المستوردة من إسرائيل أرخص نسبيًّا من السلع المستوردة من الخارج.

وطرحت الدراسة بعض التوصيات التي تعمل على تقليل العجز في الميزان التجاري عبر زيادة الإيرادات من الجباية المحلية التي يعتمد تحصيلها على حدوث معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، يتزامن مع إجراء تغيير جوهري في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات السلعية، بحيث يصبح مولدًا للدخل والطلب المحلي وليس العكس.

- **مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية (ملخص إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال جسر الملك حسين).**[28]

يقدم التقرير صورة واضحة ومفصلة عن الإجراءات التي يخضع لها التاجر الفلسطيني في عمليتي الاستيراد والتصدير عبر جسر الملك حسين.

ويأتي ذلك ضمن مشروع يجري العمل عليه لتحسين آليات الدخول إلى سوق الدول العربية المجاورة، وخفض التكاليف العالية الناتجة عن استخدام المعابر الإسرائيلية. ومن هنا كانت أهمية الوقوف على الاحتياجات الضرورية الناتجة عن النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي المستمر ودعم جهود القطاع الخاص في تطوير تجارة طويلة الأمد.

ويتضح من خلال التقرير الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير عبر جسر الملك حسين، بالإضافة إلى دليل يوضح التكاليف التقديرية لكل معاملة، والمسافات والطرق التي

---

[28] *مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية، ملخص إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال جسر الملك حسين* (رام الله: مجلس الشاحنين الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني-بال تريد، 2009).

يجب اتباعها خلال عمليات الاستيراد والتصدير؛ مما يساعد في تحديد المعيقات لإيجاد السياسات التشجيعية للتاجر الفلسطيني.

ويلخص التقرير الآثار الناجمة عن الاتفاقيات التجارية الموقعة من السلطة الفلسطينية، مع توضيح الامتيازات التي تضمنها تلك الاتفاقيات للجانب الفلسطيني، بالإضافة إلى توضيح للبنود المنصوص عليها ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية التي لم تلتزم بها الحكومة الإسرائيلية مما يترك الأثر السلبي في التجارة الخارجية الفلسطينية.

- **تقرير "بنك إسرائيل" حول التطورات الاقتصادية للفترة ما بين أيار-آب 2010 Recent Economic Developments 128, May-August 2010.**[29]

يطرح هذا التقرير الصادر عن بنك إسرائيل (البنك المركزي الاسرائيلي) تطورات الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الثالث من عام 2010، بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، وذلك من خلال تقديم صورة تفصيلية حول طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في تحسن الاقتصاد في الربع الذي شهد فيه تصاعد الأزمة المالية في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بدول المجموعة الأوروبية.

[29] Bank of Israel, *Recent Economic Developments 128, May-August 2010*, Oct. 2010. Jerusalem - Research department.

وجاء في التقرير أن أهم الأسباب التي أسهمت في انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي في هذه الفترة هي النمو السريع في الاستهلاك الخاص، والصادرات الإسرائيلية، وانتعاش الاستثمار في الأصول الثابتة، وبخاصة في الأنشطة الصناعية.

وقد جرى تحليل المؤشرات الخاصة بمعدلات البطالة وتأثير الانتعاش الاقتصادي، إضافة إلى توضيح المؤشرات الخاصة بإيرادات الحكومة الإسرائيلية ونفقاتها خلال فترة الإسناد، كما تطرق إلى توضيح احصائيات المتوافرة حول ميزان مدفوعات إسرائيل خلال فترة الإسناد، حيث شهد فائضًا في الحساب الجاري، وبخاصة في حساب الخدمات والتحويلات الجارية.

وفي الجزء الأخير جرى توضيح الخريطة الجغرافية لصادرات إسرائيل حسب المجموعات الدولية (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والدول الآسيوية) ما قبل عام 2008 وبعده، فقد زاد تصدير السلع الإسرائيلية للدول الآسيوية على حسب تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وجرى التركيز على طبيعة التجارة الخارجية الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، بالإضافة إلى التوزيع السلعي وفق الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية.

وقدم التقرير إحصاءات ربعية دورية، ولكن من أبرز المؤشرات التي قدمت نسبة توزيع الصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وفق بلد المنشأ، فقد اتضح من خلال التقرير أن 58% من الصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية ليست إسرائيلية المنشأ، وإنما

يجري استيرادها من الخارج، ويعاد تصديرها للأراضي الفلسطينية، وهي من أبرز النقاط التي تستوجب الوقوف وتحليل تبعاتها الاقتصادية.

الفصل الأول

1. الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية الفلسطينية: الاتفاقيات التجارية

لمعرفة الأسباب وراء توجه المستورد الفلسطيني لوسيط إسرائيلي للاستيراد من باقي العالم بشكل غير مباشر، أو الاستيراد من السوق الإسرائيلية، يجب دراسة الاطار التنظيمي الفلسطيني للتجارة الخارجية الذي حدد من خلال الاتفاقيات التجارية التي أبرمت ما بين منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت.ف)، والجانب الإسرائيلي بشكل رئيسي، في ظل الوضع السياسي الذي كانت تخضع له الأراضي الفلسطينية ما قبل عملية السلام، وما استجد من اضطرابات سياسية أعاقت السلطة الفلسطينية من وضع الأطر التنظيمية والسياسات التجارية الخاصة بها. بالاضافة إلى دراسة تأثير الاتفاقيات التجارية الأخرى المبرمة.

عملت الدول منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين على وضع سياسات تهدف إلى تخفيض العوائق أمام تدفق التجارة في السلع والخدمات، وتسهيل حركة عوامل الإنتاج ما بين الدول من خلال التكامل الاقتصادي "الذي يمثل درجة من الارتباط والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول التي تربطها عناصر تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية...إلخ".[30] ويصنف التكامل الاقتصادي حسب درجته إلى أربعة أشكال: منطقة

[30] طالب محمد عوض، *التجارة الدولية نظريات وسياسات* (عمان: الجامعة الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 1995)، 281.

التجارة الحرة،[31] والاتحاد الجمركي،[32] والسوق المشتركة،[33] وأعلى درجاته الاتحاد الاقتصادي.[34]

وبشكل عام، يتمحور الهدف من وجود تكامل اقتصادي ما بين الدول حول تحقيق تنمية اقتصادية بتكلفة أقل في الدول الأعضاء. فهي تساعد الدول الأعضاء على توفير السلع والخدمات الأكثر كفاءة والأقل تكلفة في الأسواق المحلية؛ لتكون بديلاً للسلع والخدمات المنتجة محليًّا ذات الكفاءة الأقل.[35] كما أن الاختلاف في التكاليف المطلقة لإنتاج السلع ما بين الدول التي تدخل في عملية التبادل التجاري يؤدي إلى تحقيق المنفعة اعتمادًا على ما أشار إليه عالم الاقتصاد الإنجليزي آدم سميث، وما يسمى باختلاف الميزة المطلقة.[36]

---

[31] منطقة التجارة الحرة: يجري فيها إلغاء أو تخفيض لضرائب الاستيراد والعوائق غير الضريبية ما بين الدول الأعضاء مع احتفاظ الدول الأعضاء باستقلال في رسم التعرفة الجمركية والإجراءات غير الضريبية مع الدول الأخرى خارج الاتفاق. ويشترط ضمن اتفاقية التجارة الحرة شهادة المنشأ التي تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت من خلالها لتتمتع بالامتيازات التي تمنحها الاتفاقية. ومن أبرز التجاوزات التي تحدث هنا تزوير شهادات المنشأ للاستفادة من تجارة الترانزيت.

للمزيد أنظر إلى: طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات (عمان: الجامعة الأردنية بدعم من معهد الدراسات *المصرفية، الطبعة الأولى*، 1995)، 282.

[32] الاتحاد الجمركي: يجري من خلاله إلغاء القيود والتعرفة الجمركية فيما بين الدول المشتركة في الاتحاد. بالإضافة إلى اتباع سياسة تجارية موحدة تجاه باقي الدول خارج إطار الاتحاد؛ وبالتالي فإن العوائق التي تحد من انتقال السلع تزال بين الدول الأعضاء ويجري توحيد التعرفة الجمركية في مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد.

للمزيد أنظر إلى: عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 25.

33 اتحاد جمركي بالإضافة إلى تحديد انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء (العمل، ورأس المال المادي، ورأس المال الإنساني، والتكنولوجيا).

للمزيد أنظر إلى: سامي عفيفي حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم* (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994)، 294.

34 أو ما يسمى بالوحدة الاقتصادية التي تمثل الدرجة العُليا في التكامل الاقتصادي، فهي بالإضافة إلى أنها تحقق شروط السوق المشتركة، فهي تحقق عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء.

للمزيد أنظر إلى: حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*، 294.

[35] طالب محمد عوض، *التجارة الدولية نظريات وسياسات*، 284.

[36] عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 19.

ومن الآثار الاقتصادية الأخرى لاتفاقيات التكامل الاقتصادي، وفورات الحجم الاقتصادية، التي تستفيد منها الدول النامية بشكل رئيس؛ لصغر حجم الأسواق التي لا تسمح للمنشآت بتوسيع إنتاجها بما يكفي للاستفادة من انخفاض التكاليف عند مستويات الإنتاج الضخمة.[37] لذلك سيتم خلال هذا الفصل دراسة طبيعة التكامل الاقتصادي الذي نتج عن الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الفلسطينية، بغرض توضيح درجة التكامل الاقتصادي المتحققة من الاتفاقيات التجارية وفق ما تم تحديده من خلال نصوص الاتفاقيات أو ما تم تنفيذه بشكل عملي على أرض الواقع. وقياس أثرها الايجابي أو السلبي على التجارة الخارجية الفلسطينية، وتوجه المستورد الفلسطيني لأسواق عالمية.

[37] عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 292.

1-1. الاتفاقيات التجارية الدولية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، أيقن المجتمع الدولي ضرورة العمل على إحياء مبدأ التعايش السلمي، والحد من الحروب، وإعطاء الأولوية للاقتصاد لقيادة السياسة. فجرى العمل على ترسيخ أسس تعيد بناء الاقتصاديات المدمرة وتشجيع التبادل التجاري بين الدول، على أساس حرية التجارة، بالإضافة إلى خلق استقرار نقدي واقتصادي على مستوى العالم، وكان ذلك من خلال مؤسسات "بريتون وودز" الثلاث: البنك الدولي الذي يقدم التمويل لمشاريع التنمية، وصندوق النقد الدولي المسؤول عن الاستقرار النقدي وتوازن موازين المدفوعات للدول من خلال الاهتمام باستقرار أسعار صرف العملات. وأخيرًا منظمة التجارة العالمية التي تقوم بتنظيم التجارة الدولية؛ وهي امتداد لفكرة منظمة التجارة الدولية التي جرى نقاشها ضمن بريتون وودز ولكن لم يكتب لها النجاح في ذلك الوقت، فاستبدلت بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، فكانت مجرد اتفاقيات دولية بين الأطراف المتعاقدة في ذلك الوقت، وبعد ذلك جرى تنفيذ عدة جولات تفاوضية خلال 1947-1994 حتى توقيع اتفاقية "مراكش" في المغرب عام 1994 لتأسيس منظمة التجارة العالمية التي بدأت ممارسة نشاطها عام 1995. وتعنى منظمة التجارة العالمية بتحرير التجارة الدولية فيما يتصل بالتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وفتح الأسواق من خلال الحد من العوائق الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى اتباع الشفافية في ممارسة الأعمال التجارية.[38]

[38] عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 42-49.

وبما أن الجانب الاسرائيلي والجهات التي أقامت اتفاقيات تجارية مع السلطة الفلسطينية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، كجزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرتكز على التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بالتالي يتم الالتزام بما هو مطلوب لعضوية المنظمة، ارتأينا أن نوضح في البداية أهم المبادئ العامة وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لأهمية انعكاس أثر عضوية الدول التي أقامت اتفاقيات تجارية مع السلطة الفلسطينية على واقع الاتفاقية وتطبيقها كما سيوضح في الأجزاء اللاحقة.

1-1-1. المبادئ العامة للاتفاقيات التجارية

تقوم الاتفاقيات التجارية ما بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تسعى للعضوية بها على ثلاثة مبادئ عامة رئيسة ينبغي مراعاتها عند إبرام أي اتفاق، ويتفرع منها مبادئ أخرى تمثل التزامات أو أدوات لإنفاذ المبادئ الرئيسة. والمبادئ العامة هذه هي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛ الذي يعنى بمنح أي امتياز تقدمه الدول الأعضاء لبلد ما لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشكل تلقائي، ومبدأ المعاملة الوطنية الذي يهدف إلى معاملة السلع والخدمات المستوردة معاملة السلع والخدمات المنتجة محليًّا في حدود التزامات الدولة التعاقدية، ومبدأ شفافية السياسة التجارية؛ من خلال نشر جميع القوانين والأنظمة والإجراءات بشكل تفصيلي، ومبدأ حسن النية في إبرام وتنفيذ الاتفاقيات التجارية.[39]

---

[39] علي لطفي، *التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية- بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني*، (سلطنة عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007)، 11.

وفيما يتصل بمنظمة التجارة العالمية، فإنه يجب على الدول الأعضاء وتلك الراغبة في الانضمام إليها، والموقعة لأية اتفاقية تجارية ذات صلة بقطاعات عمل المنظمة، أن تكون متفقة مع المبادئ الرئيسة الآتية:

1. حرية حركة السلع، بما يشمل تجارة الترانزيت، وهو مبدأ عام بين الدول التي وقعت الاتفاقية وبينها وبقية العالم، مع مراعاة وضع تعرفة جمركية منخفضة وغير تمييزية، ومن دون حصص، أو قيود كمية للاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى تطبيق قواعد المنشأ، وعدم وضع قيود فنية أمام حركة التجارة،[40] بحيث تنسجم ومبادئ منظمة التجارة العالمية.[41]
2. اعتراف كل طرف بحق الطرف الآخر في السعي للحصول على تدخل منظمة التجارة العالمية[42] في حل المنازعات.[43]

---

[40] الجعفري والزاغة والعارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية*، 9.

[41] من أبرز المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة:

1. مبدأ عدم التمييز: أي المساواة بين الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية، وتحقق مبدأ عدم التمييز من خلال شرطي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية.
2. مبدأ حظر القيود الكمية، أي أن القيود غير التعريفة الجمركية كنظام الحصص لا تستخدم إلا في حالات خاصة، والالتزام بأن تكون التعرفة الجمركية الوسيلة الوحيد للحماية.
3. التفاوض بين الأطراف من أجل التخفيض التدريجي المتبادل للرسوم الجمركية
4. تشجيع التنافسية وتجنب سياسة الإغراق ودعم الصادرات الوطنية.
5. النفاذ إلى الأسواق طبقًا لقواعد الشفافية.
6. تشجيع التنمية وللإصلاح الاقتصادي ومساعدة الدول الأقل نموًا.

للمزيد أنظر إلى: عبد الرحيم، *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية*، 53-55.

[42] الجعفري والزاغة والعارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية*، 9.

[43] أدركت الدول الأعضاء أن القواعد والإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات يجب أن تولى اهتمامًا أكبر عمَّا كانت عليه ضمن اتفاقية الجات 1947، من خلال التجربة العملية؛ لذا جرى الاتفاق على القواعد التي تنظم تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ ما بين الدول من خلال " مذكرة التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات".
للمزيد أنظر إلى: خالد محمد الجمعة، *آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية* (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 8.

3. عدم وضع قواعد تجعل الإجراءات الأمنية والعسكرية شكلاً للقيود غير الجمركية حين لا تقتضي حقيقة الأمر ذلك.[44]

4. إخطار منظمة التجارة العالمية بالاتفاقية إذا كانت مرتبطة بقطاعات عمل المنظمة (تجارة السلع والخدمات، والتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والتجارة في البضائع من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وغيرها، وما يتعلق بتنظيم إجراءات التجارة الدولية مثل الاتفاق بشأن التفتيش قبل الشحن، وإجراءات إصدار تراخيص الاستيراد، وما يخص الإعانات والتدابير المقابلة).[45]

1-1-2. المعايير الخاصة المرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني

تسعى الاقتصاديات الصغيرة والدول ذات الظروف الخاصة، عادة، إلى تحقيق أقصى منفعة لها من الاتفاقيات التجارية التي تبرمها، ضمن مجموعة معايير خاصة، والتي عادة ما تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التخصص، وزيادة حجم السوق.

وفي الحالة الفلسطينية، حاولت السلطة الفلسطينية منذ نشوئها تنمية الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى على مدار سنوات الاحتلال، وما زال، من السيطرة الإسرائيلية على موارده ومقدراته. فكان على السلطة الفلسطينية أن تنهض باقتصاد محدود الموارد، ومعدوم السيادة على حدوده الجغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني الناشئة عن سياسات الاحتلال وإجراءاته؛ فقد عملت إسرائيل على تعزيز تبعية

---

[44] الجعفري والزاغة والعارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية*، 9.

[45] خالد محمد جمعة، *آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية*،7.

الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال العديد من السياسات، منها نفاذ المنتجات الإسرائيلية بحرية كاملة للأسواق الفلسطينية، ووضع القيود على انتقال البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الاسرائيلية، وعدم السماح للفلسطينيين بالاستيراد من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الجانب الإسرائيلي؛ مما أدى إلى تقييد تطور الإنتاج الفلسطيني وعدم تنوعه، والعمل بما يلبي احتياجات السوق الإسرائيلي، ما نتج عنه عجز دائم في الميزان التجاري الفلسطيني.[46] كما أن السوق الإسرائيلية كانت تشكل المنفذ للأيدي العاملة الفلسطينية التي لا تتوافر لها فرص العمل في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى المشاغل والورش الفلسطينية التي كانت تعمل لحساب شركات إسرائيلية من الباطن.[47]

بعد نشوئها في عام 1994 سعت السلطة الفلسطينية إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية بالخارج، وعملت على إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع بقية دول العالم، فقد قامت السلطة الفلسطينية بإبرام اتفاقيات تجارية ثنائية مع كل من الأردن، ومصر، والمغرب، وتونس، وغيرها من الدول العربية، كما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات تجارية مع كل من الاتحاد الأوروبي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الإفتا)، وتركيا، وغيرها من الدول الأجنبية.[48]

---

[46] انظر البيانات الواردة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[47] محمود الجعفري ودارين لافي، *المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2005)، 16-17.

[48] المرجع السابق، 6-7.

1-2. الاتفاقيات التجارية الفلسطينية

يلاحظ أن الاتفاقيات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية حُددت بمعايير خاصة وهي: تعزيز السيادة الفلسطينية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتحسين شروط التجارة مع إسرائيل، وخلق فرص عمل، وتنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار.[49] وسعت للحصول على إقرار دولي بتدني الوضع التنموي الفلسطيني، وحاجته إلى معاملة تميزية تساعده على النهوض وتصحيح التشوه الذي سببه الاحتلال قبل عام 1994.[50] سنقوم بدراسة مدى تحقق هذه المعايير من خلال مراجعة بعض الاتفاقيات التجارية على النحو المبين تباعًا.

1-2-1. بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م. ت. ف) ممثلة للشعب الفلسطيني (اتفاقية باريس الاقتصادية)

نظمت اتفاقية باريس الاقتصادية[51] طبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية، للمناطق تحت ولاية لسلطة الفلسطينية، حسب أحكام الاتفاقية.[52] كما نظمت العلاقات النقدية والمالية، بالإضافة

---

[49] محمود الجعفري ودارين لافي، *المهام المطلوبة من السلطة الوطنية*، 19.

[50] عمر عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2002)، 46.

[51] تم توقيعها في 29 نيسان عام 1994 بعد التوقيع على إعلان المبادئ الذي عرف باسم اتفاق أوسلو في 13 أيلول لعام 1993 وتعتبر أحد ملاحق الإعلان. فهو برتوكول حول العلاقات الإقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م.ت.ف) ممثلة الشعب الفلسطيني أو ما يعرف باتفاقية باريس الاقتصادية. حدد البروتوكول الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل خلال المرحلة الانتقالية. فهو الإطار العام لتنسيق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية –الإسرائيلية من جهة، ومن جهة أخرى العلاقات الاقتصادية الفلسطينية– والدول الأخرى خاصة الدول العربية والإسلامية.

[52] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية*، 9.

إلى قضايا التأمين، والعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، ووضعت قواعد لبعض الأنشطة الاقتصادية أهمها الزراعة، والصناعة، والسياحة ما بين الجانبين.

ونصت أيضًا على آلية ترتيب الشؤون الإدارية الداخلية للسلطة الفلسطينية التي تعنى– حسب المتوقع وفقًا للأهداف الخاصة للسلطة الفلسطينية (تحقيق السيادة)– بالتحصيل والتحديد للضرائب المباشرة وغير المباشرة، فأعطي الحق للسلطة الفلسطينية في تحديد سياسة ضريبية مباشرة ومستقلة فيما يخص ضريبة دخل الأفراد والشركات وضرائب الملكية، بالاضافة إلى استرجاع (75%) من ضرائب الدخل التي تخصم على العاملين في إسرائيل، و(100%) من ضريبة دخل العاملين الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية والمحصلة من قبل الجانب الإسرائيلي.[53]

ومن البنود المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر، ما نصت عليه الاتفاقية في تحديد سياسات الاستيراد والضرائب، وأهمها إعطاء الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في تحديد الجمارك للسلع الواردة في قوائم أ1، أ2، ب بالإضافة إلى الجمارك على السيارات وفق الكميات التي تغطي حاجة السوق الفلسطيني، والتي تحدد وفق قرار اللجنة الاقتصادية الفلسطينية– الإسرائيلية المشتركة. وفيما عدا تلك القوائم، يجب على السلطة الالتزام بالجمارك والضرائب التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على التجارة الخارجية، مع

[53] نص بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م.ت.ف) ممثلة الشعب الفلسطيني، المادة الخامسة البند الرابع.

إعطاء الحق للسلطة بتخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة المعتمد في إسرائيل بنقطتين مئويتين.[54]

ولفهم طبيعة الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني–الإسرائيلي بشكل أفضل، أجريت مقابلة مع رئيس الوفد الفني المفاوض لاتفاقية باريس الاقتصادية د. أمين حداد[55] لتوضيح الأهداف الخاصة بالواقع والمستقبل للاقتصاد الفلسطيني الذي يختلف في تلك المرحلة عن اقتصاد أي دولة تتمتع بسيادة كاملة على أرضه[56]؛ ففي ظل الواقع السياسي المفروض على الجانب الفلسطيني ما قبل عملية السلام، جرى الاتفاق على إبرام اتفاقية باريس الاقتصادية على أن تكون لفترة انتقالية، لا نهائية، وحُددت لخمسة أعوام. وأوضح حداد أن الاتفاقية طمحت لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة في ذلك الوقت هي: أولاً، بداية إقامة إدارة وطنية فلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني، وأخذ الفريق بعين الاعتبار عدم وجود خبرة فلسطينية في مجال الإدارة من قبل، وبالتالي كانت الحاجة لبناء القدرة الفلسطينية وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل وباقي العالم. وأكد بأن الجانب الفلسطيني عمل خلال الأعوام المنصرمة على بناء مؤسسات فلسطينية قادرة على إدارة شؤونها، بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين ضمن تلك المؤسسات والوزارات، فأصبح هناك فريق فلسطيني يستطيع الشروع في إدارة الشؤون الفلسطينية. كما أنه –من خلال الاتفاقيات التي أبرمت مع دول العالم المختلفة– جرى العمل على بناء العلاقات الدبلوماسية؛ مما

---

[54] نص اتفاقية البروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م. ت. ف ممثلة للشعب الفلسطيني.

[55] مقابلة أجرتها الباحثة مع د. أمين حداد، رئيس الوفد الفني المفاوض لاتفاقية باريس الاقتصادية، مقابلة بمقر المؤسسة المصرفية الفلسطينية بتاريخ 2/12/ 2013، رام الله–فلسطين.

[56] اقتصاد الدول ذات السيادة يتم خلاله إبرام الاتفاقيات التي تعكس أهدافها خدمة البرامج الاقتصادية التنموية للدول، وبشكل عام تهدف لتوفير آلية عمل أو دخول أسواق وانتقال بضائع أو انتقال رأس المال.

يساعد الحكومة الفلسطينية على فتح أسواق جديدة أمام الاقتصاد الفلسطيني. وتمثل الهدف الثاني في تحقيق الانسلاخ والانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي، بهدف إعطاء هوية وطنية فلسطينية لهذا الاقتصاد، ولم يكن الهدف من ذلك قطع العلاقات مع الاقتصاد الاسرائيلي بشكل نهائي، وإنما الاستفادة من توفر هذا الاقتصاد إلى جانب الاقتصاد الفلسطيني، أي للخروج من السيطرة الكاملة إلى استقلال. وبدراسة مدى تحقيق السلطة الفلسطينية لذلك، من خلال ما تعكسه لنا الاحصاءات الخاصة بالتجارة الفلسطينية– نجد أن السوق الفلسطيني ما زال يعتمد على السوق الإسرائيلي بشكل رئيس، من خلال توفير المواد الأولية والخام، وإمداد السوق الفلسطيني بالسلع الاستهلاكية الرئيسة مثل الكهرباء، والوقود، وغيرهما. أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فنستطيع القول بأن الجانب الفلسطيني حقق بعض النجاحات في زيادة صادراته خلال الأعوام 1994–2011، كما سيوضح لنا خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وقد تمثل الهدف الثالث – وفقًا لرئيس الوفد المفاوض –في بناء القدرات والعلاقات الفلسطينية مع العالم الخارجي، وإنهاء السيطرة الإسرائيلية.[57]وهو الأمر الذي ما تزال السلطة الفلسطينية غير قادرة على إتمامه بنجاح، وذلك نتيجة ربط العلاقات الفلسطينية مع العالم الخارجي وتأثرها سياسيًّا واقتصاديًّا بالاعتماد على العلاقات السياسية. كما أن فشل المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية واندلاع انتفاضة الأقصى، عمل على تعزيز السيطرة

[57] مقابلة شخصية، حداد.

الإسرائيلية، بالإضافة إلى انفراد الجانب الإسرائيلي بالسيطرة على جميع المعابر والحدود.

وعليه؛ فَلِكَيْ نَستدلَّ على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الذي خلقه اتفاق باريس الاقتصادي، لا بد من التمعن في المحددات والظروف التي جرى في إطارها إبرام بروتوكول باريس. فبعد عام 1967 عملت إسرائيل على خلق اقتصاد فلسطيني يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، ومع الاتفاق السياسي في أوسلو كانت الأراضي الفلسطينية لم تزل تحت تأثير إجراءات الاحتلال، فبقيت السيادة الفلسطينية منقوصة، وبخاصة على الحدود والمعابر والموانئ البرية والبحرية والجوية، واعتماد العمالة الفلسطينية على الأسواق الإسرائيلية، وعدم استيعاب السوق الفلسطيني لهذه العمالة في ذلك الوقت، ووجود علاقات تجارية للقطاع الخاص الفلسطيني مع القطاع الخاص الإسرائيلي من خلال استثمارات، أو تعاقدات من الباطن، وبالنهاية الغلاف الجمركي الواحد الذي فرضه الاحتلال؛ أي الاتحاد الجمركي على الأرض الفلسطينية، والذي خلق نوعًا من الارتباط والتبعية الاقتصادية لإسرائيل على مدار عقود الاحتلال. وعملت الاتفاقية على خلق نوع من الاستقرار في الواقع الاقتصادي الفلسطيني من خلال استمرار ما هو مطبق من ترتيبات الاتحاد الجمركي، بهدف إعطاء السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية قدرة على بناء العلاقات التجارية المستقلة مع العالم والوطن العربي.[58] ولكن هذا الاستقرار النسبي اقتصر على تمويل الخزينة الفلسطينية، بشكل معقول حتى

[58] مقابلة شخصية، حداد.

عام 1999، فتحول بعد ذلك لأداة ضغط لتحقيق مصالح سياسية خاصة بالجانب الإسرائيلي.

وكفل بروتوكول باريس الاقتصادي حرية انتقال المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني أو الإسرائيلي ما بين الجانبين دون قيود جمركية، من خلال حق السلطة الفلسطينية في استخدام كل نقاط العبور (دخول وخروج) مع إسرائيل بغرض استيراد السلع وتصديرها، وبمعاملة مساوية لما يتمتع به الجانب الإسرائيلي. وقدم البروتوكول الحرية الكاملة في تبادل السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، والضرائب ما بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، باستثناء مؤقت فيما يتعلق بتصدير بعض السلع الاستهلاكية الفلسطينية[59]، حيث حددت كوتا سنوية على هذه السلع، تزداد سنويًّا لتلغى في عام 1998 (وفق المرحلة الانتقالية). لم ينته العمل في الاتفاقية، كما كان مقرراً، بسبب تعثر العملية السياسية بين الجانبين، كما أن القوائم السلعية (أ1، أ2، ب)، لم تحدث أو تراجع كمياتها. ورغم أن الواردات الفلسطينية تخضع لتعرفة الجمارك، والضرائب، والرسوم الأخرى الإسرائيلية، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، إلا أن اتفاقية باريس استثنت من ذلك السلع التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك لها والمدرجة في القوائم أ1، وأ2، وب[60]، والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية، واسترشادًا باتفاقية الجات

---

[59] الدواجن، والبيض، والبطاطا، والخيار، والبندورة، والبطيخ.

[60] يجب أن تكون البضائع المستوردة وفقًا للقائمة أ1 منتجة محليًّا في الأردن أو مصر أو في الدول العربية الأخرى. يمكن استيراد البضائع المدرجة في القائمة أ2 من الدول العربية أو الاسلامية أو غيرها من الدول. ولا تخضع البضائع المستوردة المدرجة في القائمة ب للقيود على الكمية، إلا أنها تخضع للمعايير الإسرائيلية.
للمزيد أنظر إلى: نص اتفاقية البروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م. ت. ف ممثلة للشعب الفلسطيني.

1994، بشرط أن تتم ضمن كميات محددة، وإذا ما زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية.

وبالرغم من أن الهدف من القوائم الثلاث أ1، أ2، ب كان البدء في بناء العلاقات الفلسطينية مع الأسواق الدولية، كان هناك هدفٌ آخر يتمثل في وضع نواة لدفتر تعرفة جمركية والمواصفات الفلسطينية المستقلة عن الدفتر الجمركي الإسرائيلي. إلا أن السلطة الفلسطينية لم تنجح في ذلك لعدة أسباب أهمها؛ عدم توسيع هذه القوائم بالشكل الذي يخدم صالح الاقتصاد الفلسطيني، بسبب وقف إسرائيل لعمل اللجنة الاقتصادية المشتركة التي أوكلت لها مهمة توسيع القوائم وزيادة كميات السلع الواردة فيها، بحجة الدواعي الأمنية ما بعد عام 2000.[61]

وضمن اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الفلسطينية كامل المسؤولية، وكل الصلاحيات في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما حددت في البروتوكول، بما في ذلك التفتيش، وتحصيل الضرائب، والرسوم الأخرى عند استحقاقها. إلا أن ذلك لم يتم فعلاً على أرض الواقع سواء ضمن المرحلة الانتقالية الخاصة بالاتفاقية، أو في الفترة التي أعقبتها.

[61] مقابلة أجرتها الباحثة مع صائب بامية، عضو الوفد المفاوض لاتفاقية باريس وكيل وزارة الاقتصاد سابقًا، بتاريخ 7 آذار 2013، رام الله.

أما فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC)[62] التي أسند لها مهام متابعة البروتوكول، واتخاذ القرار بشأن المشكلات المتعلقة به، والتي قد تبرز من حين لآخر، فإن دورها أصبح محدود جدًّا ما بعد عام 2000؛ وذلك لعدم انتظام عقد اجتماعاتها، وعدم أخذ الجانب الإسرائيلي القضايا التي تطرحها على محمل الجد.[63] فأبرز القضايا التي طرحها الجانب الفلسطيني على الجانب الإسرائيلي، إقامة أنشطة اقتصادية فلسطينية في مناطق ج،[64] وبخاصة إقامة منطقة جمركية فلسطينية بهدف تحسين الجباية والتهرب المالي الناتج عن تقييم السلع وفق الفواتير المقدمة رسميًّا من المستورد، بحيث تستكمل الإجراءات الجمركية من الجانب الفلسطيني ومراقبة الجانب الاسرئيلي، إلا أن المقترح حتى العام 2013 ما زال تحت الدراسة، ولم يحسم أمره بشكل نهائي.[65]

ورغم أن اتفاق باريس الاقتصادي نص على تطبيق سياسة تجارية واحدة إزاء دول العالم الأخرى ومبدأ تحرير التجارة ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مما يحقق شروط

---

[62] أوضح حداد أثناء المقابلة أن إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة كان بهدف العمل على إيجاد آلية التعديل والتطوير والتغيير لاتفاق باريس الاقتصادي تدريجيًّا مع تطور الخبرة الفلسطينية، لخلق اقتصاد فلسطيني مستقل. وحسب مقابلة شخصية مع عبد الحفيظ نوفل، مستشار وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة الاقتصادية المشتركة، أوضح بأن اللجنة يرأسها وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني ووزير المالية الإسرائيلي، ومهامها الرئيسة وفق الاتفاقية مراجعة القضايا الخلافية إن وجدت، وعمل مراجعة كل ستة أشهر. وتمت اجتماعات اللجنة المشتركة بشكل منتظم حتى عام 2000، ولكن بعد ذلك انعقد 4–5 جلسات للجنة بهدف ترحيل بعض القضايا أي تشكيل لجان مختصة لفحص ودراسة القضايا المطروحة دون حلها أو الخروج بأي مقترح.

[63] مقابلة أجرتها الباحثة مع عبد الحفيظ نوفل، مستشار وزير الاقتصاد الوطني وعضو اللجنة الاقتصادية المشتركة، بتاريخ 17 شباط 2013، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله–فلسطين.

[64] بموجب اتفاق 1995 بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي تم تحديد منطقة (ج) بالمناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً.

للمزيد أنظر إلى: خديجة ابراهيم خليل زيادة، *الجانب القانوني لاتفاق أوسلو*. دنيا الرأي، 30 آذار 2013، تم الرجوع بتاريخ 2013/6/12. http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/289778.html

[65] مقابلة شخصية، نوفل.

منطقة الاتحاد الجمركي. إلا أننا إذا ما أنعمنا النظر ببعض بنود الاتفاقية وما يطبق على أرض الواقع نجد ما يأتي:

1. يحق للسلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادية.[66] مع العلم بأن الاتفاقيات التجارية المبرمة بين إسرائيل والدول الأخرى يمكن أن تسري على مناطق السلطة الفلسطينية بطريقة غير مباشرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع جمهورية التشيك، هنغاريا، تركيا، سلوفاكيا.
2. لا يسمح للسلطة الفلسطينية بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ضمن الحصص المحددة، باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم أ1، وأ2، وب.[67] مما يحد من حرية السوق الفلسطيني، ويضيق من خيارات الأسواق التجارية أمام المستورد الفلسطيني؛ الأمر الذي من شأنه زيادة قيود الاستيراد، بالرغم من أن قائمة الدول الممنوع التعامل معها قد انخفضت مع مرور السنوات.[68]
3. أما على أرض الواقع، ومن خلال التطبيق العملي للاتفاقية، فنجد أن فرض سياسة جمركية موحدة ما بين الجانبين وهي السياسة الجمركية الإسرائيلية، لم يكن لصالح الجانب الفلسطيني، فالجانب الإسرائيلي لديه اتفاقيات دولية تمنح التاجر الإسرائيلي امتيازات لا تطبق على الجانب الفلسطيني، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن إسرائيل هي عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) وتتمتع بامتيازات الدول الأعضاء للمنظمة، بالمقابل فإن السلطة الفلسطينية لا تستطيع الاستفادة من هذه

---

[66] نص بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م.ت.ف) ممثلة الشعب الفلسطيني، المادة الثالثة.

[67] المرجع السابق.

[68] مقابلة شخصية، نوفل.

الامتيازات؛ مما ينقص من محددات الاتحاد الجمركي، رغم أن السلطة وحسب ما هو متبع، وبناءًا على الاتفاقية تقدم الالتزامات المطلوبة للانضمام للمنظمة. كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض على إسرائيل التخفيض المستمر لمعدلات التعرفة الجمركية، فهي تعامل على أنها دولة متقدمة اقتصاديًّا، بالتالي ما تلتزم به لا يتناسب وواقع الاقتصاد الفلسطيني النامي، بمعنى أننا ندفع فاتورة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية دون تحقيق مكاسب من عدم الانضمام الفعلي.[69]

4. فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية، نجد أن المعاملة للبضائع الفلسطينية مختلفة تمامًا عبر المعابر والحدود، ففي الغالب تتعرض للتأخير والتلف والسرقة في الموانئ بسبب إهمال الجانب الإسرائيلي للبضائع الفلسطينية، وإعطاء الأولوية للبضائع الإسرائيلية في التخليص الجمركي. رغم اشتراط الاتفاقية تحقيق المواصفات الإسرائيلية للبضائع المستوردة.[70]

5. إن الأوضاع الأمنية والسياسية تنعكس بشكل مباشر على تطبيق بنود الاتفاقية، من حيث سهولة استخدام المعابر والحدود، بالإضافة إلى تشديد القيود غير الجمركية في حال الاضطرابات السياسية، وتأخير تسليم عوائد الجمارك والضرائب المحصلة من

---

[69] مقابلة شخصية، بامية.

[70] نص بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م.ت.ف) ممثلة الشعب الفلسطيني، المادة الثالثة البند العاشر.

الجانب الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية.[71] مما يعني امتداد الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته، فنجد أن استمرار السياسات والإجراءات الإسرائيلية العدائية، وعدم التزام إسرائيل بتنفيذ بنود الاتفاق، لم يسمح للجانب الفلسطيني بتحقيق الحرية الاقتصادية.

6. رغم أن اتفاقية باريس الاقتصادية نصت على أن مقاصة الإيرادات من جميع ضرائب، وجبايات الاستيراد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ستكون قائمة على مبدأ مكان المقصد النهائي (Final distination)، إلا أن الجانب الإسرائيلي استطاع تحقيق المنفعة الأكبر له من خلال عدم إيضاح المقصد النهائي في بعض مستندات الاستيراد الخاصة ببضائع مستوردة للأراضي الفلسطينية.

7. فيما يتعلق بالقوائم أ1،أ2،ب نجد أن الاتفاقية منحت الصلاحيات للسلطة الفلسطينية بتولي جميع المسؤوليات في مجال السياسات والإجراءات الخاصة بالاستيراد، والجمارك، على السلع المستوردة والمنتجة محليًّا في الأردن، ومصر، ودول عربية أخرى. ولكن لم يتم الاستفادة من هذه القوائم على النحو الذي طمح له الجانب الفلسطيني. وأدى وضع عدد من الشروط التي تضمن أن تكون قيمة أو ثمن المواد المنتجة في تلك الدول، بالإضافة إلى تكاليف التصنيع المباشرة، تبلغ 30% من قيمة السلع التصديرية، أو أن تكون نمت أو أنتجت بالكامل في تلك الدول، مع تأكيد دور

[71] وعدم التزام إسرائيل بتحويل المستحقات الجمركية للسلطة كان في 1997 إثر عملية عسكرية، وخلال أعوام 2001-2002 بسبب انتفاضة الأقصى، وفي عام 2006 عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وأيضًا في عام 2012-2013 عندما جمدت إسرائيل عائدات الجمارك والضرائب الفلسطينية كرد فعل إثر توجه السلطة الفلسطينية للجمعية العامة للأمم المتحدة وحصولها على الموافقة لرفع فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة دولة مراقب غير عضو.

اللجنة في مراجعة هذا المعدل بعد سنة من الاتفاقية.[72]إلى وضع قيود إضافية على عملية الاستيراد من تلك الدول للجانب الفلسطيني، بالتالي تحديد إمكانات التجارة مع الدول العربية والإسلامية، بسبب محدودية السلع التي يمكن أن تنطبق عليها المعايير الواردة في الاتفاقية، وكما أن معظم السلع الواردة ضمن القوائم هي معفاة من الجمارك الإسرائيلية بطبيعة الحال، مما يجعل استيرادها للأراضي الفلسطينية مباشرة من إسرائيل أو عبرها أكثر جدوى.[73]

يتضح لنا مما تقدم، ووفقًا لما جاء في المادة الثانية من اتفاق باريس الاقتصادي التي تنص على "أنها الاتفاقية التعاقدية التي ستحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، والتي ستغطي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية"، نجد أن هذه الاتفاقية وضعت لفترة انتقالية لتحقيق أهداف تنموية واقتصادية لمرحلة إنشاء سلطة فلسطينية تفتقر للمؤسسات والخبرات العملية؛ وبالتالي هي في الوقت الحالي لا تخدم المستجدات التنموية الفلسطينية، إلا أنه وبحكم الواقع السياسي والأمني الذي استجد على عملية المفاوضات، بقي اتفاق باريس الاقتصادي هو الإطار القانوني الذي ينظم الجوانب الاقتصادية ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي. فالواقع الفلسطيني الآن لا يتطلب تحديثًا أو تعديلاً لبعض بنود الاتفاقية من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة، وإنما يجب العمل على ترتيبات اقتصادية جديدة وعادلة ما بين الطرفين مرتبطة بالتطور الحاصل على الواقع السياسي

---

[72] نص بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و(م.ت.ف) ممثلة الشعب الفلسطيني، المادة الثالثة البند الثامن.

[73] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*،35.

وآفاق بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.[74] فقد استطاعت الاتفاقية مساعدة السلطة الفلسطينية من خلال بعض بنودها بشكل إيجابي على توفير إيرادات للسلطة، والبدء في إنشاء إدارة فلسطينية نامية للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنها وبشكل عام لم توضع لتخدم الخطط الإستراتيجية لإدارة الاقتصاد الفلسطيني لمحدودية أهداف الفريق الفلسطيني في ذلك الوقت المحدد بالأهداف التي ذكرت أعلاه.[75] فنجد مثلاً، أن قوائم أ1، وأ2، وب لم تحدث منذ توقيع الاتفاقية بعد عام 2000[76] مما يجعل هذه القوائم مختزلة ولا تعكس تطور احتياجات السوق الفلسطينية، كما أن القيود المتعلقة بتحديد السلع تحد من قدرة إيجاد مصادر ومنتجات دول أخرى يمكن أن تستورد عبر الأردن أو مصر؛ مما يدفع التاجر الفلسطيني للبحث عن احتياجات السوق المحلي من خلال تجار إسرائيليين بطرق مباشرة، أو غير مباشرة. "فأصبح اتفاق باريس بذلك معيقًا للنمو الاقتصادي الفلسطيني".[77] من الجدير بالذكر أيضًا، أن انضمام إسرائيل لمنظمة التجارة العالمية في عام 1995[78] يمنحها مدى أوسع لتحرير تجارتها الخارجية مع الدول الأعضاء البالغ عددها (159 دولة) حتى عام 2013. فنجد أن حجم وارداتها مع العالم في العام 2011 قد بلغ 72.7 مليار دولار أمريكي، مقابل صادراتها البالغة 58.1 مليار دولار أمريكي للعام نفسه.[79]

---

[74] مقابلة شخصية، نوفل.

[75] مقابلة شخصية، حداد.

[76] مقابلة شخصية، نوفل.

[77] المرجع السابق.

[78] منظمة التجارة العالمية، الأعضاء، تم الرجوع بتاريخ 2/ 3/2013.
http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

[79] الإحصاءات الإسرائيلية، *إحصاءات التجارة الخارجية*، تم الرجوع بتاريخ 2013/3/2.
http://www1.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTML&ID=461

ورغم أن انضمامها للمنظمة يحتم عليها التخفيض التدريجي للتعرفة الجمركية، إلا أنها استطاعت أن تجد البديل الذي يعيق حركة الواردات لإسرائيل والأراضي الفلسطينية، من خلال فرضها لضريبة الشراء على الواردات؛ مما يضيف الضرائب على الواردات من خارج إسرائيل على المستورد الفلسطيني أيضًا، فيزيد من القيود المفروضة على عملية الاستيراد في الأراضي الفلسطينية.

ويمكننا القول أن انتهاك الجانب الإسرائيلي لما ورد من بنود في اتفاقية باريس لصالح الاقتصاد الفلسطيني، جاء وفقًا لإستراتيجية وسياسة إسرائيلية تهدف لعدم إنجاح الاقتصاد الفلسطيني بقطاعيه الخاص والعام، وعدم تقوية موقف المفاوض الفلسطيني، وبالتالي تحولت الاتفاقية في الأعوام المنصرمة من اتفاق ثنائي إلى وثيقة أحادية القرار من الجانب الإسرائيلي. ومع غياب آلية تمنع الانتهاكات الإسرائيلية، باستثناء الرعاية الدولية لعملية المفاوضات، نجد أن الجانب الفلسطيني يبحث عن طريق لدعم قراره السياسي في فرض السيادة الاقتصادية الفلسطينية، من خلال سعيه للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ففي حال حصلت على الموافقة للانضمام، سيكون بروتوكول باريس مخالفًا لأنظمة المنظمة لما يفرضه من قيود كمية وغير تعرفية، وبالتالي قد يكون من الممكن عندها للسلطة الفلسطينية إلزام إسرائيل– من خلال سلطة المنظمة– في التخلص منه، على اعتبار أنه مخالف لالتزاماتها؛ لكونها عضوًا في المنظمة. وما تحقق في هذا المجال حتى الآن؛ قرار فلسطيني رسمي باعتماد فلسطين لاقتصاد السوق، وحشد الدعم الدولي لدراسة شروط الانضمام إلى المنظمة لتكون عضوًا مراقبًا لدولة قيد الإنشاء. ففي عام

2002، أنشئ مكتب تابع لمنظمة التجارة العالمية ضمن وزارة الاقتصاد الوطني بعد الحصول على موافقة المنظمة وهو أول علاقة رسمية مع المنظمة يتيح للسلطة الفلسطينية الوصول إلى المعلومات وقرارات منظمة التجارة العالمية بشكل متواصل. وفي عام 2005 كان هناك مشاركة فلسطينية في اجتماع المجلس الوزاري على أنها عضو مراقب في المنظمة.[80] وما زالت الجهود مستمرة لنيل العضوية الكاملة، إلا أن ذلك –وفقًا لعرف المنظمة– يأخذ وقتًا ليس بالقصير؛ حيث يلزم أولاً الموافقة على الدولة طالبة العضوية كعضو مراقب، ومن ثم تسير في مرحلة مفاوضات مع بقية الدول الأعضاء حول تطوير تشريعاتها ونظمها الإدارية والمالية بما ينسجم واتفاقات المنظمة، وهذا يعني أن ذلك قد يستغرق بضع سنين.

في النهاية نستطيع الاستنتاج بأن اتفاق باريس الاقتصادي، وانتهاك الجانب الإسرائيلي لمعظم بنوده، قد تسبب في اختلال واضح لنفاذ الفلسطينيين للأسواق العالمية؛ فطبيعة التكامل الاقتصادي الذي رسم يفتقد لنقاط حدودية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الضرورية لفحص بلد منشأ البضائع المستوردة أو المصدرة،[81] فهناك سيطرة إسرائيلية كاملة على المعابر؛ مما سمح بوصول البضائع الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية بشكل حر، مقابل وضع الاستثناءات والقيود أمام وصول البضائع الفلسطينية للأسواق الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من تطبيق سياسة تجارية واحدة –متبعة من قبل الجانب

[80] مقابلة شخصية، بامية.

[81] Veronique Kessler, "Palestine's External Trade Performance Under the Paris Protocol: Hopes and Desillusions,"in European Commission, Evaluating the Paris Protocol- Economic Relations Between Israel and the Palestinian Territories, 1999.

الإسرائيلي– ومعدل تعرفة جمركية واحد تجاه العالم الخارجي، إلا أن الاتفاقية أعطت الجانب الفلسطيني الصلاحيات لوضع التعرفة الجمركية الخاصة به للبضائع المحددة وفق القوائم أ1، أ2، ب.[82] وهذا يتنافى وما ينص عليه تعريف الاتحاد الجمركي ما بين الدول باتباع سياسة تجارية موحدة تجاه باقي الدول خارج إطار الاتحاد. ومن هنا نستطيع الاستنتاج بأن اتفاقية باريس الاقتصادية هي ترتيبات اقتصادية تميل لكونها اتحادًا جمركيًّا منقوصًا تنقصه السيادة الفلسطينية على حدوده ومعابره والقرار المستقل، والمعاملة بالمثل من خلال القيود غير الجمركية على السلع الفلسطينية والإسرائيلية، بالإضافة لعدم "وجود بند ملزم في الاتفاقية لتبادل المعلومات ووضوح الإجراءات والقوانين التي تخص حركة السلع والأفراد بين الاقتصادين".[83] ويجب عدم إغفال أن الاتحاد الجمركي هو أحد مراحل التكامل الاقتصادي الذي ينظر إليه على أنه ترتيب ما بين الدول يعمل على إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كل الدول الأعضاء.[84] فنجد أن الجانب الإسرائيلي لم يتوانَ عن تسخير ما لديه من أدوات، وخصوصًا سيطرته على ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية من أجل الابتزاز السياسي للسلطة الفلسطينية من حين لآخر.

---

[82] European Commission, Evaluating the Paris Protocol- Economic Relations Between Israel and the Palestinian Territories, 1999, 7.

[83] عبد الرازق، تقييم الاتفاقيات الاقتصادية، 29.

[84] حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*، 282–283.

1-2-2. اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية

جرى توقيع الاتفاق بتاريخ 1997/2/17 بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير لصالح السلطة الفلسطينية بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة تدريجيًّا خلال مرحلة انتقالية؛ أي حتى عام 2001، إلا أنه وبسبب الأوضاع السياسية لم يتم العمل على تجديد الاتفاقية. وجاءت هذه الاتفاقية لتؤكد دور الاتحاد الأوروبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال ما نصت عليه بتشجيع التعاون الإقليمي بما يخدم العملية السياسية والتعايش السلمي. فمن أبرز النقاط الواردة في الاتفاقية أن يتم العمل على وضع الترتيبات اللازمة لإقامة اتحادات جمركية، أو مناطق تجارية حرة، أو بشأن موضوعات رئيسة متعلقة بالسياسات التجارية للجانبين مع بلدان أخرى. فسمحت للبضائع المصدرة إلى المجموعة الأوروبية ومنشؤها الضفة الغربية أو قطاع غزة بالدخول إلى دول الاتحاد الأروربي دون رسوم جمركية أو أية رسوم أخرى لها نفس الأثر، كما ينطبق ذلك أيضًا على المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي عند دخولها الأراضي الفلسطينية بخلاف بعض السلع المستثناة التي جرى تحديدها في ملحق خاص بالاتفاقية يحق للجانب الفلسطيني تحصيل رسوم جمركية على المنتجات الواردة فيه بشرط ألا تكون أعلى من تلك الرسوم المعمول بها في 1996/7/1.[85]

[85] نص ملخص اتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقضت الاتفاقية بالإبقاء على بعض الضرائب المفروضة على السلع المستوردة الأوروبية، بحيث يجري تخفيضها بشكل تدريجي حتى انتهاء الاتفاقية؛ وذلك لتحقيق الهدف الذي قامت عليه الاتفاقية، وهو العمل على إيجاد منطقة تجارية حرة بالانسجام مع اتفاقية الجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية بعد ذلك.[86]

ولدراسة أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الأعوام المنصرمة، نلاحظ من الشكل أدناه أن الواردات الفلسطينية من دول الاتحاد الأوروبي قد ارتفعت خلال الفترة 1997–2000 بشكل ملحوظ، في حين شهدت أعوام انتفاضة الأقصى انخفاضًا، لتعاود الارتفاع بعد عام 2008.

في حين أن الصادرات الفلسطينية للاتحاد الأوروبي، شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال الأعوام التي تلت الاتفاقية، ففي عام 1996 كانت الصادرات الفلسطينية للاتحاد الأوروبي لا تتجاوز 244,000 دولار أمريكي، بينما بلغت 11.6 مليون دولار أمريكي في العام 2005. وخلال الفترة 2006–2011 كان هناك تذبذب في قيمة الصادرات الفلسطينية للاتحاد الأوروبي، كما هو موضح أدناه:

[86] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 15.

الشكل (1-أ): إجمالي الواردات الفلسطينية المرصودة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2011

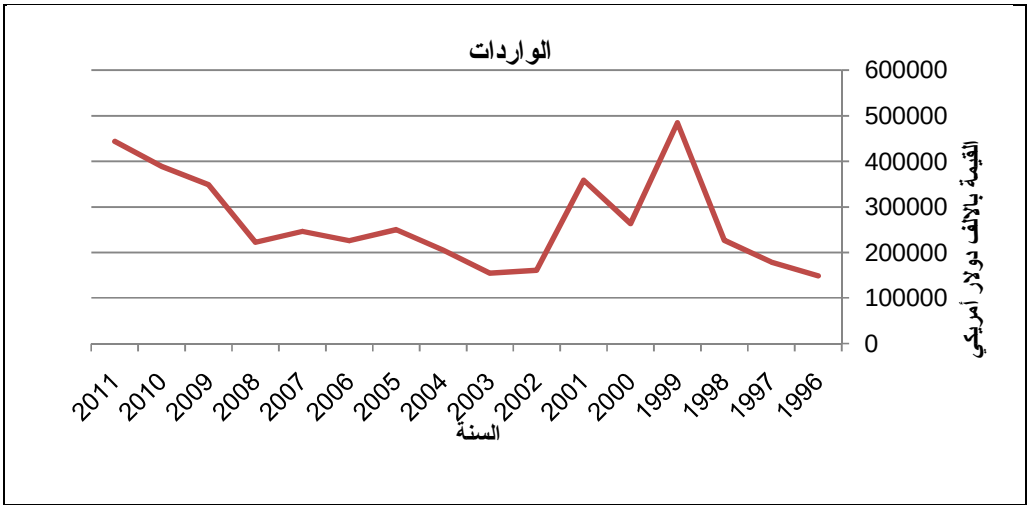

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية، 1996-2011*. رام الله – فلسطين، 2012.[87]

الشكل (1-ب): إجمالي الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2011

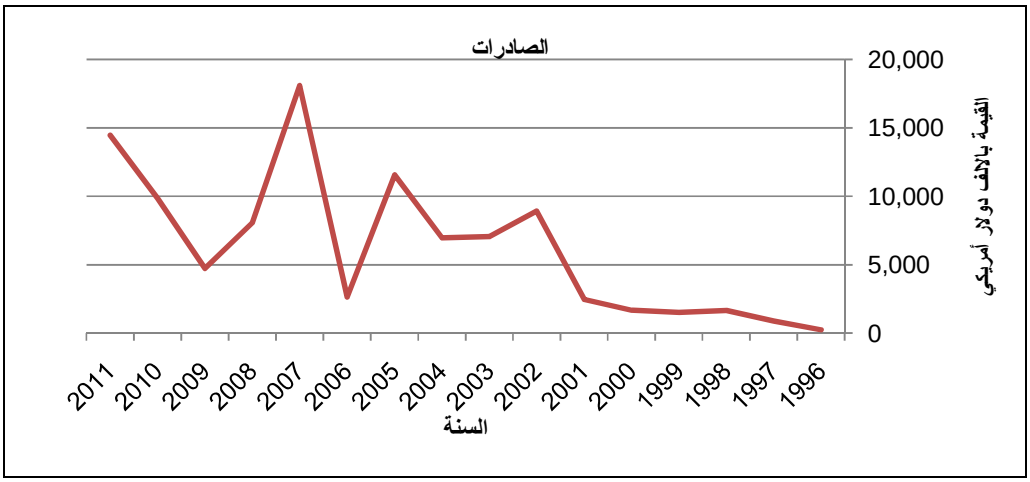

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية، 1996-2011*. رام الله – فلسطين، 2012.[88]

[87] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/countries_%20A.htm (20 شباط 2013).

[88] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/countries_%20A.htm (20 شباط 2013).

ونجد أن نسبة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي من مجموع قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة ارتفعت في العام 1999 لتبلغ 16.1%، بينما كانت في العام 1996 تعادل 7.4%، وسجلت أعلى نسبة لها في العام 2001، فكان 17.6% من مجمل الواردات الفلسطينية المرصودة من دول الاتحاد الأوروبي. وانخفضت النسبة بعد ذلك لتبلغ في العام 2011 من مجمل الواردات الفلسطينية 10.5%. أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فقد سجلت أعلى نسبة صادرات فلسطينية للاتحاد الأوروبي في العام 2002، فبلغت 3.7% من مجموع الصادرات الفلسطينية المرصودة. فما بين الأعوام 1996–2011 لم تتعدى نسبة الصادرات الفلسطينية للاتحاد الأوروبي من مجموع الصادرات الفلسطينية 1.5%.[89]

يتضح لنا مما سبق الأثر الإيجابي للاتفاقية على حجم التجارة الخارجية الفلسطينية والاتحاد الأوروبي خلال الأعوام 1997–2011. إلا أنه من الواضح أن الأحداث السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية تؤثر بشكل واضح في معدلات الصادرات الفلسطينية لدول الاتحاد الأوروبي كما يوضح الشكل أعلاه. بينما الواردات الأوروبية للأراضي الفلسطينية ورغم أنها انخفضت في العام 2006، إلا أنها عادت للارتفاع التدريجي بعد ذلك.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاتفاقية حظرت على الطرفين اتخاذ أي أجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية من شأنها أن تعتمد على التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر بين

[89] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية، 1996–2011*. رام الله – فلسطين، 2012.

منتجات طرف ومنتجات مشابهة منشؤها في أراضي الطرف الثاني.[90] فاستطاع الجانب الفلسطيني من خلال هذه الاتفاقية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بشكل منفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي، ما يعني اعتراف الاتحاد الأوروبي، من خلال هذه الاتفاقية، بالسيادة الفلسطينية الاقتصادية. وأتاحت الاتفاقية للجانب الفلسطيني معاملة تفضيلية من منطلق مبدأ المعاملة القومية (المعاملة بالمثل) الذي ترسخ من خلال بند الاتفاقية الذي يمنع "أطراف الاتفاقية من اتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية من شأنها أن تعتمد على التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر بين منتجات طرف ومنتجات مشابهة منشؤها في أراضي الطرف الثاني".[91] إلا أن انتهاء المرحلة الانتقالية دون الوصول إلى حل واضح المعالم سياسيًّا بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وعدم حصول سيطرة فلسطينية على الحدود، والمعابر التجارية، أعاق تنفيذ الاتفاقية على النحو الذي تم الاتفاق عليه، فجرى تجديدها تلقائيًّا، وبحكم الواقع، ضمن الظروف السياسية والأمنية السائدة، ولكن دون التعامل مع الجانب الفلسطيني على أنه إقليم مستقل عن إسرائيل، حيث لا يتمتع الجانب الفلسطيني بالمعاملة التفضيلية التي منحت من خلال الاتفاقية إلا إذا ما تم التوضيح بأن البضائع مستوردة وفق نموذج إسرائيلي.[92]

ويجب التطرق أيضًا إلى الميزة التفضيلية الممنوحة للجانب الفلسطيني بتحديد رسوم جمركية على وارداتها من السلع الصناعية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي، والتي

---

[90] نص ملخص اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

[91] نص ملخص اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطية.

[92] مقابلة أجرتها الباحثة مع جمال أبو فرحة، مدير عام التجارة–وزارة الاقتصاد الوطني، بتاريخ /2012/11، رام الله– وزارة الاقتصاد.

لم يَجْرِ الاستفادة منها، وذلك لأن الجانب الإسرائيلي يستطيع –وفق اتفاقه مع الاتحاد الأوروبي– إدخال هذه السلع دون رسوم جمركية؛ مما يعزز توجه الحصول على هذه السلع عبر وسيط إسرائيلي.[93]ومع عدم إمكانية الجانب الفلسطيني بفرض أي تعريفة جمركية على السلع الصناعية المستوردة من إسرائيل، يبقى الخيار هنا مرتبطًا بالنماذج الكلاسيكية لنظرية التجارة الخارجية من علاقات السعر –الكمية.[94]

مما سبق نجد أن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة ما زالت محدودة نوعًا ما، رغم التحسن الطفيف على حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول الاتحاد الأوروبي. مما يدفع في اتجاه إعادة النظر في طبيعة الاتفاقيات التجارية السارية حاليًّا. وبذل الجهود الدبلوماسية لإعادة الترتيبات ضمن الاتفاقية، مما يعزز من السيادة الفلسطينية، "وبخاصة أن الاتفاق كان مستقلاً عن الاتفاق الأوروبي الإسرائيلي".[95]

1-2-3. ملخص إعلان التبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والضفة الغربية وقطاع غزة

انطلاقًا من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أُصدِرَ في عام 1995 بيان من الولايات المتحدة تقر من خلاله بمعاملة مناطق السلطة الفلسطينية على أنها إقليم اقتصادي تابع للاقتصاد الإسرائيلي[96] الذي يسري عليه اتفاق منطقة التجارة الحرة المبرم مع الجانب الإسرائيلي

---

[93] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 39.

[94] حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*، 303.

[95] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 41.

[96] أي اعتبار الاقتصاد الفلسطيني جزءًا من الاقتصاد الإسرائيلي فيما يخص المعاملة التجارية.

في عام 1985. وكان الهدف الرئيس من ذلك دعم العملية السياسية بين فلسطين وإسرائيل، وتطوير التعامل الإقليمي بين إسرائيل والأردن، وبين إسرائيل ومصر، وبذل الجهود الممكنة لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.[97]

واعتمادًا على مقابلات أجريت مع مستوردين فلسطينيين بالاضافة إلى أحد المسؤولين في وزارة الاقتصاد الوطني، جرى تأكيد حقيقة مفادها أن عملية الاستيراد الفلسطينية لا تتمتع بالمزايا التفضيلية للاتفاقية، إلا عندما يتم تحديد المقصد النهائي للبضائع المستوردة بالمناطق الإسرائيلية، مما لا يجعل للاعلان أي تطبيق عملي.[98]

من خلال تتبع بيانات قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة من الولايات المتحدة الأمريكية للأعوام 1996–2011، نجد أن الصادرات الأمريكية للأراضي الفلسطينية تتأثر بشكل سلبي بالاضطرابات السياسية التي تحدث ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فنجد أنها سجلت أدنى مستوًى لها في العام 2002، حيث بلغت 190,000 دولار أمريكي، ورغم أنها ارتفعت في الأعوام التالية، إلا أنها عادت لتنخفض في الأعوام 2006–2007.

بينما نجد أن الصادرات الفلسطينية للولايات المتحدة، شهدت ارتفاعًا طفيفًا خلال الأعوام 1996–2004، إلا أنها ارتفعت بشكل ملحوظ في العام 2005 لتبلغ 4.136 مليون دولار أمريكي. وشهدت الأعوام التالية 2006–2008 تراجعًا لتعاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 8.702 مليون دولار أمريكي في العام 2011. فنجد أن مجموع الصادرات الفلسطينية

---

[97] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 16.

[98] مقابلة شخصية، أبو فرحة.

للولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت بنسبة 1,195.1% في الأعوام التي تلت إصدار الاعلان من قبل الولايات المتحدة حتى عام 2001 والذي ينص على معاملة مناطق السلطة على أنها إقليم اقتصادي تابع للاقتصاد الإسرائيلي، رغم أنها شهدت انخفاضًا في الأعوام المتزامنة مع الاضطرابات السياسية في الأراضي الفلسطينية.[99]

الشكل (2-أ): قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة من الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1996-2011

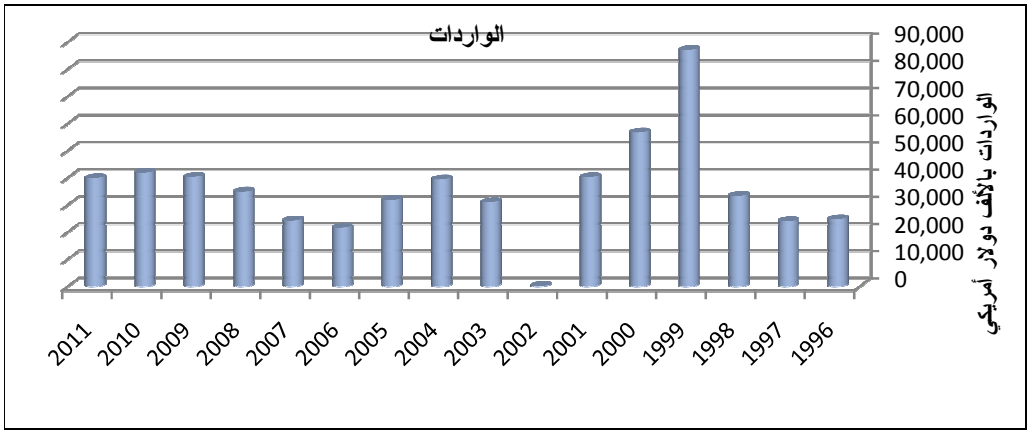

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 1996-2011، رام الله-فلسطين، 2013. (بيانات غير منشورة).

[99] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. (بيانات غير منشورة).

الشكل (2–ب): قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1996–2011

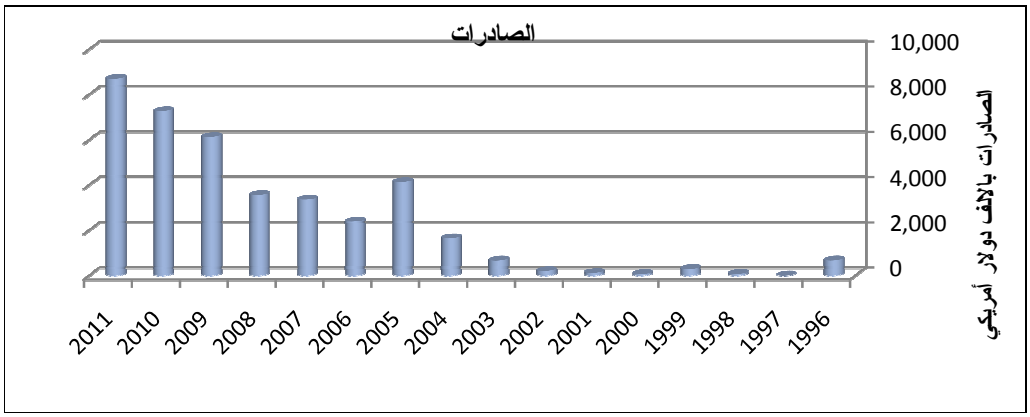

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 1996–2011، رام الله–فلسطين، 2013. (بيانات غير منشورة).

وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية المترتبة على إعلان التبادل التجاري والترتيبات بشأن التبادل التجاري مع الاقتصاد الفلسطيني، إلا أننا لا نستطيع إغفال قضية التعامل مع السوق الفلسطيني على أنه جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، مما يجحف بحق الجانب الفلسطيني في الاستقلال عن إسرائيل وتحقيق سيادته على أرضه. فمن الأهمية هنا أن يتوجه العمل السياسي الفلسطيني لإبرام اتفاقيات تخص الأراضي الفلسطينية تضع الخطط التنموية الفلسطينية نُصبَ عينها، مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا ما نظرنا إلى تجربة الأردن؛ لكونها دولة مجاورة، نجد أنها من خلال اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة (QIZ) عام 1997، [100]واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

[100] وهي عبارة عن منطقة جغرافية محدودة، نشأت بالاتفاق ما بين حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإسرائيل، وتعتمد على حرية التصنيع لأغراض تصدير السلع المصنعة لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية دون رسوم جمركية أو قيود كمية.

الأمريكية (JUSFTA) عام 2000،[101] استطاعت تحقيق أثر إيجابي على المدى القصير؛ فخلال الفترة 2000–2004، وبموجب اتفاقية (QIZ) نمت الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50% بشكل سنوي؛[102]مما يعكس أهمية الاتفاقية التجارية على التنمية الاقتصادية للدول، ويؤكد الدور السلبي للاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر، في الحد من تحسن منشود من الاتفاقيات التجارية الفلسطينية الدولية المبرمة.

1–2–4. الاتفاقية التجارية مع الأردن ومصر

أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاق تعاون اقتصادي تجاري مع الأردن في عام 1995، ألحقته باتفاق مماثل له مع مصر في عام 1998، حيث التُزِمَ بمبدأ منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى تحديد قوائم سلعية معفاة من الرسوم الجمركية، والضرائب الأخرى، وتسهيل النقل وحركة الترانزيت بين البلدين.[103]

وهذا الاتفاق مع الأردن ومصر حقق المعايير العامة للاتفاقيات التجارية التي حددت في بداية الفصل ما بين الاقتصاد الفلسطيني وكل من الأردن ومصر، باستثناء القدرة على النفاذ للأسواق، حيث لم يكن أي بند يتعلق بمعاملة تفضيلية للسلع الفلسطينية، بسبب وجود العوائق الحدودية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي بحكم سيطرته على المعابر الحدودية.

---

[101] اتفاقية التجارة الحرة ما بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

[102] سليمان وارد المساعيد، *أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية – الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية*، المجلة العربية للعلوم الإدارية 15،العدد الأول (يناير 2008).

[103] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 17.

ورغم ذلك كان من المفيد للسلطة الفلسطينية إبرام هذه الاتفاقيات؛ للقرب الجغرافي للأسواق الأردنية والمصرية، وجعلها الخطوة الأولى لبدء الانطلاق للأسواق العالمية بعد أن حُصِرَ السوق الفلسطيني خلال أعوام الاحتلال بالسوق الإسرائيلي فقط.

وخلال الأعوام التي تلت عملية السلام، وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية، شهد التعاون الاقتصادي الفلسطيني الأردني، والفلسطيني المصري تحسناً ملحوظاً حتى عام 1999. ولكن خلال أعوام انتفاضة الأقصى، وما زامنها من إغلاقات، انخفضت الواردات الفلسطينية بشكل عام، فتراجعت الواردات الأردنية للأراضي الفلسطينية ما بين عامي 1999–2000 بنسبة 32.5%، بينما تراجعت الواردات المصرية لنفس الأعوام بنسبة 58.9%.

الشكل (3–أ): قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة من الأردن ومصر للفترة 1996–2011

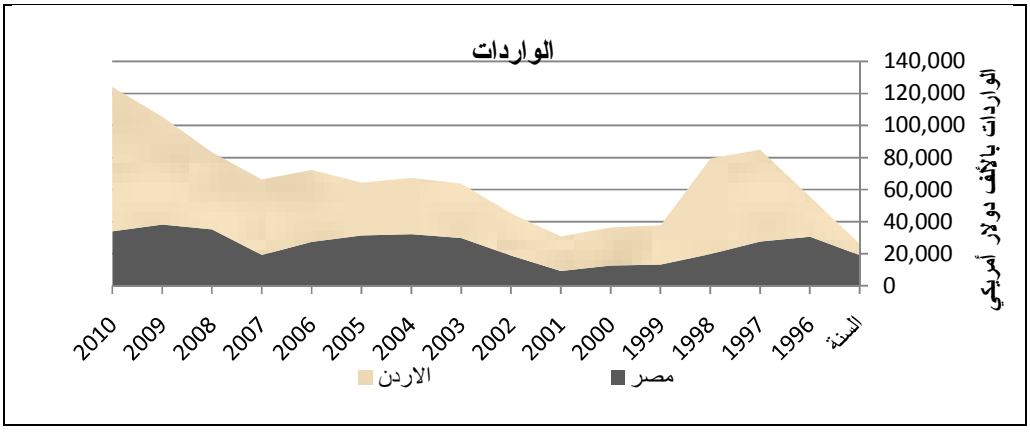

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 1996–2011، رام الله–فلسطين، 2013. (بيانات غير منشورة).

الشكل (3–ب): قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة إلى الأردن ومصر للفترة 1996–2011

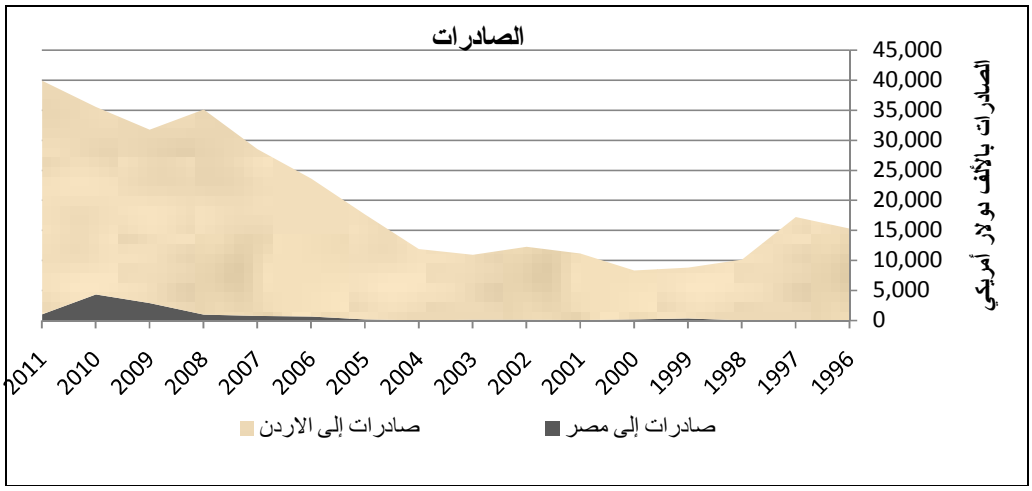

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 1996–2011، رام الله–فلسطين، 2013. (بيانات غير منشورة).

أما الصادرات الفلسطينية للأردن، وكما يوضح الشكل أعلاه، فشهدت ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأولى التي تلت توقيع الاتفاقية، إلا أنها تراجعت خلال الأعوام 1998–2000. وارتفعت من عام 2000 حتى عام 2011 نسبة الصادرات الفلسطينية للأردن بنسبة 375%، وهو مؤشر جيد يدل على زيادة انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على العالم. أما مصر فنجد أن تصدير السلع الفلسطينية لها شهد تحسنًا في أول عامين بعد توقيع الاتفاقية، ولكنه تراجع بعد ذلك مسجلاً أدنى قيمة له في العام 2004، بسبب أثر اندلاع انتفاضة الأقصى على قطاع غزة، والاجتياح الإسرائيلي وإغلاق المعابر المتكرر. ورغم أنه عاد للتحسن بعد ذلك، إلا أنه مقارنة مع الأردن ما زالت قيمة الصادرات الفلسطينية لمصر صغيرة جدًّا.

ومن النقاط المهمة التي يجب التطرق لها عند الحديث عن الاتفاقيات التجارية الفلسطينية مع الأردن، أثر الاتفاقيات الأردنية–الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد اتفق

الجانبان الأردني والإسرائيلي، على آلية نقل البضائع ما بين الأردن والأراضي الفلسطينية، باشتراط أن تكون الشاحنات مملوكة للجانب الأردني بمرافقة أجهزة أمنية إسرائيلية، وجرى هذا الاتفاق دون وجود طرف فلسطيني، وبالمحصلة تقع أعباء هذا الاتفاق على المستورد الفلسطيني الذي يجبر على استيراد خدمات النقل الأردنية، وتحمل عرقلة الجانب الإسرائيلي لعملية انسياب البضائع باستخدام الذرائع الأمنية المقرة لهم ضمن الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية.[104]

يتضح لنا أن إسرائيل عملت على الاستفادة من أي اتفاق تجاري توقعه مع دول الجوار، وعلى تعزيز التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، أو وضع العوائق الممكنة أمامه لإجباره على التوجه للسوق الإسرائيلي. وفي ظل سيطرتها على الحدود والمعابر الفلسطينية، فهي لا تجبر الفلسطينيين على ما تريد فحسب، وإنما تمارس سيطرتها أيضًا على الدول التي تحاول تعزيز القدرات الفلسطينية ومساعدته في تحقيق تنمية اقتصادية.

1-2-5. اتفاقيات تجارية أخرى

سعت السلطة الفلسطينية إلى تفعيل العلاقات التجارية مع دول العالم من خلال عدد من الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم والبروتوكولات على مدار أعوام. ففي عام 2004، وقعت اتفاقية تجارة حرة ما بين السلطة الفلسطينية وتركيا، بهدف زيادة التعاون الاقتصادي ما بين البلدين، وإزالة بعض المعيقات الخاصة بالجمارك، فأُعفِيَتْ جميع السلع

[104] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 49-53.

الصناعية والمنتجات الزراعية الفلسطينية من الجمارك، كما أنها هدفت لتشجيع الاستثمار وتشجيع المشاريع المشتركة فيما بين الجانبين.[105]

وجرى العمل على توطيد العلاقات التجارية مع الدول العربية من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة لصالح السلطة الفلسطينية. كما أنه –وفق قرار القمة العربية عام 2000، القاضي بمنح إعفاء جمركي للسلع والمنتجات الفلسطينية– قامت السلطة الفلسطينية بإبرام سبع اتفاقيات مع دول عربية وهي الجزائر، والإمارات، والسعودية، وقطر، والكويت، وجيبوتي، والسودان لتنفيذ هذا القرار.[106]

إضافة إلى ذلك، أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاقيات تجارية أخرى بشكل مستقل عن الجانب الإسرائيلي، ومثال ذلك اتفاقية السلطة الفلسطينية مع جامعة الدول العربية، وكانت بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2007، حيث يجري بموجبها إعادة الرسوم الجمركية المدفوعة من المستورد الفلسطيني والمحصلة من الحكومة الإسرائيلية، من خلال السلطة الفلسطينية، إذا ما قدم شهادات المنشأ من الدول العربية.[107]

وبالتالي، تبقى الاتفاقيات التي تبرم ما بين السلطة الفلسطينية والأسواق العالمية مرهونة بالوضع السياسي ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فهناك من يرى أن جزءًا من الاتفاقيات التجارية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) التي وقعتها السلطة الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية)، هي اتفاقيات موقعة مع الجانب الإسرائيلي أيضًا، وعليه فإن

---

[105] خليل نخلة ومضر قسيس (نحرير)، *الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة* (بيرزيت: معهد الحقوق، 2009)، 560.

[106] جواد الناجي، *بوابة فلسطين لتسهيل التجارة*، (رام الله: مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، 2012).

[107] مقابلة أجرتها الباحثة مع فؤاد الشوبكي، مدير عام الهيئة العامة للبترول، بتاريخ 2012/11/30، رام الله–وزارة المالية.

الجانب الإسرائيلي لا يمنح المعاملة التفضيلية ضمن شروط الاتفاقيات للمستوردين الفلسطينيين، إلا إذا كانت معاملة التخليص الجمركي تفيد أن الاستيراد جرى بموجب اتفاق الجانب الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.[108]

ويتضح لنا تأثير الاتفاقيات التجارية التي ساعدت في ارتفاع الصادرات والواردات الفلسطينية، مما يدعم أهمية إبرام الاتفاقيات التجارية لدخول السلع الفلسطينية للأسواق العالمية وتوسيع أسواق الاستيراد أمام الاستهلاك الفلسطيني. لكنها بالمقابل تسهم في أسباب التوجه إلى الاستيراد غير المباشر عبر الجانب الإسرائيلي، نتيجة لبعض ما هو مترتب من الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي والدول الأخرى، كما سبقت الإشارة. ويضاف إلى ذلك انضمام إسرائيل لمنظمة التجارة العالمية التي تفرض على الجانب الإسرائيلي التوجه لتقليص التعرفة الجمركية، والعوائق غير الجمركية، والتي تجعل السلع المستوردة من الجانب الإسرائيلي أقل تكلفة على المستورد الفلسطيني في حال فرض تعريفة جمركية فلسطينية عليها.

بالإضافة إلى ذلك، ومما جرى توضيحه من بيانات التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية، نجد أن الاحتلال وسياساته العدائية المتزامنة والاضطرابات السياسية وما يرافقها من فقدان الاستقرار السياسي سببت تراجعًا في التبادل التجاري الفلسطيني–الخارجي، سواء على صعيد التصدير أو الاستيراد، مما يحتم على صناع القرار الفلسطيني البحث عن ترتيبات تساعد الاقتصاد الفلسطيني على الاستغناء عن المستورد

[108] مقابلة شخصية، الشوبكي.

الإسرائيلي. ويجب إلزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق الاتفاقيات الموقعة معه بشكل نزيه، وخصوصًا اتفاقية باريس الاقتصادية رغم النواقص التي تعانيها هذه الاتفاقية. كما أن توجه السلطة الفلسطينية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قد يساعد في إيجاد آلية مناسبة للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل ومحددات بروتوكول باريس الاقتصادي، من خلال اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات في المنظمة،[109] بالإضافة إلى إمكانية استفادة الجانب الفلسطيني من الاستثناءات والامتيازات التي تُمنح للدول النامية، وفقًا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

نستطيع القول أيضًا بأن على السلطة الفلسطينية العمل على تطوير الاتفاقيات المبرمة في السابق مع دول العالم الخارجي، للتعامل مع الجانب الفلسطيني على أنه جزء منفصل عن الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى الاستمرار في توقيع اتفاقيات، ومذكرات تعاون، مع أسواق عالمية جديدة بالتزامن مع برامج توعية للمستوردين الفلسطينيين عبر الغرف التجارية والهيئات المعنية بتطوير قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية، في محاولة لتوسيع نطاق الاستيراد الفلسطيني.

كما يمكن البحث عن آلية عمل تعتمد على إتمام المعاملات الجمركية ورقيًّا من قبل الجانب الإسرائيلي، ومن ثم الدفع مباشرة لأجهزة السلطة الفلسطينية، ليتم تحصيل الإيرادات الفلسطينية الناتجة عن التجارة الخارجية بشكل مباشر لخزينة السلطة الفلسطينية.[110]

---

[109] عبد الرازق، *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية*، 57.

[110] مقابلة شخصية، بامية.

الفصل الثاني

2.مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وأهمية التجارة الخارجية

مقدمة

يُعَدُّ الاقتصاد الفلسطيني ناشئًا بطبيعته، فمنذ تولي السلطة الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي قامت بمحاولات للحد من ربط السوق الفلسطيني وتبعيته للسوق الإسرائيلي بشكل مباشر، من خلال وضع آليات عمل تأسيسية في محاولة منها لتفعيل دور القطاعات الإنتاجية، ووضع القوانين الاقتصادية والمالية التي تساعد الاقتصاد الفلسطيني على النهوض، رغم العقبات الموروثة من الاحتلال، بالإضافة إلى المحددات الناتجة عن الاتفاقيات الملحقة باتفاق أوسلو، وأهمها اتفاق باريس الاقتصادي الذي شكل الإطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع إسرائيل والعالم الخارجي.

بناءً على ذلك سنقوم في البداية، في هذا الفصل، برصد لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني وسماته في الأراضي الفلسطينية. قبل دراسة أثر التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية ووزنها في الاقتصاد الفلسطيني.

خلال الأعوام الأولى التالية لاتفاق أوسلو، 1994–2000 سجل الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية[111]

[111] يشير مصطلح الأراضي الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بُعَيدَ احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

بالأسعار الثابتة[112] (سنة الأساس 2004) ارتفاعًا بنسبة 36.5%، مما دل على تحسن الاقتصاد الفلسطيني.[113] ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وما نتج عنها من إغلاقات واضطرابات سياسية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي عما كان عليه ما بين الأعوام 2001–2003، ليعاود الارتفاع ليبلغ 4.2 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) في العام 2004.[114] وخلال الأعوام الأخيرة، شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعًا، فسجل في العام 2007 قيمة 4.6 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، ليصل في العام 2011 إلى 6.4 مليار دولار أمريكي.[115]

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002 بلغ 1,097.2 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)[116] وهو أدنى مستوى له بالمقارنة مع ما كان عليه في الأعوام التي سبقت اندلاع انتفاضة الاقصى، ففي عام 1994 بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,418.4 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، بينما في العام 2000 بلغ 1,460.1 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة

---

[112] تدل الأسعار الثابتة أو الحقيقية على احتساب المؤشر بحيث يتم تثبيت الأسعار عبر السنوات بالاعتماد على سنة محددة وهي سنة الأساس، والاعتماد على التغير في الكميات المنتجة، الأمر الذي يؤدي لتجنب تأثر الأرقام بعامل تغير الأسعار من عام إلى آخر (عامل التضخم).
للمزيد أنظر إلى: الرفاعي وخالد واصف الوزني، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، 99.

[113] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994–2008. نتائج أساسية*. رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/3/10. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2094-08.htm

[114] المرجع السابق.

[115] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 2009–2010. نتائج أساسية*. رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/3/10. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2009-10.htm

[116] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 1994–2008، نتائج أساسية*. رام الله–فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/3/10. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PercapitaCurrentA%2094-08.htm

الأساس 2004).[117] وخلال السنوات الأخيرة شهد تحسناً ليصل 1,635.2 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) في العام 2011.[118]

2-1. تطور التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني

لمعرفة مدى تأثر الاقتصاد الفلسطيني في التجارة الخارجية الفلسطينية، يجب دراسة التغير في مكونات الناتج المحلي بشكل منفصل، وهي تتمثل بالاستهلاك النهائي الخاص، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، وتكوين رأس المال، بالإضافة إلى صافي الصادرات من السلع والخدمات أو ما يطلق عليه الميزان التجاري، والذي يؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وبالتالي في الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني. وفيما يأتي تتبع لتطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ما قبل انتفاضة الأقصى (1994-2000)، والأعوام التي تلتها حتى عام 2011:

نجد أن التغير في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص[119] باعتباره أحد المؤشرات التي تعكس الطلب في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يجري توفيره من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد من خارج الأراضي الفلسطينية، قد شهد ارتفاعًا خلال الأعوام 1994-2000 بنسبة الأساس 27.1%، ففي نهاية عام 1994 بلغ 3.2 مليار دولار أمريكي بالأسعار

---

[117] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 1994-2008.*

[118] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، *2010-2011*. نتائج أساسية .رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1951.pdf

[119] الذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

الثابتة (سنة 2004)، في حين بلغ في العام 2000 حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).[120] وسجل تراجعًا طفيف خلال الأعوام 2001-2003 ليعود للارتفاع خلال العام 2004 ويبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).[121] واستمر بالارتفاع ليصل في العام 2011 إلى 5.9 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).[122]

بينما سجل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 93.7% في الأراضي الفلسطينية ما بين 1994-2000،[123] وشهد وضعًا متقلبًا في الأعوام ما بين 2001-2011، متأثرًا بعدة عوامل أهمها الأوضاع السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بسبب الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والإغلاقات، بالإضافة إلى حجز الجانب الإسرائيلي لعائدات السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب والجمارك. إلا أنه يعكس ارتفاعًا مستمرًّا في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي وفق ما يبينه الشكل الآتي:

---

[120] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994-2008.الناتج المحلي والإنفاق عليه* .رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXP%2094-08.htm

[121] المرجع السابق.

[122] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2010، 2011 .رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1951.pdf

[123] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994-2008.الناتج المحلي والإنفاق عليه* .رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXP%2094-08.htm

الشكل (4): الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للأعوام 1994- 2011 (سنة الأساس 2004)

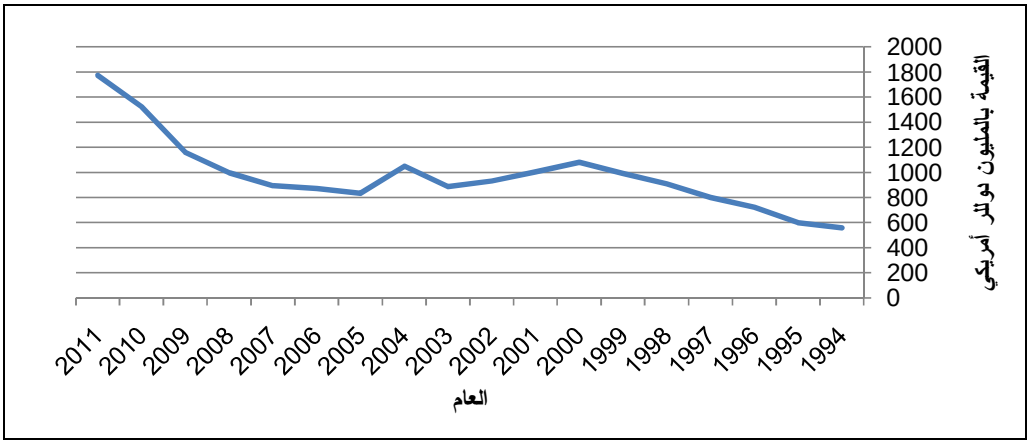

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994-2011*. رام الله – فلسطين، 2012.

فيما يتعلق بصافي الصادرات من السلع والخدمات، نجد خلال الأعوام 1994-2000 ارتفاعًا بقيمة الصادرات الفلسطينية للخارج إلا أنها شهدت ارتفاعًا أكبر في الواردات الفلسطينية من سلع وخدمات، مما أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بنسبة 43.3%.[124] وخلال الأعوام التالية نجد أن الصادرات الفلسطينية استمرت في التزايد بالرغم من تراجعها الملحوظ في العام 2002 بنسبة 8.6% عن العام السابق، وعادت للارتفاع لتصل إلى 1.0 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) في العام 2011.[125] بالمقابل سجلت الواردات من السلع والخدمات للأراضي الفلسطينية، ارتفاعًا في الأعوام التي تلت عام 2000، ففي العام 2004 بلغت 2.9 مليار

[124] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه 1994-2008*. رام الله –فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXP%2094-08.htm

[125] المرجع السابق.

دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).[126]واستمر الازدياد في اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات في الأعوام الأخيرة حيث بلغ في عام 2011 ما قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني الذي بلغ في العام 2011 ما قيمته 2.4 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).[127]

الشكل (5): الواردات والصادرات الفلسطينية، والناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال الأعوام 1994-2011 (سنة الأساس 2004)

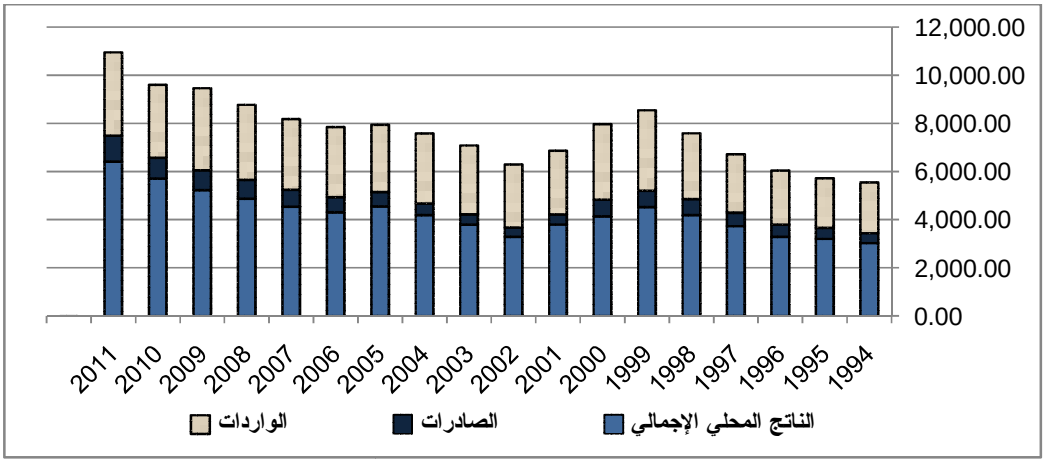

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 1994-2011*. رام الله – فلسطين، 2012.

[126] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه 1994-2008*. رام الله –فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXP%2094-08.htm

[127] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2010-2011* رام الله – فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1951.pdf

2-2. سمات التجارة الخارجية الفلسطينية

بعد توضيح تطور الاقتصاد الفلسطيني، سيجري التركيز خلال هذا الجزء على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، خلال الفترة 2000-2011. مع تحليل لواقع التبادل التجاري الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي بشكل خاص والدول الأخرى بشكل عام.

حرص الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 على التعامل مع السوق الفلسطيني على أنه امتداد لسوقه، واتباع سياسات الإغلاق والحصار على التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي؛ الأمر الذي رسخ اعتماد السوق الفلسطيني وتبعيته للسوق الإسرائيلي. ورغم الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع عدد من الدول والتجمعات التجارية الأخرى، لم تنجح في تحقيق ما كانت تصبو إليه من محاولة النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وزيادة قدرته الإنتاجية. كما فشلت في خفض الاعتماد على السوق الإسرائيلية عبر تشجيع الاستيراد المباشر، كما جاء توضيحه في الفصل السابق؛ مما أضعف الاقتصاد الفلسطيني وكرس اعتماده على المساعدات والمنح الدولية التي شكلت وسيلة لفرض تبعية مالية للجهات المانحة والمؤسسات الدولية التي عملت على الإبقاء على عملية السلام بشكل رئيس.[128] وبالتالي ورغم المحاولات المبذولة نجد أن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ظل مكبلاً وضعيف النمو، وظلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين شديدة الاختلال، وغير متكافئة، وتميل

[128] قسيس، *الإصلاح القانوني في فلسطين*، 190.

لمصلحة إسرائيل.[129] ومن أبرز أمثلة ذلك، أن إسرائيل عملت على تقييد تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للجانب الإسرائيلي. ومن التشوهات الأخرى التي برزت في الاقتصاد الفلسطيني، ارتباط فئة من المجتمع الفلسطيني بمصالح اقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، فمنها المستوردون من إسرائيل، وأصحاب الورش والمعامل الصغيرة، التي تعمل من الباطن لحساب شركات إسرائيلية. كما نجد أن الحاجة السياسية لخلق هدنة ما بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، أوجدت مصالح فلسطينية مرتبطة فجرى تأسيس مشاريع مشتركة مع إسرائيل واستثمارات بهدف استيراد سلع أساسية مثل الوقود والإسمنت.[130]

2-2-1. الصادرات السلعية الفلسطينية

خلال الأعوام 1994-1999 شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً في قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية التي ارتفعت من 384.8 مليون دولار أمريكي في العام 1994، إلى 597.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 1999، أي بنسبة نمو تعادل 55.2%.[131] ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، وإثر الرد الإسرائيلي، والإغلاقات، التي فرضت على الأراضي الفلسطينية في أوقات متقطعة، سجلت قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية انخفاضًا في

---

[129] محمود الجعفري، *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000)، 8.

[130] قسيس، *الإصلاح القانوني في فلسطين*، 192-193.

[131] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الناتج المحلي والإنفاق عليه للأعوام 1994-2008 بالأسعار الجارية، *نتائج أساسية*. رام الله-فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXPCurrentA%2094-08.htm

العام 2000، فبلغت 525.8 مليون دولار أمريكي، واستمرت قيمة الصادرات السلعية بالتراجع حتى عام 2003، فبدأت بالارتفاع من جديد لتصل 1.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2011.[132]

ويعكس توزيع الصادرات السلعية حسب وجهة التصدير، مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على التصدير لسوق إسرائيل، فنجد أن معدل نسبة الصادرات السلعية إلى إسرائيل من مجموع الصادرات الفلسطينية بلغت 89.1% ما بين الأعوام 2000-2011.[133] مما أدى إلى محدودية مرونته وفقًا لتغيرات الظروف المحيطة، وقلص إمكانية تنويع أسواق الصادرات الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بنسبة الصادرات السلعية المرصودة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الأعوام 2000-2011، فكانت منخفضة ومتذبذبة مقارنة مع الواردات، كما يبين الجدول أدناه:

---

[132] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2010-2011. رام الله-فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1951.pdf

[133] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة-السلع والخدمات، نتائج أساسية*. رام الله-فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2012/11/24.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Foreign%20Trade_exp%20division%20A.htm

جدول (1): الصادرات السلعية المرصودة[134] الفلسطينية بالأسعار الجارية للأعوام 2000-2011

المؤشر / العام	إجمالي الصادرات (مليون $)	الصادرات السلعية مع إسرائيل من مجموع الصادرات المرصودة (%)	إجمالي صادرات باقي العالم السلعية من مجموع الصادرات المرصودة (%)	الصادرات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي (%)
2000	400.9	92.2	7.8	9.6
2001	290.3	94.0	6.0	7.5
2002	240.9	89.8	10.2	7.0
2003	279.7	91.5	8.5	7.3
2004	312.7	89.9	10.1	7.4
2005	335.4	86.6	13.4	7.2
2006	366.7	89.1	10.9	7.9
2007	513.0	88.7	11.3	9.9
2008	558.4	89.4	10.6	8.9
2009	518.4	87.5	12.5	7.7
2010	575.5	84.9	15.1	6.9
2011	719.6	85.9	14.1	7.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية*، رام الله-فلسطين، 2012.

مما سبق نجد أنه من الضروري إعادة النظر في صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين فلسطين وإسرائيل، وفق أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تستدعي تنويع اتجاهات التجارة الفلسطينية، وتحقيق الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

[134] يقتضى التنويه هنا إلى أن بيانات التجارة الخارجية المرصودة لا تشمل القيمة الإجمالية للصادرات والواردات، هي تمثل فقط ما يتم رصده من خلال السجلات الإدارية الرسمية.

2-2-2. الواردات السلعية الفلسطينية

بالنظر لبيانات التجارة الخارجية السلعية المرصودة خلال الأعوام 1994-1999، نجد أن الواردات الفلسطينية قد ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 11.0%. فقد سجلت قيمة الواردات السلعية في عام 1994 حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، وفي العام 1999 بلغت 3.0 مليار دولار أمريكي.[135] وبالرغم من أن قيمة الواردات السلعية شهدت انخفاضًا ما بين الأعوام 2000-2003، بسبب الأعمال والإجراءات العدائية الإسرائيلية، إلا أنها عادت للارتفاع بعد العام 2004، لتصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي في العام 2011، أي أن الواردات السلعية للأراضي الفلسطينية قد نمت بمعدل 7.0% سنويًّا خلال الأعوام 2000-2011.[136]

وقد بذلت السلطة الفلسطينية محاولات جادة لتشجيع الاستيراد المباشر مع الأسواق العالمية، إلا أن إسرائيل ما زالت المصدر الرئيس. فنجد أن متوسط معدل الواردات السلعية المرصودة من السوق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال الأعوام (2000-2011) بلغ (72.1%) من إجمالي الواردات، وكانت قيمة الواردات السلعية من إسرائيل في العام 2000 تبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي، وقد تراجعت في الأعوام 2001-2003، ولكنها عادت للارتفاع لتبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي في العام 2011.[137]

---

[135] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الناتج المحلي والإنفاق عليه للأعوام 1994-2008 بالأسعار الجارية، نتائج أساسية*. رام الله-فلسطين، 2012. تاريخ الرجوع 2013/2/10.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXPCurrentA%2094-08.htm

[136] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية، 2012*. رام الله-فلسطين، 2012.

[137] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة-السلع والخدمات، نتائج أساسية*. رام الله-فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Foreign%20Trade_imp%20divi%20A.htm
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Foreign%20Trade_services%20A.htm

وبدراسة نسبة الواردات السلعية الفلسطينية للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2011، نجد أنها بلغت في عام 2011 نسبة 43.2%، في حين كانت في العام 2000 تصل 57.5%، مع ملاحظة انخفاض النسبة خلال العامين 2002-2003. [138] كما يبين الجدول أدناه:

جدول (2): الواردات السلعية المرصودة بالأسعار الجارية للأعوام 2000-2011

المؤشر / العام	إجمالي الواردات المرصودة (مليون $)	الواردات السلعية مع إسرائيل من مجموع الواردات المرصودة (%)	إجمالي الواردات السلعية باقي العالم من مجموع الواردات المرصودة (%)	الواردات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي (%)
2000	2,382.8	73.0	27.0	56.8
2001	2,033.6	66.5	33.5	52.2
2002	1,515.6	73.7	26.3	44.2
2003	1,800.3	72.7	27.3	46.9
2004	2,373.2	73.6	26.4	56.5
2005	2,667.6	70.2	29.8	57.6
2006	2,758.7	72.6	27.4	59.7
2007	3,284.0	65.9	34.1	63.4
2008	3,466.2	80.6	19.4	55.5
2009	3,600.8	73.6	26.4	53.6
2010	3,958.5	72.6	27.4	47.5
2011	4,221.1	69.6	30.4	43.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية*، رام الله-فلسطين، 2012.

[138] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة*، 2012.

2-2-3. انكشاف العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الدولية

نستطيع دراسة مدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات الأخرى؛ عبر قياس مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج،[139] الجدول أدناه يوضح نسبة الانكشاف الاقتصادي خلال الأعوام 2000-2011 للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، بالإضافة إلى نسبة الانكشاف الاقتصادي مع إسرائيل التي شهدت هبوطًا ضعيفًا في بعض السنوات خلال الأعوام المذكورة، إلا أنها بقيت مرتفعة؛ مما يعكس قوة ارتباط وتأثر السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي. كما يبين الجدول الآتي:

جدول (3): نسبة الانكشاف الاقتصادي للأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 2000-2011

المؤشر / العام	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي العام (%)	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي مع الاقتصاد الإسرائيلي (%)
2000	66.4	50.3
2001	59.6	41.7
2002	51.2	38.8
2003	54.2	40.8
2004	64.0	48.3
2005	64.8	46.7
2006	67.7	50.4
2007	73.3	50.6
2008	64.4	52.7
2009	61.3	46.2
2010	54.4	40.4
2011	50.5	36.4

[139] الذي يعمل على قياس نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. بهدف إبراز دور العوامل الخارجية في التأثير في مسيرة التقدم الاقتصادي والتقني للاقتصاد الفلسطيني. فعندما يكون مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي مرتفعًا يدل ذلك على أن الاقتصاد الفلسطيني أشد تأثرًا بالتجارة الدولية. ويقاس مؤشر الانكشاف الاقتصادي= (الصادرات +الواردات/الناتج المحلي الإجمالي).
للمزيد أنظر إلى: عمر بن فيحان المرزوقي، *التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي* (مكة المكرمة: مكتبة الرشد، 2005).

ونضيف هنا أيضًا بأن اعتماد السوق الفلسطيني على التعامل بعدة عملات (الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي)، جعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لمخاطر سياسات أسعار الصرف المتبعة في الأردن وإسرائيل، التي تؤثر في التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، وتؤثر هذه السياسات أيضًا في معدلات التضخم بما يسمى بتضخم المستورد، إضافة إلى خسارة السلطة الفلسطينية لرسم صك العملة لعدم وجود عملة وطنية موحدة.[140]

من هنا نستطيع توضيح أهمية دراسة إمكانية توسيع سوق الاستيراد للأراضي الفلسطينية، ودراسة ما هي أهم السلع التي يجري استيرادها من الجانب الإسرائيلي.

2-3. الواردات السلعية الفلسطينية

2-3-1. التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية

تحدثنا عن الواردات الفلسطينية بشكل عام، حجمها، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة الواردات من إسرائيل من مجموع الواردات الفلسطينية. وفي هذا الجزء سيجري التدقيق في السلع المستوردة من إسرائيل والدول الأخرى، بمحاولة لتحديد إمكانيات استيرادها من أسواق أخرى بدلاً من شرائها من السوق الإسرائيلي. وسينصب الاهتمام –في هذا الجزء– على دراسة بيانات التجارة الخارجية السلعية المرصودة

---

[140] محمد إبراهيم مقداد، *آليات علاج أزمة السيولة ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان "الحصار وأثره على السيولة في قطاع غزة"*، (قطاع غزة: الجامعة الإسلامية، 2007)، 3.

للأعوام 2007–2011، كما وردت من إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تظهر البيانات المتوفرة أن الاتجاه العام للتركيب السلعي للواردات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007–2011، لم يشهد تغيرًا ملحوظًا في معظم أقسام الواردات وفق التصنيف الموحد للتجارة الدولية.[141] فنجد –كما نرى في الجدول رقم (4)– أن الواردات من الوقود المَعدِنِيِّ ومزلقات[142] معدنية وما يتصل بها من مواد تشكل في المتوسط 35.8% من إجمالي الواردات، وقد شهدت تراجعًا في نسبة مساهمتها من مجموع الواردات السلعية الفلسطينية، ويشمل هذا القسم الواردات من الفحم والنفط ومنتجاته والغاز الطبيعي والتيار الكهربائي.

[141] هو تصنيف دولي موحد بني على أساس علمي إحصائي لغرض المقارنات الإحصائية لإحصاءات التجارة الدولية.
[142] من الوسائل المستخدمة لتقليل الاحتكاك، مثل الزيوت والشحوم، وبعضها صلب مثل التلك والجرافيت.

جدول (4): التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية للأعوام 2007-2011

القيمة بالمليون دولار أمريكي

التصنيف السلعي	2007	2008	2009	2010	2011
الاغذية والحيوانات الحية	489.6	469.4	617.1	692.9	718.7
المشروبات والتبغ	134.8	121.4	139.7	166.4	160.8
مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود	38.6	37.2	54.3	65.1	78.0
وقود معدني ومزلقات معدنية وما يتصل بها من مواد	1,291.1	1,510.4	1,160.7	1,242.3	1,378.5
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	16.5	17.4	17.8	19.4	22.6
مواد كيماوية ومنتجات متصلة بها غير مذكورة في موضع آخر	204.4	256.0	276.8	326.8	351.9
سلع مصنوعة مصنعة اساسً حسب المادة	474.5	484.8	565.7	688.4	699.2
الماكينات ومعدات النقل	472.6	372.2	580.4	545.1	596.1
مصنوعات منوعة	161.9	197.5	188.1	212.1	215.3
سلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر من التصنيف الموحد للتجارة الدولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**3,284.0**	**3,466.2**	**3,600.8**	**3,958.5**	**4,221.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *احصاءات التجارة الخارجية المرصودة-السلع والخدمات*. رام الله-فلسطين: **2012**.

كما نجد أن الواردات من الأغذية والحيوانات الحية[143] ارتفعت خلال العام 2009 بنسبة 31.5% عن عام 2008، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2011، إضافة إلى ارتفاع في نسبة مساهمتها من مجموع الواردات للأراضي الفلسطينية.[144]

[143] يدرج ضمن هذا القسم حيوانات حية، ولحوم ومحضرات لحوم، ومنتجات ألبان، وبيض الطيور، وأسماك، وحبوب ومحضرات الحبوب، وخضراوات، وفواكه، وسكر، ومحضرات سكرية وعسل النحل، وبن، وشاي، وتوابل، وتوابعها، وأعلاف للحيوانات، بالإضافة إلى منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.

في القسم الخاص بالمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، والتي تدخل بشكل مباشر في الصناعات الفلسطينية، نجد أنها خلال الأعوام 2009–2010، سجلت ارتفاعًا بنسبة 46.2%، 19.7% على التوالي عن العام 2008،[145] مع الحفاظ على نسبة مساهمتها من مجموع الواردات للأراضي الفلسطينية.

ويتبين أيضًا من أن الواردات من السلع المصنعة حسب المادة[146]، شهدت ارتفاعًا طفيفًا خلال الأعوام 2008–2011. ففي العام 2007 بلغت قيمة الواردات الفلسطينية 474.5 مليون دولار أمريكي من السلع المصنعة المدرجة ضمن القسم السادس للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 699.2 مليون دولار أمريكي في العام 2011.[147]

وعند دراسة التغيرات على استيراد المكنات ومعدات النقل نجد انخفاضًا ما بين عامي 2007–2008 بنسبة 21.2% لتعود للارتفاع في الأعوام 2009–2011 بمعدل 19.7%.[148]

---

[144] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة–السلع والخدمات*. رام الله–فلسطين: 2012.

[145] المصدر السابق.

[146] يدرج ضمن هذا القسم الجلود، والمصنوعات الجلدية، ومصنوعات من المطاط والفلين والخشب، وورق بأنواعه، وخيوط نسيج، ومنتجات معدنية لا فلزية، والحديد والصلب، وفلزات غير حديدة، بالإضافة لبعض أنواع الفلزات.

[147] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2012.*

[148] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2012.*

2-3-2. الواردات الفلسطينية حسب الدول المصدرة

ومن خلال الاطلاع على الدول المصدرة لواردات الأراضي الفلسطينية، نجد 79.5% من الأغذية والحيوانات الحية قد استوردت من السوق الإسرائيلي خلال الأعوام 2007-2011 كما يوضح جدول (5)، رغم وجود أسواق أخرى توفر تلك السلع من بينها بعض الدول الأوروبية والعربية بالإضافة لبعض الدول الآسيوية.[149] كما يتضح أيضًا أن 75.0% من المشروبات والتبغ يجري استيرادها من إسرائيل بجانب بعض الدول الأوروبية وبشكل رئيس سويسرا، والسويد، وبولندا، بالإضافة إلى مصر، والسعودية، والأردن بين الدول العربية.[150] فيما يتعلق بالمواد الخام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود، بلغ اعتماد الأراضي الفلسطينية على السوق الإسرائيلي نسبة 75.4% خلال الأعوام 2007-2011، أما ما تبقى من الواردات فيجري استيرادها من دول مختلفة وبشكل ضئيل ومن هذه الدول. على سبيل المثال وليس الحصر، من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، إضافة إلى الأردن، ومصر، والسعودية، وبعض الدول الإفريقية.[151]

ويظهر الاعتماد شبه الكامل جليًّا في استيراد وقود مَعدِنِيٍّ ومزلقات معدنية وما يتصل بها من موادَّ من إسرائيل، فقد بلغ معدل استيرادها من إسرائيل خلال 2007-2011 من

---

[149] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2012.*

[150] المصدر السابق.

[151] المصدر السابق.

مجموع واردات الوقود المعدني 98.4%، بينما 1.6% يستورد من الأردن ومن بعض الدول التي تورد بشكل محدود النفط ومنتجاته إضافة إلى الغاز الطبيعي والمصنع.[152]

في فرع مواد الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية، نجد أن نسبة الاستيراد من الجانب الإسرائيلي قد انخفضت من 35.8% في العام 2007 إلى 21.5% في العام 2011، باستثناء عام 2008 حيث جرى استيراد 51.3% من إسرائيل، مما يعني الاعتماد على مصادر أخرى رئيسة ومنها إيطاليا، وماليزيا، وتركيا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية.

أما المواد الكيميائية والمنتجات المتصلة بها، فبلغت نسبة الواردات من إسرائيل خلال 2007–2011 ما يعادل 48.3% من مجموع واردات المواد الكيميائية ومنتجاتها في الأراضي الفلسطينية.[153]

شكلت كل من الصين، وتركيا، وإسبانيا –بشكل رئيس– مصادر بديلة للسوق الإسرائيلي، فيما يتعلق بالسلع مصنعة حسب المادة، فبالرغم من أن اعتماد السوق الفلسطيني على السوق الإسرائيلي شهد ارتفاعًا خلال الأعوام 2008–2010، إلا أنَّ نسبته عادت للانخفاض في عام 2011 لتبلغ نسبة وارداتها من السوق الإسرائيلي 60.5%.[154]

وقد شكلت الواردات الإسرائيلية من المكنات ومعدات النقل 28.3% في العام 2007، إلا أنها ارتفعت خلال الأعوام 2008–2011 لتبلغ 38.7% في العام 2011، بالرغم من

---

[152] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2012.*

[153] المصدر السابق.

[154] المصدر السابق.

وجود عدد من الدول الأوروبية، والآسيوية، بالإضافة إلى تركيا على أنها مصادر بديلة من السوق الإسرائيلي.[155]

بالرغم من زيادة الاعتماد على أسواق الدول الأخرى، مثل تركيا والصين، لاستيراد المصنوعات المتنوعة، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني وحتى عام 2011، ما زال يعتمد بنسبة 39.2% على السوق الاسرائيلية للاستيراد.[156]

يتبين لنا مما سبق مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات من السوق الإسرائيلية، وبشكل رئيس على السلع الأساسية، كالوقود، والمواد الخام. ويدل ذلك على عدم حدوث توسع في الإنتاج المحلي من تلك السلع، أو إيجاد أسواق عالمية بديلة من الاستيراد من إسرائيل. وفي الأجزاء اللاحقة من هذه الدراسة سجري البحث في أهم الأسباب التي حدت من تنوع مصادر الواردات الفلسطينية من السلع، والعوامل السياسية التي أسهمت بازدياد الاعتماد على السوق الإسرائيلي.

---

[155] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2012.*

[156] المصدر السابق.

الشكل (6): نسبة الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل وباقي العالم إلى الأراضي الفلسطينية*

خلال الأعوام 2007-2011

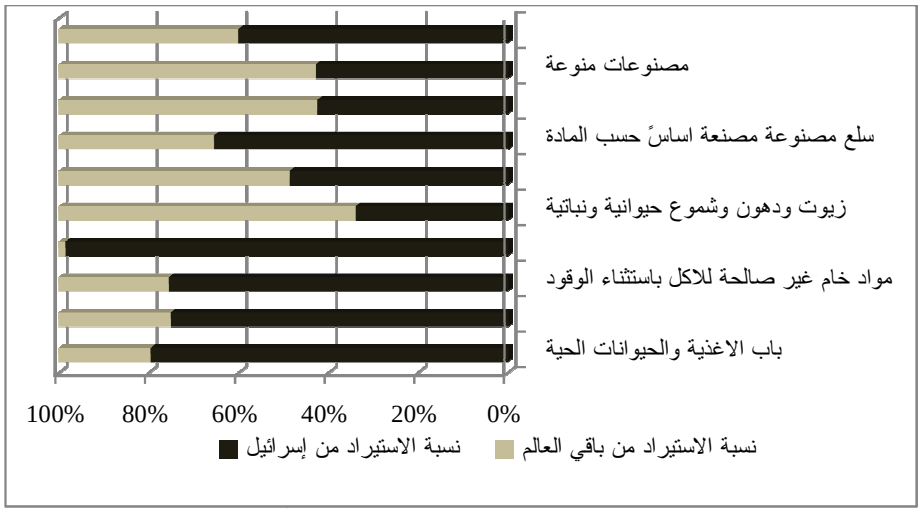

2-4. التجارة الخارجية والإيرادات الحكومية

2-4-1. مفهوم المالية العامة

لم يعد دور الدولة يقتصر فقط على جباية الإيرادات العامة؛ لتغطية النفقات العامة لوظائف الدولة التقليدية، فقد اتسع النشاط المالي للدولة، وتعددت أهدافه من خلال توسيع دائرة الإنفاق العام، واستخدام الإيرادات والنفقات في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ففي ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكن تعريف علم المالية العامة بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة النشاط المالي للدولة من إيرادات، ونفقات عامة، وموازنة، واستخدام السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع."[157] والمقصود بالإيرادات والنفقات والموازنة العامة في هذا التعريف:

[157] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، *المالية العامة* (عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، 2000)، 16-18.

- الإيرادات العامة: هي مبالغ تحصل عليها الدولة من الضرائب، والرسوم، والغرامات، وإيجارات أراضٍ، وعقارات الدولة، والقروض، الداخلية منها والخارجية، والمنح والإعانات الدولية. [158]
- النفقات العامة: هي مبالغ نقدية تقوم الدولة بإنفاقها على هيئاتها العامة، وعلى تقديم السلع والخدمات العامة في شتى ميادين الحياة الاقتصادية للمجتمع. هذا بالإضافة إلى تقديم الإعانات، والإنفاق على التعليم، والخدمات الصحية، وإعانة بعض الشرائح الفقيرة في المجتمع، وإعانات البطالة. وفضلاً عن ذلك إعانات الإنتاج، ودعم التصدير، وإعانات تشجيع الاستثمارات، وإعانات دعم الأسعار لبعض السلع التموينية الأساسية، وغير ذلك، وأخيرًا الإنفاق على استثمارات القطاع العام.[159]
- الموازنة العامة: هي وثيقة مالية تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها العامة. وهذه الوثيقة تعكس فلسفة النظام السياسي القائم واستخدام السياسة المالية في معالجة مشاكل الاقتصاد القومي ورفع مستوى رفاهية المجتمع.[160]

وبالتالي تهدف الدولة من خلال السياسات المالية لإيجاد الطرق الأمثل لأوجه صرف دخل الدولة من المصادر المختلفة، وذلك من أجل تحقيق المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فأصبح من الأدوار المعهودة للدولة التدخل لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، إضافة إلى توفير البنية التحتية للنهوض بالاقتصاد وتغطية الاحتياجات الاقتصادية التي لا يقوم القطاع الخاص بتوفيرها؛ مما أدى إلى تزايد دور

---

[158] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، *المالية العامة*، 16-18.

[159] المرجع السابق، 16-18.

[160] المرجع السابق، 16-18.

الدولة في الاقتصاد، وهو يقاس بنسبة مساهمتها في تكوين الدخل القومي، ليعمل على خلق اقتصاد عام له خصائصه وقواعده العامة المختلفة عن قواعد السوق. ومن هنا برزت أهمية النفقات العامة والإيرادات العامة على أنها جزء من مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما أنها أداة اقتصادية واجتماعية طيعة في يد الدولة، فتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤدي لزيادة النفقات العامة، وبالتالي زيادة مساهمة الدولة في تكوين الإنتاج القومي.

2-4-2. الإيرادات العامة الفلسطينية

تقسم مصادر ايرادات المالية العامة الفلسطينية إلى إيرادات ضريبية وايرادات غير ضريبية، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الدولية. ولمعرفة مدى أهمية ايرادات المالية العامة الفلسطينية والمصادر المتاحة لها سيقدم الجزء التالي توضيحًا لمفاهيم أهم بنودها.

1. إيرادات ضريبية: وهي مصنفة ضرائب مباشرة[161] وأخرى غير مباشرة[162]، وفي الحالة الفلسطينية تحدد الضرائب غير المباشرة بضريبة على الإنتاج، وضريبة الشراء والرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة.

---

[161] يقصد بها "تلك الضرائب التي تقتطع مباشرة من رأس المال أو دخل الممول، وتنصب مباشرة على ذات الثروة، وأشهر أنواعها ضرائب الدخل، والضرائب على رأس المال.

للمزيد أنظر إلى: حنين محمد جمال حافظ حميض، *تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين من 1995-2005* (نابلس: جامعة النجاح، 2006)، 33.

[162] المقصود بها الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة- الدخل ورأسالمال- وليس على وجود الثروة. ويجري فرضها على المعاملات التي يقوم بها المستثمرون والممولون، كالإنفاق والتداول، أو الحصول على المنفعة، ومنها ما يفرض على الإنفاق أو الاستهلاك أو التداول كاستيراد البضائع. وأبرز أنواعها ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات.

للمزيد أنظر إلى: حميض، *تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية*، 33.

2. الإيرادات غير الضريبية من الرسوم والغرامات: وهي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم.[163] أو الرسوم والغرامات المحصلة من الأفراد الطبيعين أو المطلوبين بسبب ارتكاب مخالفة للقانون.
3. المنح والمساعدات: ما يقدم من مساعدات نقدية وعينية من الدول المانحة، أو المنظمات الدولية الداعمة لتنمية المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

وبحكم خصوصية الوضع الفلسطيني الناتجة عن تحكم الإسرائيليين بالمعابر والحدود، بالإضافة إلى استمرار عمل أعداد كبيرة من الفلسطينيين في إسرائيل، تقسم الإيرادات العامة الفلسطينية حسب مهمة التحصيل إلى: ضرائب محصلة من وزارة المالية الفلسطينية؛ وقد سبق توضيحها أعلاه، بالإضافة إلى ضرائب محصلة من وزارة المالية الإسرائيلية، وتورد إلى وزارة المالية الفلسطينية عبر آلية المقاصة[164] وتشمل:

1. ضريبة القيمة المضافة: وهي التي يجري تحصيلها على عمليات التبادل التجاري (للواردات من السلع الصناعية والغذائية والخدمات) ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، فعند إتمام أي عملية استيراد لبضائع إسرائيلية يقدم المستورد

---

[163] أحمد زهير شامية وخالد الخطيب. *المالية العامة* (عمان: دار زهران، 1997)،217.

[164] يجري عقد اجتماع شهري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تطالَب خلاله الحكومة الإسرائيلية بضريبة القيمة المضافة، ضريبة الشراء والجمارك المترتبة على االتبادل التجاري الدولي للأراضي الفلسطينية والجانب الإسرائيلي وفق ما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية. وجرى تحديد المدة الزمنية للمطالبة بمجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة للجانب الفلسطيني ب45 يوم ليقوم المستورد بتقديمها لوزارة المالية الفلسطينية، على أن تقوم الأخيرة بتقديمها للجانب الإسرائيلي. وحدد استحقاق السلطة الفلسطينية لقيمة الضريبة المحصلة بستة أشهر من تاريخ صدور الفاتورة، وإذا ما جرى تقديمها بعد ذلك تعد لاغية، ولا يحق للسلطة الوطنية المطالبة بها. وبناءً عليه تُحصَر القيمة والحجم للواردات السلعية الواردة من إسرائيل إلى فلسطين في كونها سلعًا إسرائيلية تتم بواسطة الفاتورة نفسها.
للمزيد أنظر إلى: محمد الكعبري وناصر العارضة، *بيانات التجارة الخارجية السلعية، قراءة نقدية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000)، 10-11.

الفلسطيني فاتورة المقاصة الصادرة من المصدر الإسرائيلي (المنتج/التاجر) لوزارة المالية الفلسطينية، لاسترداد ضريبة القيمة المضافة من الإسرائيلي.

2. الجمارك: وهي الرسوم التي تدفع على البضائع المستوردة للأراضي الفلسطينية، من خلال باقي دول العالم ما عدا إسرائيل. وَتُحَدَّدُ الرسوم الجمركية المفروضة على العلاقات التجارية الفلسطينية المباشرة التي تتم مع الخارج عبر إسرائيل من خلال البيان الجمركي؛ وهو مستند يحتوي على منشأ البضاعة، إضافة إلى التفصيل الدقيق للسلع حسب النظام الدولي المنسق (Harmonized System). والجدير بالذكر هنا أن البيان الجمركي الفلسطيني المستخدم في احتساب الجمارك على الواردات السلعية من الخارج عبر إسرائيل مطابق لنموذج البيان الجمركي المستخدم في إسرائيل، وللتمييز بين البيان الجمركي المستخدم في إسرائيل، والبيان الجمركي المستخدم من المستوردين الفلسطينيين، توضع كلمة (الحكم الذاتي) لتكون مقصدًا نهائيًّا للسلعة على عنوان البيان الجمركي، إلا أن بنوده مكتوبة باللغة العبرية فقط.[165] وقد بدأت السلطة الفلسطينية بتطبيق إجراءات ضبط الواردات الجمركية من خلال إعادة تقييم قيمة الواردات لكل بيان يسلمه التاجر، كما فرضت عقوبات على المخالفين مع تحديد سقف زمني لا يتجاوز 6 أشهر للتجار لتسليم نسخة من البيان الجمركي لدائرة الجمارك.

ويذكر هنا أنه –حسب اتفاقية باريس الاقتصادية– لا تحتسب أية جمارك لصالح السلطة الفلسطينية على البضائع المستوردة من السوق الإسرائيلية، بغض النظر عن

---

[165] محمود الجعفري وناصر العارضة ومسيف مسيف، *بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات التطوير* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000)، 11–12.

منشأ هذه البضائع، وإنما تفرض فقط على عمليات الاستيراد الفلسطيني المباشر لسلع غير إسرائيلية عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، والتي تحدد وجهتها النهائية في البيان الجمركي على أنها مستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يعني أن إعادة تصدير السلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي للضفة والقطاع تعامل كالسلع الإسرائيلية، فلا يصدر بها بيان جمركي، الأمر الذي يفقد السلطة الفلسطينية الجمارك والرسوم الأخرى التي تجبى من الجمارك الإسرائيلية، والتي تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية. مما يؤدي إلى استنزاف كبير لإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية. ورغم أن هذه الممارسات تخالف ما هو متبع في أنظمة الاتحادات الجمركية، والمبني على مبدأ تخصيص الإيرادات الجمركية حسب نقطة الاستهلاك، يجري استيراد جزء كبير من البضائع الفلسطينية من طريق موردين إسرائيليين دون تحديد المقصد النهائي لهذه البضائع في فواتير الاستيراد.[166]

وبما أن الإيرادات الجمركية تشكل جزءًا كبيرًا من إيرادات السلطة الفلسطينية كما سنوضح لاحقًا وفق الإحصائيات المتوفرة، يتم استقطاع ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على البيان الجمركي باعتبارها ضريبة مدخلات،[167] ويجري تخفيضها أو إرجاعها للمستورد.[168]

---

[166] منى الجوهري ورضوان علي شعبان، *الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 1995)، 12.

[167] نظام الرسوم على المنتجات المحلية، المادة (34) بند (4) و(5).

[168] حميض، *تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية*، 85.

3. ضريبة الشراء: هناك من يعرفها على أنها الضريبة التي تفرض على مبيعات السلع والخدمات المقدمة للأفراد، فالفرد يدفع الضريبة بالإضافة إلى ثمن السلعة أو قيمة الخدمة والبائع، أو يلزم مقدم الخدمة الذي يقبض قيمة هذه الضريبة، تسجيل هذه الضريبة في دفتر خاص، ويدفعها للخزينة العامة خلال فترات محددة عبر الدوائر المالية.[169] وفي الحالة الفلسطينية، نجد أن ضريبة الشراء هي جزء من إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وليست مرتبطة بعملية الاستيراد، فتأتي بشكل مجموع ضرائب الشراء على السلع المستوردة من إسرائيل بشرط أن تكون مصنعة في إسرائيل، ويرفق نموذج خاص بضريبة الشراء لتسترد من السلطة الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي عبر جلسة المقاصة. إضافة إلى ضريبة المحروقات، وهي ضريبة الشراء على جميع المحروقات (البترول) وتدعى (Blue) التي تستوردها السلطة الوطنية الفلسطينية من إسرائيل.[170]

2-4-3. تأثير عائدات التجارة الخارجية في المالية العامة الفلسطينية

بعد أن أطلعنا على أقسام إيرادات المالية العامة الفلسطينية، سننتقل لدراسة مدى اعتمادها على الإيرادات المحلية منها وإيرادات المقاصة، وبالتالي سنتطرق في هذا الجزء لأبرز المؤشرات التي تعكس أداء السلطة الفلسطينية المالي.

---

[169] شامية والخطيب، *المالية العامة*، 168-169.

[170] مقابلة شخصية، الشوبكي.

لقد شكلت نسبة الإيرادات المحولة عبر المقاصة[171] على أساس الالتزام[172] خلال الأعوام 2007–2011 ما بين 81.8%–74.8% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية، بينما شكلت الإيرادات المحلية 21.8% من إجمالي الإيرادات العامة؛ مما يعكس مدى اعتماد السلطة الفلسطينية على ما يُحَوَّلُ من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي للإنفاق الحكومي، كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول (5):الإيرادات الحكومية ومصادر التمويل (أساس الالتزام) للأعوام 2007–2011

العام	2007	2008	2009	2010	2011
ايرادات محلية (%)	18.2	19.2	21.0	25.4	25.2
ايرادات المقاصة (%)	81.8	80.8	79.0	74.6	74.8
مجموع الايرادات (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	**1,076.4**	**1,398.8**	**1,429.7**	**1,732.4**	**1,910.3**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، التقارير المالية الشهرية 2012.[173]

بالنظر إلى نسبة مساهمة إيرادات المقاصة في إجمالي صافي النفقات وصافي الإقراض الحكومي على أساس الالتزام خلال الأعوام 2007–2011، نجدها تراوحت ما بين 34.3% في العام 2007، وارتفعت لتصل43.0% في العام 2011. وكما ذكرنا سابقًا،

[171] الإيرادات المحولة عبر المقاصة تشمل الضرائب والجمارك التي تدفعها الشركات والأفراد الفلسطينيون لوزارة المالية الإسرائيلية، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المشتريات على جميع السلع المستوردة من إسرائيل أو غيرها، وضريبة الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل.

[172] يقصد بأساس الالتزام في تسجيل الايرادات في فترة مالية محددة أن يعترف بالايراد عند استحقاقه لا عند تحصيله.

[173] تاريخ الرجوع 2013/2/10. http://www.pmof.ps/web/guest/41

تنقسم إيرادات المقاصة[174] إلى إيرادات جمركية، وضريبة قيمة مضافة، وضريبة محروقات، وضريبة شراء، وضرائب أخرى. ونجد أن الإيرادات الجمركية المحصلة على البضائع التي تستورد من تجار فلسطينيين من خارج إسرائيل تشكل بالمعدل 33.8% من مجموع إيرادات المقاصة خلال الأعوام 2007–2011. وبالمقابل تشكل ضريبة القيمة المضافة ما يعادل 32.6% من مجمل إيرادات المقاصة، و32.4% معدل نسبة ضريبة المحروقات من مجمل إيرادات المقاصة.

[174] هي عبارة عن الإيرادات التي يجري تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وتُحَوَّل إلى وزارة المالية وفقًا لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء(وزارة المالية /السلطة الوطنية الفلسطينية).

جدول (6): إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية عبر المقاصة مع الجانب الإسرائيلي (أساس الالتزام) للأعوام 2007-2011

القيمة بالمليون دولار أمريكي

العام	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الجمارك	285.4	32.4	371.1	32.8	387.9	34.3	439.0	33.9	504.7	35.3
ضريبة القيمة المضافة	306.4	34.8	387.4	34.3	350.8	31.1	402.8	31.2	453.8	31.8
ضريبة المحروقات	283.2	32.2	346.9	30.7	371.7	32.9	439.9	34.0	457.8	32.1
ضريبة الشراء	5.5	0.6	3.6	0.3	3.7	0.3	3.8	0.3	2.0	0.1
ضريبة الدخل[175]	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.3	8.1	0.6
أخرى	0.0	0.0	20.8	1.8	15.4	1.4	1.9	0.3	0.0	0.1

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، التقارير المالية الشهرية 2012.[176]

مما سبق يُمكننا أنْ نؤكد أنَّ إيرادات المقاصة بشكل عام، والرسوم الجمركية بشكل خاص، تشكل جزءًا هامًّا من إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تساعدها على القيام بمسؤولياتها. وتبرز لدينا أهمية تحليل الأسباب وراء عدم توسيع مصادر الواردات الفلسطينية، وأسباب اعتماد الأراضي الفلسطينية على إسرائيل مصدرًا رئيسًا للواردات ليس فقط الإسرائيلية وإنما السلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي والتي تورد جماركها للخزينة الإسرائيلية.

---

[175] وهي المبالغ التي تحولها إسرائيل لوزارة المالية الفلسطينية يساوي ضرائب الدخل من العاملين الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية وفق ما ورد في البند رقم (35) من اتفاقية باريس الاقتصادية.

[176] تاريخ الرجوع 2013/2/10. http://www.pmof.ps/web/guest/41

2-5. الاستيراد غير المباشر والإيرادات الضريبية

2-5-1. السياسة التجارية الفلسطينية

لم يُجرِ اتفاق باريس الاقتصادي الموقع عام 1994 تغييرًا جوهريًّا في نظام التبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي، فقد اتفق الطرفان على الإبقاء على الاتحاد الجمركي مع استثناءات لقوائم السلع أ1، أ2، ب بحيث يسمح للسلطة الفلسطينية تحديد نسبة الجمارك على كميات محددة في الاتفاق.[177] فاتسم الاقتصاد الفلسطيني بالآتي:

- ظلت السياسة التجارية الفلسطينية تابعة للسياسة التجارية الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال قامت إسرائيل بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بتحرير تجارتها الخارجية وخفض معدلات التعرفة الجمركية على الواردات تدريجيًّا، وسمحت بتدفق السلع المستوردة الرخيصة من الصين ومن العديد من الدول الأخرى؛ مما أدخل البضائع الفلسطينية في منافسة حادة مع العديد من السلع، واضطرت إلى الخروج من السوق، وأثر في التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، من خلال تدفق السلع المستوردة الرخيصة.
- القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي استمرت بالرغم من اتفاقية باريس الاقتصادية التي جاءت استمرارًا لأحادية التطبيق للنظام الجمركي الإسرائيلي الذي كان سائدًا في سنوات الاحتلال التي سبقت اتفاق أوسلو. أما العوائق غير الجمركية التي تشمل في الغالب: 1) حظر استيراد بعض السلع والخدمات، 2) استخدام إجراءات

[177] حددت كميات قليلة بالقوائم أ1، أ2، ب، لمراجعتها في اللجنة الاقتصادية المشتركة، ولكن الجانب الإسرائيلي عطل هذه اللجنة وتعديل كمية السلع لم يتناسب والاحتياجات الفلسطينية.

الترخيص للحد من استيراد بعض السلع، 3) المواصفات والمقاييس المحددة لمكونات السلع وفق المقاييس الإسرائيلية، 4) فرض كميات محددة لبعض السلع، 5) فرض معايير صحية وبيئية وبيطرية على الواردات، 6) تشديد إجراءات التقييم والتخليص الجمركي. ومن خلال استمرار إسرائيل بالسيطرة على المعابر ساهمت هذه العوامل في تعقيد عمليات الاستيراد المباشر من الخارج والدفع بالتاجر الفلسطيني للاستيراد من إسرائيل أو عبر وسيط إسرائيلي.

- اعتمدت السلطة الفلسطينية على الإيرادات الجمركية لتمويل النفقات الجارية؛ مما حد من قدرة السلطة في وضع السياسات المالية التي تساعد التجارة الخارجية الفلسطينية؛ مما ساهم في تعميق الارتهان التجاري والمالي الفلسطيني لإسرائيل؛ بسبب الاعتماد على إسرائيل في جباية الرسوم، واحتجاز الأخيرة لمستحقات السلطة الفلسطينية متخذةً ذلك وسيلة ضغط وابتزاز في حال حدوث أي تدهور في العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية.
- فقدان السلطة الفلسطينية القدرة على وضع السياسات النقدية الفلسطينية؛ نتيجة لغياب عملة وطنية فلسطينية، بالتالي الحرمان من دور السياسات النقدية التي تلعب دورًا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، ودعم السياسات المالية والتجارية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. فالسلطة الفلسطينية غير قادرة على إصلاح التشوهات في هيكل التجارة الخارجية واتجاهاتها. فنجد أن تأثير تعويم سعر الصرف للشيقل

الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي دفع بالمستورد الفلسطيني للاستيراد من إسرائيل نتيجة لارتفاع سعر الدولار في بعض الأوقات.[178]

2-5-2. تقدير قيمة الجمارك المحصلة من الجانب الإسرائيلي

يتضح مما سبق أن السلطة الفلسطينية اعتمدت منذ البدء على الإيرادات الضريبية لتمويل الخزينة الفلسطينية. وأن اتفاق باريس الاقتصادي، كما ورد في الفصل الأول، أبقى من حيث الجوهر على نظام الاتحاد الجمركي الذي فرضته سلطات الاحتلال أمرًا واقعًا على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد احتلالها في حزيران 1967. وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية تلتزم بالسياسة التجارية الإسرائيلية في مبادلاتها مع الدول الأخرى، فيما عدا ما يتعلق بالاستثناءات التي تضمنتها اتفاقية باريس الاقتصادية، وتشتمل على:

- حرية تحديد الجمارك على المستوردات الواردة في القوائم أ1، أ2، ب.
- حرية تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة بما لا يزيد عن 2%.
- استيراد مشتقات البترول من الأردن وفق المعايير المحددة للظروف الجغرافية لإسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتي تتفق والمقاييس الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، بشرط تمييز لون البنزين عما هو موجود في الأسواق الإسرائيلية، مع اتخاذ السلطة الفلسطينية الإجراءات التي تضمن عدم تسويقه في الأسواق الإسرائيلية.

---

[178] الجعفري والزاغة، والعارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية*، 7-22.

وكما اتضح لنا في تحليل الواردات سابقًا، شكل اعتماد السلطة الفلسطينية على توريد وزارة المالية الإسرائيلية من الجمارك والضرائب التي تجبيها من التجار الفلسطينيين كإيرادات، أحد أهم مصادر تمويل السلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى تأثر التجارة الخارجية الفلسطينية بالقيود والعوائق غير الجمركية التي ينتهجها الجانب الإسرائيلي تجاه السلع الفلسطينية، ما يتيح لإسرائيل إمكانية استغلال السوق الفلسطينية القريبة والسهلة من جهة، وتمكينها من استمرار هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني من جهة ثانية، والاستحواذ على جزء من الإيرادات الجمركية والضريبية التي لا تورد للسلطة الفلسطينية ومن خلال الأموال التي تستقطعها وزارة المالية الإسرائيلية مقابل تحصيلها لضرائب السلطة الفلسطينية، والتي تبلغ 3% من مجموع الإيرادات الفلسطينية.[179]

وانطلاقًا من أهمية الإيرادات الجمركية للسلطة الفلسطينية، وكونها مصدرًا رئيسًا للإيرادات العامة لتطبيق السياسات المالية وتمويل القطاع العام، سيجري – في هذا الجزء– العمل على تقدير التسرب المالي الناتج عن استيراد الجانب الفلسطيني للسلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي من باقي مناطق العالم، من خلال الشراء المباشر من إسرائيل.

اعتمدت الدراسة على طريقة التقدير الجزئي في تقدير التسرب المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية الناتج عن استيراد السلع من غير المصدر الرئيس لها وعبر وسيط إسرائيلي، بالاعتماد على بيانات تفصيلية للواردات السلعية الفلسطينية المرصودة مصنفة حسب البلد المصدر، والسلعة وفق البند السادس لنظام التصنيف المنسق (Harmonized

[179] الجعفري والزاغة، والعارضة، *السياسات التجارية الفلسطينية*، 18–19.

(System. وتحسب قيمة التسرب المالي (التي تشمل الإيرادات الجمركية وضريبة الشراء وضرائب أخرى) بتطبيق قيمة التعرفة الجمركية الإسرائيلية، وقيمة الضرائب المفروضة على المستوردات، ما عدا ضريبة القيمة المضافة، وفق النظام الضريبي الإسرائيلي. وبالتالي يمكن تحديد قيمة الإيرادات الجمركية عن هذه المستوردات المتسربة من خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الخزينة الإسرائيلية.[180]

وقد استندت معالجة البيانات إلى عدد من الافتراضات، بحيث تم تقدير مجموع الرسوم الجمركية وضريبة الشراء، وأية ضرائب أخرى تفرض على عملية الاستيراد –مستثنى منها ضريبة القيمة المضافة– بالاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. بالاعتماد على أحدث نسبة وردت للعام 2011 في تقرير الانكتاد بأن 60% من المستوردات السلعية المرصودة من مجمل الواردات الفلسطينية من إسرائيل هي غير إسرائيلية المنشأ.[181]
2. تحديد السلع التي يمكن أن يستبدل مصدر استيرادها بدولة المنشأ لها عوضًا من إسرائيل بالسلع التي تستورد حاليًّا من إسرائيل ودول أخرى، وبالتالي تستبعد السلع التي تستورد فقط من الجانب الإسرائيلي لكونه المصدر الوحيد لها، أو لأن استيرادها من خارج إسرائيل غير مُجدٍ.

---

[180] نود الإشارة إلى أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها عام 1967 (القدس J1).

[181] *تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة* (*الانكتاد*: أيلول/سبتمبر 2011).

ويتبين –من خلال البيانات المتوافرة– أن متوسط نسبة الإيرادات الجمركية وضريبة الشراء المتسربة[182]خلال الأعوام 2007–2011 بلغ 21.5% إلى مجموع الإيرادات الجمركية، وضريبة الشراء المحصلة للخزينة الفلسطينية، فقد تراوحت ما بين 24.3% في العام 2007، 19.3% في العام 2010، لتتدنى في العام 2011 إلى ما يعادل 13.8%، أي بمعدل 21.5% على مدار الست سنوات.

وهذا يشير إلى أنه –وبالرجوع إلى الإيرادات الجمركية السنوية للسلطة الفلسطينية– أن الإيرادات الجمركية سترتفع عما هي عليه بمقدار النسبة المتحققة من تحويل الاستيراد لـــ 60% من السلع التي يوجد لها مصدر آخر بالنسبة التي قدرت، كما في الجدول الآتي:[183]

جدول (7): الإيرادات الجمركية الممكنة في حالة توسيع الاستيراد المباشر باعتماد بيانات واردات أعوام 2007–2011

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات السلعية المباشرة المرصودة	3,284.0	3,466.2	3,600.8	3,958.5	4,221.1
قيمة جمارك الواردات المباشرة	285.4	371.1	387.9	439.0	504.7
الواردات السلعية غير المباشرة	1,138.3	1,290.8	1,329.2	1,182.0	1,267.9
قيمة جمارك الواردات غير المباشرة	69.4	76.8	108.6	84.7	69.6
نسبة التغير في الايرادات الجمركية المتوقعة وضريبة الشراء	24.3%	20.9%	28.0%	19.7%	13.8%
مجموع الإيرادات الجمركية	354.8	447.9	496.5	523.7	574.3

[182] إلى الخزينة الإسرائيلية نتيجة الاستيراد لبعض السلع بشكل غير مباشر عبر مستورد إسرائيلي أو وكلاء إسرائيليين.

[183] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصاءات التجارة الخارجية*، 2012.

الفصل الثالث

3. الجوانب الفنية والاستيراد في الأراضي الفلسطينية

بعد دراسة أهمية الايرادات الجمركية للخزينة العامة الفلسطينية، ومدى ارتباطها بما يترتب على الاتفاقيات التجارية الفلسطينية التي حددت أطر التجارة الخارجية الفلسطينية، يجدر بنا التمعن في الإجراءات والجوانب الفنية؛ التي يجب استيفاءها لاتمام عملية الاستيراد لدى السلطة الفلسطينية، لتحديد المعيقات الادارية التي تواجه المستورد الفلسطيني مما يدفع به للسوق الإسرائيلي بشكل عام أو للاستيراد عبر وسيط إسرائيلي.

3-1. متطلبات الاستيراد

لمعرفة ما يدفع التاجر الفلسطيني للاستيراد من الجانب الإسرائيلي أو عبره، يجدر بنا البحث في الإجراءات والمتطلبات التي يفرض العمل على توفيرها لإتمام عملية الاستيراد، والتي تنقسم إلى:

- متطلبات عامة: وتتمثل بتوفير شهادة التعامل بالتجارة الخارجية، وشهادة المنشأ للبضاعة المراد استيرادها، وبوليصة التأمين، وبوليصة نقل بري، وفاتورة تجارية، وقائمة التعبئة، وتصريح جمركي، والعلامات، والوسم التجاري، والتغليف.

- متطلبات خاصة: وهي متطلبات خاصة تتعلق ببعض المنتجات وأبرزها تسجيل المستحضرات الطبية، وفحوصات المنتجات الغذائية، والمنتجات الزراعية.[184]

وتجري عملية الاستيراد في الأراضي الفلسطينية من خلال مستوردين فلسطينيين يخضعون في معظم مراحل عملية الاستيراد للشروط الإسرائيلية. وعليه ارتأينا في هذا الجزء التطرق لأبرز متطلبات الاستيراد والآليات المتبعة لإتمامها.

1. رخص الاستيراد: بموجب البند 3 (8) من اتفاقية باريس الاقتصادية، يتمتع الجانب الفلسطيني بإصدار رخص الاستيراد للمستوردين المسجلين ويتحمل مسؤولية التقيد بتطبيق الشروط المتبعة. فبعد أن تمنح رخصة الاستيراد من الجانب الفلسطيني، تدخل إلى نظام الحاسوب الإسرائيلي من خلال مكاتب التنسيق الإسرائيلية (في إيرز وبيت إيل)، ويلصق رقم التسجيل على رخصة الاستيراد (ويستثنى من ذلك رخص وزارة المواصلات). وفي حال استيفاء كل جوانب الترخيص يكون على المستورد الفلسطيني الإيفاء بجميع شروط الاستيراد الشرعية المتبعة لدى الجانب الإسرائيلي (باستثناء قوائم أ1،أ2،ب).[185]

2. إجراءات تخليص البضائع: يسمح بتخليص البضائع المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة سواء من مستورد فلسطيني أو مستورد إسرائيلي حسب: نوع البيان (إذا ما كان بياناً عادياً للبضائع الموجودة في الميناء أو مخازن البضائع أو بيان التخليص

---

[184] فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، (رام الله: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2010)، 576-578.

[185] بال تريد، الإجراءات الإسرائيلية للاستيراد والتصدير في الضفة الغربية وقطاع غزة، الجزء 12.2، (بوابة فلسطين لتسهيل التجارة، 2013). تاريخ الرجوع 2013/1/25. http://www.ptfp.ps/etemplate.php?id=191

من المخزن). أو بالاعتماد على هوية المخلص سواء حسب بيان الاستيراد على اسم المستورد أو على اسم صاحب البضاعة وليس المستورد الأصلي. ويجري تسجيل "كود" المعبر الذي ستدخل عبره البضائع وفق الأوامر العسكرية الإسرائيلية المحددة في بيان الاستيراد، وتقوم وحدة المعابر بعمليات المراقبة.[186]

3. تصريح الأتونومية: هو كود أو رمز يدخل لبيان الاستيراد بعد أن استيفاء جميع الشروط اللازمة للاستيراد وتحديد الوجهة النهائية للبضائع المستوردة على أنها السلطة الفلسطينية بعد أن يقدم المستورد جميع التصاريح المطلوبة، بغرض تحويل ضرائب الاستيراد للسلطة الفلسطينية وفق آلية المقاصة المتفق عليها ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية.[187]

4. المحاسبة الضريبية: وفق بيان الاستيراد الصادر على اسم صاحب البضاعة أو المستورد، وإذا ما كان المستورد مشتغلاً مسجلاً لدى السلطة الفلسطينية، يُحَوَّل مبلغ ضريبة القيمة المضافة للسلطة الفلسطينية مع ضرائب الاستيراد الأخرى من خلال المقاصة الشهرية مع السلطة. وبالتالي يقدم المشتغل طلب للسلطة الفلسطينية حسب فاتورة الضريبة. أما في حال البضاعة المستوردة من إسرائيلي لصالح مستورد فلسطيني، فَتُحَوَّل الجمارك وضريبة الشراء للسلطة الفلسطينية.[188]

---

[186] بال تريد، الإجراءات الإسرائيلية للاستيراد والتصدير، 2013..

[187] المرجع السابق.

[188] المرجع السابق.

ويجدر الذكر هنا أن نظام الترخيص الفلسطيني يشترط توفير رخص استيراد خاصة في حالات محددة لضمان استيفاء متطلبات ما قبل الموافقة، والمتعلقة بالصحة والسلامة، ويمكن تلخيص هذه الحالات بما يأتي:

- في حال الاستيراد من دول لا تقيم اتفاقيات تجارة حرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع دول غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO.
- استيراد بعض السلع التي تخضع لنظام الحصص (الكوتا)، كما هو الحال في السلع الزراعية، والسلع المدرجة في القوائم أ1، أ2، ب.
- البضائع التي تحتاج لفحوصات متعلقة بالصحة العامة وأثر البضائع المستوردة فيها، يستلزم الحصول على رخصة للتأكد من أن المواد المستوردة تستوفي المواصفات الفلسطينية.
- عند استيراد النفط والغاز ومعدات الاتصالات والمركبات.
- إن رخصة الاستيراد تكون مطلوبة عندما تظهر علامة (L) في كتاب التعرفة الإسرائيلية، وبما أن السلطة تطبق سياسة الاستيراد الإسرائيلية، التي تنص على: أن تخضع السلع الزراعية (بشكل رئيس المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة) والمواد المتعلقة بالدفاع إلى ترخيص مسبق. تمنح السلع الزراعية الأخرى رخصًا أتوماتيكية عند استيفاء المتطلبات المتعلقة بالصحة العامة، والصحة الزراعية، والوسم التجاري.

تمنح بعض السلع الصناعية رخصًا أتوماتيكيًّا عند استيفاء جميع المتطلبات، مثل المواصفات والمتطلبات الفنية الأخرى.[189]

فنجد أن عملية الاستيراد في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بشكل شبه كامل في ما تنص عليه شروط الاستيراد والسياسات المتبعة لدى الجانب الإسرائيلي، وهو بالواقع ما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية في بند (المادة3-5أ). ولكن ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وما تلاها من إعادة احتلال للأراضي الفلسطينية، نجد أن الجانب الإسرائيلي استحوذ وبشكل كامل على المعابر والحدود ولم يسمح بتواجد الجانب الفلسطيني فيها، بالرغم من أن الاتفاقية في (المادة 3-14) أعطت الحق للجانب الفلسطيني بكافة الصلاحيات في نقاط الجمارك ونقاط عبور نهر الأردن وقطاع غزة، مما جعل عملية التخليص الجمركي بالكامل خاضعة لما تفرضه إسرائيل من لوائح وقرارات متجددة دون تشاور مع الجانب الفلسطيني، باستثناء إعطاء الحق للسلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار رخص الاستيراد التي قد يعطل الجانب الإسرائيلي تسليمها للمستورد في بعض الأحيان بحجة إدخالها على نظامهم المحوسب.[190]

---

[189] فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، 576-578.

[190] المرجع السابق.

3-2. معيقات الاستيراد المباشر: المستورد الفلسطيني وتوجهه للسوق الإسرائيلي

خلال مناقشة بعض المستوردين الفلسطينيين[191] في قطاعات اقتصادية مختلفة، وسؤالهم حول الأسباب التي تدعوهم للاستيراد من خلال وكيل إسرائيلي، نستطيع أن نقسم تلك الأسباب إلى ثلاث مجموعات بالاستناد إلى طبيعتها:

- **الجمارك والإجراءات الإسرائيلية**

أبرز تلك المعيقات كانت كالآتي:

1. إجراءات التفتيش الأمني، وفحص المواصفات والمقاييس الإسرائيلي التي تخضع له البضائع المستوردة، فَتُحجَزُ البضائع المستوردة من التاجر الفلسطيني لمدة طويلة تبلغ أشهرًا في بعض الأحيان بحجة التفتيش وفحص المواصفات، مقابل المدة اللازمة لإنهاء التخليص الجمركي للتاجر الإسرائيلي والتي تبلغ أيامًا في الغالب.
2. ارتفاع تكلفة التخزين والنقل للبضائع المستوردة، مما يزيد من تكلفة الاستيراد المباشر. بخاصة أن الجانب الإسرائيلي يقوم باستيراد كميات كبيرة لسوقه، ولإعادة التصدير للسوق الفلسطيني، مما يزيد من التنافس للحصول على أسعار تفضيلية لهوامش النقل والتخزين بالإضافة لأسعار البضائع.

---

[191] شملت الدراسة مستوردين في مجالات: السيارات، والمواد الغذائية، ومواد التنظيف، والأدوات المنزلية، والنثريات و"الإكسسوارات"، وألعاب الأطفال، والأدوية، لكونها من السلع الرئيسة أو السلع التي يوضع شروط عدة عليها في فحص المواصفات والمقاييس.

3. التلف والسرقة التي تتعرض لها البضائع المستوردة من الجانب الفلسطيني في أثناء حجزها في الميناء، وعدم السماح للمستوردين الفلسطينيين أو من ينوب عنهم الدخول للميناء لمتابعة البضائع الخاصة بهم.
4. قرصنة على البضائع الفلسطينية، حسب تعبير التجار ينتج عنها مصادرة بعض أنواع البضائع المستوردة فلسطينيًّا بحجة أن هذه البضائع لها وكيل إسرائيلي؛ وبالتالي يُعَدُّ استيرادها تجاوزًا قانونيًّا.
5. الكفالة البنكية التي يدفعها التاجر الفلسطيني في حال ادعى الجانب الإسرائيلي عدم مطابقة البضاعة للمعايير والمواصفات، وبالتالي تدفع الكفالة وتحجز البضاعة لدى السلطة الفلسطينية، إلى أن يُعادَ فحصها من المواصفات والمقاييس الفلسطينية؛ مما يؤخر البضائع لمدة أشهر في بعض الأحيان.
6. ارتفاع تكلفة رسوم فحص المواصفات الخاصة بعملية التخليص الجمركي للبضاعة التي قد تبلغ في بعض الأحيان وحسب آخر تعميم صادر عن الجانب الإسرائيلي 1000 شيقل إسرائيلي لكل صنف يرد في البضاعة المستوردة.
7. تغيير القوانين والتعميمات الخاصة بعملية الاستيراد من الجانب الإسرائيلي؛ مما يحمل التاجر في أغلب الأحيان أعباء ارتفاع التكلفة أو عدم مطابقة المعايير والمواصفات الجديدة.
8. عدم إمكانية استخدام مخلص جمركي فلسطيني لمتابعة إجراءات التخليص الجمركي.

9. بعض الأصناف وبخاصة مواد التنظيف، أو المواد المستخدمة في سيارات الشحن، يحظر على التاجر الفلسطيني استيرادها بحجة ما يسمى "الاستخدام المزدوج"؛ مما يحتم على التاجر الفلسطيني اللجوء للجانب الإسرائيلي.

- **طبيعة السوق الفلسطيني–الإسرائيلي والعلاقات التجارية الدولية**

بعض المعيقات التي يواجهها المستورد الفلسطيني تعود لطبيعة العلاقات التجارية التي تربط الجانب الفلسطيني بالجانب الإسرائيلي تاريخيًّا، بالإضافة إلى تأثر العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية بوجود الجانب الإسرائيلي الذي لا يضيع فرصة لتعزيز ارتباط الجانب الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي. فأجمع المستوردون الفلسطينيون المشاركون في البحث الميداني على:

1. احتكار بعض الوكالات العالمية، وبخاصة للأدوية من الجانب الإسرائيلي، أو عدم قبول منح الوكالة التجارية لتاجر فلسطيني، ويعود ذلك إلى أن بعض الدول تَعُدُّ الأراضي الفلسطينية مشمولة ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي؛ وبالتالي لا يوجد حاجة لوكيل فلسطيني آخر. وبخاصة ما يُستورَد من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.
2. حاجة المستورد الفلسطيني، في بعض الأحيان، لكميات صغيرة تكون تكلفة استيرادها وإجراءات الاستيراد غير مجدية له.
3. العلاقات التجارية القديمة ما بين القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي، والتي كانت موجودة قبل عملية السلام، واستمرت من بعض التجار، لعدة أسباب منها سهولة

وصول البضائع، ودفع ثمن البضائع بالتقسيط، بالإضافة إلى الاستثمارات الخاصة لبعض رجال الأعمال الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي.

4. فشل محاولة بعض التجار في البحث عن بدائل للبضائع التي يوفرها الجانب الإسرائيلي؛ لنقص الخبرة في كيفية الوصول إلى مصدر أو سوق آخر عبر وسائل الاتصالات الحديثة، بالإضافة إلى ضعف دور الغرف التجارية، والهيئات الممثلة للمستوردين، في تطوير قدرات المستورد الفلسطيني، وإرشاده، وتقديم الخيارات له.
5. في بعض الحالات، وبخاصة في دول مثل تركيا، يقوم التاجر الإسرائيلي بعقد صفقات مع المصانع المنتجة للبضاعة بهدف احتكار المنتج من نوع معين، وبالتالي إذا ما أراد التاجر الفلسطيني الحصول على نفس البضاعة، وبجودة عالية يتحتم عليه اللجوء إلى الجانب الإسرائيلي.
6. بعض المستوردين الحاصلين على وكالات أجنبية وبخاصة وكالات السيارات، تكون بحاجة إلى قطع غيار على وجه السرعة؛ مما يدعوها للاستيراد من التاجر الإسرائيلي لاختصار الوقت.

- **مسؤولية السلطة الفلسطينية**

أكد بعض المستوردين أن هنالك معيقات بسبب إجراءات الجانب الفلسطيني أو مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو الاتفاقيات المبرمة من السلطة والجانب الإسرائيلي، وهي:

1. في بعض الأحيان، يتم الانتهاء من التخليص الجمركي عبر الموانئ الإسرائيلية، ولكن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بمصادرة البضائع (مثال على ذلك المواد الغذائية)، ورغم أن هذا الإجراء مُسَوَّغٌ لدى السلطة الفلسطينية بإعادة فحص هذه المواد من حيث مدة صلاحيتها، إلا أن المستورد الفلسطيني يجد هذا الإجراء يزيد من تكلفة الاستيراد.
2. طول المدة الزمنية والإجراءات الإدارية البيروقراطية التي يتعرض لها المستورد من الجانب الفلسطيني في حال عدم مطابقة البضائع للمواصفات والمقاييس الإسرائيلية، وذلك من خلال إجراءات دفع الكفالة البنكية وتجهيز البضاعة للإفراج عنها.
3. العمل على إصدار رخص الاستيراد، التي تصدرها السلطة الوطنية ولكن لا تسلم للمستورد إلا بعد إدخالها إلى النظام المحوسب للجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن المستورد الفلسطيني يرى أن وزارات السلطة الفلسطينية تعمل وسيطًا فقط ما بين المستورد الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، مما يعيق المستورد في بعض الأحيان.
4. إعادة تقييم الجمارك من السلطة الفلسطينية لبعض البضائع المستوردة وبخاصة المستوردات من جنوب شرق آسيا (الصين على وجه التحديد) رغم تقديم الفاتورة، وذلك من خلال تسعير البضائع المستوردة بقيم مرتفعة، مما يزيد من التكلفة على المستورد، علمًا أن بعض المستوردين أكدوا عدم تقديمهم الفواتير بقيم البضائع الفعلية لدوائر السلطة الفلسطينية. فعلى أرض الواقع أكد عبدالحفيظ نوفل، مستشار وزير الاقتصاد، على أن المستورد الفلسطيني في الغالب يقدم الفواتير بقيم غير مطابقة

لأرض الواقع، بهدف التهرب من دفع الجمارك الصحيحة، مما يحتم على السلطة الفلسطينية اللجوء لإعادة تقييم البضائع وفق قوائم معيارية.[192]

أما من وجهة نظر السلطة الفلسطينية ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المطلعين على عمل المستوردين الفلسطينيين،[193] نستطيع تلخيص أبرز الأسباب وراء استيراد التاجر الفلسطيني عبر تاجر إسرائيلي بما يأتي:

أولاً: أن الشركات العالمية التي تصدر سلعها من خلال وكالات رسمية لها،[194] كانت قد منحت وكالاتها التجارية للجانب الإسرائيلي ما قبل الشروع في عملية السلام، وبعد ذلك رفضت هذه الشركات منح وكالاتها للتجار والمستثمرين الفلسطينيين، مما دفع بالتاجر الفلسطيني للوكيل الإسرائيلي للحصول على هذه السلع ومن أبرزها السيارات، والمواد الغذائية.

تسعى السلطة الفلسطينية للمساعدة في الحصول على الوكالات التجارية، وينبع ذلك من حرصها على تحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مناطقها، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة، بالإضافة إلى تنظيم عملية التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث حظي موضوع الوكالات التجارية باهتمام واسع من الوكلاء، والتجار، والمستثمرين، والمستهلكين. وجاء إقرار قانون الوكلاء التجاريين في العام 2000 ليشكل الإطار

---

[192] مقابلة شخصية، نوفل.

[193] حسب ما أعرب كل من: السيد فؤاد الشوبكي (وزارة المالية)، والسيد جمال أبو فرحة (وزارة الاقتصاد الوطني)، والسيد عبد الحفيظ نوفل (وزارة الاقتصاد الوطني).

[194] والمقصود بالوكالة التجارية، عقد تجاري بين طرفين، أو اتفاقية موضوعها البيع والتوزيع، أو ترويج المنتجات، أو توفير الخدمات في فلسطين، لحساب منتج أو مورد، مقابل عمولة، أو هامش ربح. ويجب أن تكون اتفاقية الوكالة التجارية ثابتة بالكتابة، وأن تتضمن البيانات المطلوبة ضمن القانون الفلسطيني.
للمزيد أنظر إلى: فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، 195.

القانوني لتنظيم الأمور المتعلقة بموضوع الوكالات التجارية. فوجود الإطار القانوني، لتنظيم موضوع الوكالات التجارية، يضمن تحقيق جملة من المنافع، للأطراف المشاركة والمتأثرة، في مجال الوكالات.[195]

ثانيًا: نظام المواصفة، أو ما يسمى بالعوائق غير الجمركية التي يضعها الجانب الإسرائيلي من خلال مماطلته في فحص البضائع، وسياسة التمييز ضد التاجر الفلسطيني في مدة الفحص للسلع المستوردة، وعدم اعتماد الشهادة الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، إلا في حالات قليلة حيث يشترط الجانب الإسرائيلي موافقة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لإدخال البضاعة المستوردة، باستثناء البضائع المستوردة المدرجة في قوائم أ1،أ2، ب المحددة ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية، إذ تخضع المنتجات الواردة في هذه القوائم للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، ضمن الكميات المتفق عليها، وإذا ما تجاوزت الكمية المستوردة قيود الحصة، تسري المقاييس الإسرائيلية على الكمية الإضافية.[196]

وعملت السلطة الفلسطينية على إنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وهي الجسم الوحيد في فلسطين المخول بتطوير المقاييس الفلسطينية وإصدارها، ويجري تطوير المقاييس من طريق لجان توحيد المقاييس، المُشَكَّلَة من الممثلين المختصين، من القطاعين: العام والخاص، ومن معاهد أكاديمية، وجمعيات صناعية، ومنظمات حماية المستهلك.

---

[195] فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، 193.

[196] المرجع السابق، 579.

واللجان الأكثر نشاطًا تتضمن اللجان العاملة على الغذاء، والبيئة، والمواد الكيميائية، والبلاستيك، ومنتجات النفط، والبناء، والمواد التجميلية. وتتبنى مؤسسة المقاييس والمواصفات ما يقرب من 80 مقياسًا كل عام، بحيث تكون المواصفات موافقة للمقاييس الدولية، فالمواصفات التي تطبقها مؤسسة المواصفات والمقاييس تتماشى بانسجام مع المعايير والمواصفات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية فلسطين في المواصفات، من ناحية البيئة والسلامة، والصحة.[197]

ثالثًا: التحيز في معاملة الواردات الفلسطينية في حالة إضراب الموانئ، فتكون الأولوية في تخليص البضائع المستوردة من الجانب الإسرائيلي؛ وبالتالي يحدث تأخير في التخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية.[198]

رابعًا: التمييز في إجراءات التخليص للسلع الغذائية المستوردة إلى مناطق السلطة الفلسطينية.[199] لاستيراد المنتجات الغذائية، هناك قسمان من المتطلبات: العامة، وهي شهادة التعامل بالتجارة الخارجية، وشهادة المنشأ، وبوليصة تأمين، وبوليصة نقل بري، وفاتورة تجارية، وقائمة تعبئة، وتصريح جمركي، والعلامات والوسم التجاري والتغليف. وأيضًا المتطلبات الخاصة التي يجب على المستورد أن يأخذها بعين الاعتبار، ومن أهمها:

---

[197] فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، 232.

[198] مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، *ورقة عمل حول تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني*، (رام الله: مركز التجارة الفلسطيني –بال تريد، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، 2008).

[199] المرجع السابق.

- رخصة استيراد عامة من وزارة الصحة الإسرائيلية، التي تكون صالحة لمدة عام واحد. تتطلب هذه الرخصة تقديم طلب وتعهد منفصل.
- رخصة استيراد لأصناف محددة تتطلب شهادة تحليل، وتصريح تصنيع، و FSC أو GMP أو ISO، بالإضافة إلى عينات.
- مصادقة مؤسسة المعايير الإسرائيلية على بعض المنتجات.[200]

خامسًا: عدم الاعتراف بوجود مخلصين جمركيين فلسطينيين، حيث يعمل عدد من المكاتب في الأراضي الفلسطينية وسيطًا (مكتب بريد) ما بين التاجر الفلسطيني والمخلص الجمركي الإسرائيلي.

سادسًا: عدم وجود تعرفة محددة لخدمات وكلاء شركات النقل البحري وشركات الطيران.[201]

سابعًا: قلة خبرة التاجر الفلسطيني في الأسواق العالمية، حيث يقتصر العمل من خلال بعض المؤسسات مثل المركز التجاري الفلسطيني (بال تريد) بالتعاون بشكل كامل مع وزارة الاقتصاد الوطني في الوقت الحالي.

ثامنًا: عدم اعتراف الجانب الإسرائيلي بالاتفاقيات التجارية المبرمة مع دول غير إسرائيل بالرغم من نص اتفاقية باريس على حق الجانب الفلسطيني بإبرام اتفاقيات منفصلة مع دول أخرى غير إسرائيل.

---

[200] فايز بكيرات وآخرون، *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*، 577.

[201] مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، *ورقة عمل حول تنظيم الاستيراد*، *2008*.

تاسعًا: عدم وجود دليل لإجراءات الاستيراد، وبالتالي فإن على المستورد التوجه إلى الغرف التجارية، ووزارة الاقتصاد قبل إجراء عملية الاستيراد لفهم إجراءات الشحن والتخليص والمشاكل التي يمكن أن تحدث لمحاولة تجنبها. بالإضافة لعدم اطلاع التجار على أي تعديل في أنظمة الاستيراد من الخارج.[202]

عاشرًا: تكاليف الاستيراد التي يتحملها التاجر الفلسطيني أعلى من تلك التي يتحملها التاجر الإسرائيلي.[203]

3-3. إمكانية استبدال السلع المستوردة

بالرجوع إلى الجزء الخاص حول بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الموضحة في الفصل الثاني، واستعراض أبرز المعيقات التي تواجه المستورد الفلسطيني للسوق الإسرائيلي، نطرح في هذا الجزء مدى إمكانية استبدال السوق الإسرائيلي بأسواق أخرى. فنجد أن إمكانية ايجاد مصادر جديدة لبعض السلع المستوردة بشكل كلي (أي أنه يتم استيرادها من السوق الإسرائيلي بنسبة 100%)[204]، غير متاح في الوقت الحالي. ويعود ذلك لطبيعة تلك السلع المرتبطة بشكل رئيسي بالضوابط والاجراءات الإسرائيلية. ويتضح لنا من الجدول (8) بيانات الواردات السلعية للعام 2011، أن قيمة السلع التي يتم استيرادها فقط من إسرائيل تبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي، ما يعادل 39.6% من مجموع

---

[202] مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، *ورقة عمل حول تنظيم الاستيراد، 2008.*

[203] المرجع السابق.

[204] الحيوانات الحية، الاشجار والنباتات، الاغذية المحضرة للحيوانات، والكبريت والاسمنت وخامات المعادن، والوقود المعدني، والنيكل والقصدير.

الواردات للسوق الفلسطيني. وتشكل قيمة الواردات من الوقود المعدني، والزيوت المعدنية القيمة الأكبر، التي تبلغ 1.4 مليار دولار أمريكي، وأهمها البترول، الذي يجري الحصول على فاتورة المقاصة من الشركات الإسرائيلية المصدرة، وتسترد السلطة الفلسطينية بموجبها ضريبة القيمة المضافة التي دفعت على الكمية المستوردة.

بالتالي لا يكون ايجاد مصادر بديلة لاستيراد البترول ضمن هدف زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية، ولكن على الصعيد السياسي في الأراضي الفلسطينية، نستطيع القول بأن الاعتماد الكلي لاستيراد سلعة رئيسية، تجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة لمطامع الجانب الإسرائيلي المترتبة على الاحتكار، بالإضافة لاستعمال الجانب الإسرائيلي الوقود وسيلة ضغط على السلطة الوطنية في القضايا التي تهدد أمنه؛ وبالتالي يجب البحث عن مصادر أخرى عبر الدول المجاورة أهمها الأردن ومصر لسد جزء من حاجة الاقتصاد الفلسطيني من هذه السلعة، ونستطيع أن نأخذ مثالاً واقعيًّا لذلك من البدء في استيراد الكهرباء من الأردن في الأعوام الأخيرة.

وبدراسة السلع الأخرى لتحديد إمكانية الاستيراد المباشر، وما اذا كان مجدي اقتصادياً للسوق الفلسطيني أم لا، تم دراسة بيانات الواردات السلعية للأراضي الفلسطينية للعام 2011، وتوفر أسواق خارجية لتلك السلع مع نسبة التعرفة الجمركية وقيمة ضريبة الشراء التي تفرض على السلع وفق القوائم الإسرائيلية.

وبناءاً على ذلك يتضح إمكانية الاستيراد المباشر لكل من الخضار والنباتات والفواكه والثمار، والبن والشاي، ومنتجات المطاحن، وبذور الثمار، والمحضرات الغذائية

المتنوعة، والمشروبات بأنواعها، والتبغ والبدائل المصنوعة، بالاضافة إلى المنتجات الكيماوية العضوية، ومواد الدباغة، والزيوت العطرية ومحضرات العطور، الصابون ومحضرات الغسيل، ومنتجات كيماوية منوعة، ولدائن ومصنوعاتها بالاضافة إلى مصنوعات المطاط والجلد والخشب والقش، والورق والكتب والصحف، والألياف الصناعية، بالاضافة إلى السجاد والأقمشة المنسوجة بأصنافها، والأحذية، ومصنوعات أخرى من الخزف والزجاج والنحاس والحجر والحديد، وأخيراً الاثاث بأنواعه الاستهلاكي والطبي، وألعاب الاطفال. وكما تُظهر البيانات أن قيمة ما يتم استيراده من السلع المذكورة للعام 2011 تعادل 2.2 مليار دولار أمريكي، بنسبة 51.2% من مجموع ما يتم استيراده للأرضي الفلسطينية.

أما السلع المتبقية الواردة في الجدول (8)، بعضها قد تكون تكلفة استيرادها من غير إسرائيل مرتفعة، وغير مجدية اقتصادياً؛ لانخفاض التعرفة الجمركية أو ضريبة الشراء المفروضة عليها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك استيراد منتجات الصيدلة (الأدوية) والمواد الخام الأساسية لصناعة الأدوية الفلسطينية، فمن خلال الاطلاع على شروط الاستيراد، كما هي موضحة أدناه:

1. طلب استيراد من خلال وزارة الصحة الفلسطينية:

- فاتورة أولية (عرض طلبية) مصدقة من وزارة الصحة الإسرائيلية، بالإضافة إلى طلب الشراء.

– رخصة المنشأة الأم MPL مصدقة من وزارة الصحة الإسرائيلية (الدولة المصدرة + بعثة منظمة التحرير الفلسطينية).

– شهادة عدم ممانعة بيع (FSC) مصدقة من وزارة الصحة (للدولة المصدرة) + بعثة منظمة التحرير الفلسطينية.

– شهادة منتج دوائي (CPP) مصدقة من وزارة الصحة (للدولة المصدرة) + بعثة منظمة التحرير الفلسطينية.

2. موافقة وزارة الصحة الإسرائيلية

– ترسل وزارة الصحة كل المستندات إلى منسق الشؤون المدنية الإسرائيلية (ICA).

– يرسل منسق الشؤون المدنية الإسرائيلية (ICA) كل المستندات إلى وزارة الصحة الإسرائيلية في القدس للحصول على الموافقة، وقد تصل المدة لانتهاء الإجراءات 21 يومًا.

3. التسجيل في وزارة الصحة الإسرائيلية

يقدم نموذج طلب، وبوسع شركات الأدوية أيضًا استعمال مختبرات الجامعات الإسرائيلية لفحص الأدوية فقط، ويدفع 300 دولار رسوم الدواء الأجنبي، وتصل المدة لإنهاء هذا الإجراء من 180–540 يومًا.

ومن الجدير بالذكر أن المواد الدوائية الخام هي الوحيدة التي يسمح بإدخالها إلى الأراضي الفلسطينية، وهي مواد لا تخضع لحماية حقوق الملكية الفكرية، فلا يشترط حصول

المستورد على تصريح من الوكيل الإسرائيلي الذي يملك حقوق الملكية حسب مبادئ منظمة التجارة الدولية WTO –اتفاقية TRIPs 1994.[205]

مما سبق نجد أن المتطلبات لاستيراد الأدوية من الأسواق العالمية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي توجه الجانب الفلسطيني للاعتماد على السوق الإسرائيلي، بسبب سرعة الحصول على الأدوية والمستحضرات الطبية، بالإضافة إلى عدم تعاون بعض الدول وشركات الأدوية مع السوق الفلسطيني بشكل مستقل عن الوكيل أو الجانب الإسرائيلي. ولكن يبقى البحث عن أسواق عالمية أو تشجيع الصناعة الوطنية المنفذ لتوفير المستحضرات الطبية للسوق الفلسطيني.

من خلال ما قدم أعلاه نجد أن بعض السلع بحاجة إلى إجراءات ومعاملات عديدة، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة مسبقة لاستيرادها، وهي بالمقابل سلع أساسية وضرورية للاقتصاد الفلسطيني؛ وبالتالي قد يكون من المنصف أن يضع المخطط الفلسطيني وصانع القرار خططًا اقتصادية تنموية ترفع من حجم الاستثمار في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية، وأن تستمر في محاولاتها للحصول على الوكالات العالمية لبعض السلع التي استطاعت أن تحقق نجاحًا بالحصول عليها لصالح مستثمرين فلسطينيين، إلى حين استقرار الوضع السياسي ووضع ترتيبات جديدة خاصة بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، والفلسطينية الدولية.

---

[205] مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) وبوابة فلسطين لتسهيل التجارة، *متطلبات خاصة لمنتجات مختلفة*، (فلسطين: بال تريد، 2013). http://www.ptfp.ps/atemplate.php?id=112

وللاطلاع على مدى إمكانية التوجه للأسواق العالمية، والتقليص من الاعتماد على السوق الإسرائيلي، أنظر الجدول أدناه:

جدول (8): إمكانية الاستيراد المباشر للسلع المستوردة حسب التصنيف السلعي لفصول النظام المنسق (Harmonized system) للعام 2011[206]

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
حيوانات حية	72.1	100.0%			X
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	24.6	80.0%		X	
أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من لا فقاريات مائية	11.3	60.0%		X	
ألبان ومنتجات صناعة الألبان؛ بيض طيور؛ عسل طبيعي؛ منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة في مكان آخر	73.5	90.0%		X	
منتجات أخر من أصل حيواني غير مذكورة في مكان أخر	0.4	90.0%		X	
أشجار ونباتات أخر حية، بصلات وبصيلات وجذور وما شابهها، أزهار مقطوفة وأغصان مورقة للزينة	1.9	100.0%		X	
خضر ونباتات وجذور ودرنات، صالحة للأكل	15.8	80.0%	X		
فواكه وأثمار قشرية صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	62.2	90.0%	X		

[206] تم دراسة إمكانية الاستيراد المباشر للسلع المذكورة في الجدول من خلال توفر دول مصدرة أخرى للسلع التي يتم الاعتماد على إسرائيل كمصدر لها، بالاضافة لدراسة قيمة الايرادات الجمركية والضريبية المتولدة من استيرادها بشكل مباشر.

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
بن وشاي ومته وبهارات وتوابل	24.8	20.0%	X		
حبوب	92.7	90.0%		X	
منتجات مطاحن، شعير ناشظ (مالت)، نشا؛ أينولين، دابوق (جلوتين)	59.2	80.0%	X		
بذور وثمار زيتية؛ حبوب وبذور وأثمار متنوعة؛ نباتات للصناعة أو الطب؛ قش وعلف	16.7	40.0%	X		
صموغ اللك، صموغ وراتنجات وغيرها من عصارات وخلاصات نباتية	0.3	10.0%			X
مواد ضفر نباتية؛ منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	0.1	20.0%		X	
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية، ومنتجات تفككها دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي	25.2	20.0%		X	
محضرات لحوم أو أسماك أو قشريات أو الرخويات أو لا فقاريات مائية أخر	6	60.0%		X	
سكر ومصنوعات سكرية	71.8	50.0%		X	
كاكاو ومحضرات الكاكاو	29.4	50.0%		X	
محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ فطائر	46.7	20.0%		X	
محضرات خضر، فواكه، وأثمار قشرية أو محضرات من أجزاء أخر من النباتات	17.9	40.0%	X		
محضرات غذائية متنوعة	29.4	40.0%	X		
مشروبات، سوائل كحولية وخل	111.8	80.0%	X		
بقايا ونفايات صناعات الأغذية	79.9	100.0%		X	

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
أغذية محضرة للحيوانات					
تبغ وأبدال تبغ مصنعة	49.1	30.0%	X		
ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار؛ مواد جبسيه؛ كلس (جير) وإسمنت	133	100.0%	X		
خامات معادن، خبث ورماد.	0.7	100.0%		X	
وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها مواد قارية، شموع معدنية	1382.1	100.0%			X
منتجات كيماوية غير عضوية؛ مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أتربة نادرة أو من عناصر مشعة أو من نظائر (أيزوتوب)	11.7	70.0%		X	
منتجات كيماوية عضوية	27.5	50.0%	X		
منتجات الصيدلة	88.3	40.0%		X	
أسمده	5.5	80.0%		X	
خلاصات للدباغة أو الصباغة، مواد دابغة ومشتقاتها؛ أصباغ وألوان سطحية (بيجمنت) ومواد ملونة أخر؛ دهانات ورنيش؛ معاجين؛ حبر	26.6	50.0%	X		
زيوت عطرية وراتنجيات عطرية "رزينود"، محضرات عطور أو تطرية (كوزمائيك) أو تجميل (تواليت)	37.3	40.0%	X		
صابون، عوامل عضوية ذات نشاط سطحي، محضرات غسيل، محضرات تشحيم شموع اصطناعية وشموع محضرة،	44.5	50.0%	X		

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
محضرات صقل أو تلميع، شموع إضاءة وأصناف مماثلة، معاجين لصنع النماذج، شموع طب أسنان ومحضرات طب الأسنان أساسها الجص					
مواد زلالية، مواد أساسها النشا المعدل، غراء، أنزيمات	6.4	50.0%	X		
بارود ومتفجرات، منتجات نارية فنية، ثقاب، خلائط معدنية، لإحداث الاشتعال، مواد لهوب	0.4	100.0%			X
منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائي	1.3	70.0%		X	
منتجات كيماوية منوعة	15.6	30.0%	X		
لدائن ومصنوعاتها	125.3	40.0%	X		
المطاط ومصنوعاته	13.7	50.0%	X		
صلال جلود خام (باستثناء الفراء) وجلود مدبوغة او مهيأة	8.2	90.0%		X	
مصنوعات من جلد، اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم سفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)	5.2	30.0%	X		
جلود بفراء طبيعى وفراء تقليدي، مصنوعاتها	0	0.0%			X
خشب ومصنوعاته، وفحم خشبي	79.6	90.0%	X		
الفلين ومصنوعاته.	0.2	100.0%	X		
مصنوعات من قش او حلفاء او غيرها من مواد الضفر مصنوعات حصر وسلال.	0.4	10.0%	X		

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
عجائن من خشب او من مواد ليفية سليولوزية اخر، ورق وورق مقوى (نفايات وفضلات) بغرض اعادة التصنيع.	2.7	0.0%			X
ورق وورق مقوى، مصنوعات من عجائن الورق او من ورق او ورق مقوى .	77.4	60.0%	X		
كتب وصحف وصور وغيرها من منتجات صناعة الطباعة، مخطوطات يدوية ومستنسخات وتصاميم	10.2	50.0%	X		
حرير طبيعي	0	0.0%			X
صوف، وبر حيواني ناعم او خشن، خيوط وأقمشة منسوجة من شعر الخيل	0	0.0%			X
قطن.	3	60.0%		X	
ألياف نسجية نباتية اخر، خيوط من ورق ونسجها	0	0.0%			X
شعيرات تركيبية او اصطناعية.	9.5	50.0%		X	
الياف تركيبية او اصطناعية غير مستمرة.	5.3	30.0%	X		
حشو، لباد ولا منسوجات، خيوط خاصة، خيوط حزم، حبال وامراس، اصناف صناعة الحبال.	2.3	0.0%			X
سجاد وأغطية ارضيات اخر من مواد نسجية.	8.7	10.0%	X		
اقمشة منسوجة خاصة، اقمشة ذات خمل "اوبار" من مواد نسجية، مسننات "دانتيلا" دبابيج، أصناف عقادة، مطرزات.	4.4	60.0%	X		
نسج مشربة او مطلية او مغطاة او منضدة، أصناف نسيجية	2.1	40.0%		X	

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
للاستخدام التقني او الصناعي.					
أقمشة مصنرة او كروشيه	2	0.0%			X
ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات او كروشيه.	13.9	10.0%	X		
ألبسة وتوابع ألبسة من غير المصنرات اوالكروشيه.	28.2	20.0%	X		
أصناف أخر جاهزة من مواد نسجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مستعملة وأصناف نسيجية مستعملة، أسمال وخرق.	8.8	20.0%	X		
أحذية وطماقات وما يماثلها؛ أجزاء هذه الأصناف	17.7	40.0%	X		
أغطية رأس وأجزاؤها	0.3	10.0%		X	
مظلات مطر، مظلات شمس، عصى، عصى مقاعد سياط وسياط الفروسية وأجزاء هذه الأصناف	0.2	60.0%	X		
ريش وزغب محضران وأصناف مصنوعة منهما أزهار اصطناعية أصناف من شعر بشري	0.3	10.0%	X		
مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري اسبستوس أو اميانت أو ميكا أو من مواد مماثلة	87.5	90.0%	X		
منتجات من خزف	64.7	20.0%	X		
زجاج ومصنوعاته	19.8	40.0%	X		
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، وأحجار كريمة أو شبه كريمة، ومعادن ثمينة ومعادن عادية، مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، ومصنوعات هذه المواد؛ حلى	2.6	40.0%		X	

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
الغواية "مقلدة"، نقود					
حديد صب ظهر وحديد صلب (فولاذ)	98.9	40.0%	X		
مصنوعات من حديد صب (ظهر) أو حديد أو صلب (فولاذ)	44.5	60.0%	X		
نحاس ومصنوعاته	20.4	90.0%	X		
نيكل ومصنوعاته	1.7	100.0%		X	
ألمنيوم ومصنوعاته	39.8	30.0%	X		
رصاص ومصنوعاته	0.1	40.0%		X	
زنك (توتياء) ومصنوعاته	0.2	10.0%		X	
قصدير ومصنوعاته	0.1	100.0%		X	
معادن عادية أخر، خلائط معدنية خزفية (سيرميت)، مصنوعاتها	0	0.0%		X	
عدد وأدوات قاطعة وأدوات مائدة من معادن عادية، أجزاؤها من معادن عادية	14.2	60.0%	X		
أصناف متنوعة من معادن عادية	8.5	20.0%	X		
مفاعلات نووية، مراجل، آلات وأجهزة وأدوات آليه، أجزاؤها	205.8	50.0%	X		
آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية، أجزاؤها؛ أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تليفزيون)، وأجزاء هذه الأجهزة	171.7	50.0%	X		
قاطرات وعربات ومعدات السكك الحديدية أو ما يماثلها، وأجزاؤها؛ أجهزة إشارة آلية أو كهروالية لطرق المواصلات	0.1	100.0%			X
سيارات وجرارات ودراجات ومركبات وعربات أخر،	211.9	20.0%	X		

السلعة	القيمة (بالمليون $)	نسبة الاعتماد على اسرائيل	الاستيراد المباشر ممكن ومجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر ممكن وغير مجدي اقتصادياً	الاستيراد المباشر غير ممكن وغير مجدي اقتصادياً
وأجزاؤها ولوازمها					
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو للقياس أو للفحص أو للقياس والضبط الدقيق؛ أدوات وأجهزة للطب أو الجراحة؛ أجزاء ولوازم هذه الأدوات أو الأجهزة	47.4	30.0%	X		
أصناف صناعة الساعات وأجزاؤها	1.6	30.0%		X	
أدوات موسيقية؛ أجزاؤها ولوازمها	0.6	80.0%		X	
أثاث؛ أثاث للطب والجراحة؛ أصناف للأسرة (حشايا وحوامل حشايا، وسائد وأصناف محشوة مماثلة)؛ أجهزة إنارة غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر إشارات مضيئة، لوحات إعلانية وإرشادية مضيئة، وأصناف مماثلة، مباني مسبقة الصنع	29.8	20.0%	X		
لعب الأطفال والعاب مجتمعات، أصناف للتسلية أو الرياضة؛ أجزاؤها ولوازمها	8.2	70.0%	X		
مصنوعات متنوعة	7.9	30.0%	X		
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	0	0.0%			X

3-4. الايرادات الإضافية المتوقعة من استبدال السلع المستوردة

تم في الفصل الثاني تقدير لقيمة الايرادات الجمركية وضريبة الشراء المتسربة خلال الأعوام 2007-2011 جراء عملية الاستيراد غير المباشر من السوق الإسرائيلي. وبالاعتماد على الفرضيات التي طرحت خلال الدراسة، تم التوصل أنه في حال تحويل استيراد 60% قيمة الواردات السلعية المرصودة من السلع التي يتم استيرادها من إسرائيل أو عبرها، ولها مصادر أخرى، يتم ارتفاع الجمارك الفلسطينية حسب النسب الموضحة في الجدول أدناه. أما في حال الاكتفاء فقط باستبدال السوق الإسرائيلي بأسواق أخرى للسلع التي حُددت إمكانية الاستيراد المباشر لها ومدى الجدوى الاقتصادية، كما بينا سابقاً، نجد أن استيراد السلع المذكورة بشكل مباشر له الوزن الأكبر في المساهمة بمجموع التسرب في الايرادات الجمركية الناتجة عن الاستيراد غير المباشر.

جدول (9): مجموع قيمة الايرادات المتسربة وفق إمكانية الاستيراد المباشر للأعوام 2007-2011

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة التسرب في الايرادات الجمركية وضريبة الشراء الناتجة عن الاستيراد غير المباشر	24.3%	20.9%	28.0%	19.7%	13.8%
نسبة التغير في الايرادات الجمركية وضريبة الشراء الناتجة عن الاستيراد غير المباشر للسلع ذات الجدوى الاقتصادية	22.5%	20.7%	26.0%	19.6%	9.8%
قيمة الجمارك المتسربة من الاستيراد غير المباشر للسلع ذات الجدوى الاقتصادية (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	64.2	76.8	100.9	86.0	49.5

الخاتمة

أوضحت الدراسة مدى ارتباط السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي من خلال الإحصائيات المتوافرة حول التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، بالإضافة إلى ارتباط المالية العامة للسلطة الفلسطينية بعملية المقاصة مع الجانب الإسرائيلي بناءً على اتفاقية باريس الموقعة ما بين الطرفين. كما جرى تناول السلع المستوردة بالتفصيل ومحاولة لدراسة أبرز هذه السلع ومدى إمكانية الاستغناء عن السوق الإسرائيلي أو الوكيل الإسرائيلي الذي يمد المستورد الفلسطيني بها بعد أن يكون قد استورد البضاعة من بلد المنشأ، وذلك بالاستناد إلى عدد من المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين في وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مقابلات فردية مع مستوردين فلسطينيين يعتمدون بشكل كلي أو جزئي على الاستيراد من خلال مستورد إسرائيلي.

يجب القول بأنه من الصعوبة الاستغناء عن السوق الإسرائيلي أو المستورد الإسرائيلي بشكل نهائي؛ وذلك لعدة أسباب أبرزها القيود التي يفرضها الاحتلال، وارتباط السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي بحكم التبعية التي فرضت عليه لعقود طويلة، وتكريس الجانب الإسرائيلي جميع الاتفاقيات التجارية التي يبرمها مع باقي العالم لتعزيز تبعية السوق الفلسطيني له.

كشفت الدراسة عن الأسباب الكامنة وراء توجه المستورد الفلسطيني للاستيراد عبر مستورد إسرائيلي، وقد جرى توضيحها في الفصل الثالث بشكل مفصل. كما اتضح لنا أن

بعض الأسباب لا تعود للمستورد فقط، وإنما مرتبطة بشكل رئيس لعدم وجود سيادة فلسطينية على المعابر والموانئ التجارية؛ مما يحمل المستورد الفلسطيني أعباءً وتكاليفَ إضافية، والتعرض للانتهاكات الإسرائيلية من السرقة وإتلاف البضائع والتمييز في معاملة المستورد الفلسطيني والمستورد الإسرائيلي بما يتنافى ومبدأ المعاملة بالمثل الذي تفرضه اتفاقية باريس الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن السلطة الفلسطينية لم تحقق إنجازًا على صعيد زيادة كفاءة الإنفاق العام، والتحصيل الضريبي، وتطوير الجمارك، وتحرير التجارة الخارجية من العوائق والقيود كافة،[207] بالرغم منانجاحها في بناء مؤسسات فلسطينية مستقلة. علمًا بأن اتفاقية باريس ومن خلال القوائم الثلاث أ1،أ2، ب، تسمح للسلطة ببناء دفتر تعرفة جمركية فلسطيني وأن تحدد السياسات التجارية الفلسطينية الخاصة بها. ورغم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية، والتقدم الواضح في مجال التحصيل الضريبي، إلا أنها لم تستطع حتى تاريخه الاستقلال عن الجانب الإسرائيلي وتبعيات الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المبرمة.

كما نجد تقصيرًا واضحًا في دور اللجنة الاقتصادية المشتركة الذي حدد من خلال اتفاقية باريس الاقتصادية، بهدف توسيع القوائم الثلاث، وزيادة كميات السلع وفق حجم الاستهلاك الفلسطيني، والعمل على تحديث كل المعلومات والقضايا المتعلقة في التجارة

---

[207] الجعفري، *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية*، 48.

الخارجية، فلم تقم بدورها منذ 1994، وتوقفت اجتماعاتها بعد عام 2000؛ مما ساهم في توجه المستورد الفلسطيني للسوق الإسرائيلي بشكل مباشر أو غير مباشر.

لا يستطيع الجانب الفلسطيني التواجد في المعابر والموانئ التجارية كما جرى الاتفاق عليه، ولا يستطيع منح أي تصريح دون الموافقة عليه من الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى عدم الاعتماد على فحص مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، إلا بعد تعطيل البضاعة المستوردة من الجانب الإسرائيلي. ومن هنا نستطيع الخروج بأهم التوصيات التي تساعد في الحد من ظاهرة الاستيراد غير المباشر، كما هو موضح أدناه:

من المقترحات التي طرحت من العاملين في مجال الاستيراد ضمن الأراضي الفلسطينية:

- التفاوض مع الجانب الإسرائيلي للسماح بتواجد فلسطيني، أو مخلصين جمرك فلسطينيين على الموانئ الحالية.
- إمكانية التوصل لاتفاق مع الجانب الإسرائيلي حول إخراج البضائع غير المطابقة للمواصفات والمقاييس الإسرائيلية من المناطق الجمركية، إلى مخازن خاصة تحت إشراف مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ليتم إعادة فحصها والإفراج عنها من قبل الجانب الفلسطيني وذلك بهدف تقليل تكلفة الاستيراد.
- تقديم إعفاءات ضريبية لمدة محددة من السلطة الوطنية الفلسطينية للمستوردين الجدد، وامتيازات ضريبية على المواد اللازمة للتصنيع والإنتاج؛ تشجيعًا لتحويل الاقتصاد الفلسطيني من استهلاكي لإنتاجي.

- تفعيل دور الغرف التجارية ومؤسسات السلطة الفلسطينية بالعمل على توعية المستورد الفلسطيني وتعريفه بالأسواق العالمية والاتفاقيات التجارية المبرمة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومدى الاستفادة منها، وذلك من خلال عقد الاجتماعات وورش العمل المتخصصة.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية من خلال مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية في حالات فحص البضائع والإفراج عنها.

أما عن الإجراءات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والتي خلصت لها الدراسة، لتسهيل عملية الاستيراد المباشر وتحسين ظروف التجارة الخارجية بشكل عام، فيمكن تلخيصها بما يأتي:

1. السعي للاتفاق مع الجانب الإسرائيلي لوجود مخلصين جمركيين فلسطينيين، ويجري حاليًّا العمل على مشروع لتحديد مواقع (ميناء بري) بحيث تنقل البضائع لها مباشرة ويكون التخليص الجمركي لها من خلال الجانب الفلسطيني، وممولاً من المانحيين وسيجري العمل على وجود مخلصين جمركيين من الجانب الفلسطيني، وبفحص المواصفات وفق هيئة فلسطينية، وقد يكون العمل على الميناء البري في المرحلة الأولى على منطقتين: رنتيس لتخدم مناطق شمال الضفة الغربية، وترقوميا لتخدم مناطق الجنوب. وقد يلزم لذلك التعاقد مع أحد الشركات لإدارة الميناء البري في البداية

حتى التأكد من اكتساب الفريق الفلسطيني المهارات والقدرات المطلوبة لإدارته بشكل كامل.[208]

2. يجب على السلطة الفلسطينية البدء في إيجاد آلية تحصيل جمركي فلسطيني، بمعنى إنهاء عملية التخليص الجمركي من الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بجميع الوثائق والإجراءات المطلوبة، على أن يجري دفع وتسديد قيمة الجمارك والضرائب الأخرى مباشرة للسلطة الفلسطينية من خلال إيجاد آلية مناسبة لذلك.
3. يجري العمل حاليًّا على تطوير معهد المواصفات الفلسطيني ليكون المسؤول بشكل كامل عن فحص البضائع المستوردة في مناطق الميناء البري.
4. توسيع العلاقات الفلسطينية مع الأسواق العالمية، فنجد أن وزارة الاقتصاد في الوقت الحالي بصدد إنشاء دائرة خاصة بتنمية التجارة المتخصصة بدراسة الأسواق العالمية التجارية. بالإضافة لدور الملاحق التجارية في السفارات الفلسطينية لبحث والعمل على إبرام اتفاقيات تجارية جديدة من أهمها مؤخرًا "مجموعة أغادير" لإنشاء منطقة حرة متمثلة بخمس دول عربية (تونس، والمغرب، والأردن، ومصر، والسلطة الوطنية الفلسطينية) من خلال إصدار شهادة منشأ واحدة.
5. منح رخص الاستيراد بالاعتماد على رقم الهوية الشخصية يجعل من عملية الاستيراد غير المباشر من إسرائيل أسهل في السوق الفلسطيني، ومن هنا يجب على السلطة الفلسطينية وضع متطلبات تعمل على تحديد العاملين في مجال الاستيراد لإعطاء ترخيص الاستيراد. أي يجب تنظيم عملية الاستيراد من خلال تفعيل بطاقة المستورد

[208] مقابلة شخصية، نوفل.

المعروف المعتمدة في وزارة الاقتصاد الوطني وعدم السماح بالاستيراد غير الرسمي من خلال أفراد غير مسجلين رسميًّا لدى كل الجهات الرسمية المختصة واستكمال متطلبات ذلك مع الجانب الإسرائيلي. [209]

كما نستطيع تقديم بعض النقاط التي توصلت لها الدراسة لتساعد على تخفيض الاستيراد غير المباشر عبر مستورد إسرائيلي، وهي:

- رغم أن السلطة الفلسطينية ساعدت عددًا من المستوردين الفلسطينيين للحصول على وكالات عالمية رغم الصعوبات التي واجهتها، إلا أن المستورد الفلسطيني ما يزال بحاجة لبعض الوكالات التجارية التي ترفض منحها للمستورد الفلسطيني، وخاصة تلك التي تمنح من دول تدعم الحكومة الإسرائيلية؛ وبالتالي يجب على السلطة الفلسطينية أن تعمل على صعيد سياسي للاستفادة مما تقدمه الاتفاقيات التجارية من دعم لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- دراسة إمكانية أن تقوم السلطة الفلسطينية بإعادة جزء من الجمارك التي يدفعها المستورد الفلسطيني على السلع المستوردة بشكل مباشر على شكل إعانات، خاصة وأن المستورد الفلسطيني عند استيراد السلع بشكل غير مباشر من السوق الاسرائيلية يكون قد سدد قيمة التعرفة الجمركية للبضائع المدفوعة للخزينة الإسرائيلية، ويقوم أيضًا بدفع ضريبة القيمة المضافة على استيراده من إسرائيل، وفق ما ينص عليه اتفاق باريس الاقتصادي.

---

[209] مقابلة شخصية، أبو فرحة.

- توجيه القطاع الخاص الفلسطيني في بعض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية البارزة في الاقتصاد الفلسطيني؛ لبناء شركات تجارية مع شركات تجارية في أسواق العالمية، مما يحسن الصناعات الفلسطينية، ويدعم تسويقها عالميًّا.
- إعداد دليل يشمل تعليمات وتوجيهات وإجراءات الاستيراد القوانين المتبعة بحيث يجري تحديثه بشكل مستمر وفق القوانين الصادرة عن الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى توضيح آلية تقييم الجمارك على السلع المستوردة.
- إعطاء أولوية لإعادة تنظيم مؤسسة المواصفات والمقاييس من النواحي الإدارية والتقنية وإيجاد الآليات المطلوبة للقيام بالدور المنوط بها، وضرورة توفير المختبرات الحديثة بالكامل والتعاون مع الجامعات الفلسطينية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار. إضافة إلى الوصول إلى الاعتراف المتبادل للمواصفات مع الجانب الإسرائيلي. [210]

– إعطاء أولوية فلسطينية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، خاصة أن الجانب الفلسطيني يقدم الالتزامات المطلوبة بشكل أولي، مما يساعده على الحد من السيطرة الإسرائيلية، ويحد من انتهاكاتها على الصعيد الاقتصادي؛ فاعتماد مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية الذي يعني عدم التمييز بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الإجراءات الخاصة بالتجارة الدولية، والوضوح في الإجراءات والقوانين.

[210] مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي. الأجندة المشتركة للقطاعين العام والخاص في مجال تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني.

- عمل الملحق التجاري للسفارات الفلسطينية في الخارج على تعزيز العلاقات التجارية الفلسطينية، وتسهيل حصول المستوردين أو المستثمرين الفلسطينيين على الوكالات العالمية بالاعتماد على التوجه العالمي لتحرير التجارة الخارجية، وترسيخ دور السوق في العملية التنموية.
- العمل من خلال المؤسسات الحكومية والغرف التجارية والاتحادات على إعادة بناء الثقة ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية وقطاع المستوردين. بالإضافة إلى طرح القطاع الخاص للقضايا التي يواجهها خلال الاستيراد من خلال المؤسسات التي ترعى التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وذات العلاقة المباشرة مع دول المانحين والراعية لعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

الإحصاءات الإسرائيلية. *احصاءات التجارة الخارجية*. 2013.
http://www1.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTML&ID=461

بكيرات، فايز وهشام عواد. *الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين*. فلسطين: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2010.

الجعفري، محمود، و دارين لافي. *المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2005.

الجعفري، محمود، وعادل الزاغة، وناصر العارضة. *السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2002.

الجعفري، محمود، وناصر العارضة. *السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2002.

الجعفري، محمود، وناصر العارضة، ومسيف مسيف. *بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات التطوير*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000.

الجعفري، محمود. *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000.

الجمعة، خالد محمد. *آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، عدد 64.*

المركزي للإحصاء الفلسطيني. *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2010. نتائج أساسية*. رام الله – فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Foreign%20Trade_exp%20division%20A.htm

الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2010، 2011 . رام الله – فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1951.pdf

الحسابات القومية، 1994-2011. نتائج أساسية. رام الله – فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/site/856/default.aspx

الحسابات القومية، 2009-2010. نتائج أساسية. رام الله – فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2009-10.htm

الحسابات القومية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 1994-2008، نتائج أساسية. رام
سطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PercapitaCurrentA%2008.htm

الحسابات القومية، 1994-2008.الناتج المحلي والانفاق عليه .رام الله – فلسطين، 2012.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EXP%2094-08.htm

ي، منى، ورضوان علي شعبان. *الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 1995.

سامي عفيفي. *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.

، حنين محمد جمال حافظ. *تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين من 1995-2005*. جامعة النجاح، 2006.

علي وسليمان أحمد اللوزي. *المالية العامة*. عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، 2000.

ي، أحمد حسين، وخالد واصف الوزني. مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر، 1997.

ي، السيد محمد أحمد. *اقتصاديات التجارة الخارجية*. المعمورة: مؤسسة رؤية للطباعة، الطبعة الأولى، 2008.

أحمد زهير وخالد الخطيب. *المالية العامة*. عمان: دار زهران، 1997.

رازق، عمر. *تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2002.

رحيم، خليل عليان. *الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص–التحديات*. الرياض: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، سنة 2009.

قادر، السيد متولي. *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات*. عمان: دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة 2011.

، طالب محمد. *التجارة الدولية نظريات وسياسات*. عمان: الجامعة الاردنية بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، 1995.

ي، محمد، وناصر العارضة. *بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الطبعة الأولى، 2000.

علي. *التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية*– بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني. سلطنة عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

الشاحنين الفلسطيني، ومركز التجارة الفلسطيني–بال تريد، *مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات*

التجارية: ملخص إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال جسر الملك حسين، (رام الله: 2009).

جاسم. *التجارة الدولية*. عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، سنة2008.

قي، عمر بن فيحان. *التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي*. *مكة المكرمة*: مكتبة الرشد، 2005.

التجارة الفلسطيني (بال تريد). *ورقة عمل حول تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني*. رام الله: مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، 2008.
http://www.nedp.ps/ar/papers.html

التجارة الفلسطيني (بال تريد)، وبوابة فلسطين لتسهيل التجارة. *متطلبات خاصة لمنتجات مختلفة*، رام الله، 2013.
http://www.ptfp.ps/atemplate.php?id=112

يد، سليمان وارد. *أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية – الأمريكية على نمو الاقتصاد الاردني: دراسة قياسية*. المجلة العربية للعلوم الإدارية 15، العدد الأول، يناير/2008.

محمد ابراهيم. *آليات علاج أزمة السيولة ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان "الحصار وأثره على السيولة في قطاع غزة"*. قطاع غزة: الجامعة الاسلامية 2007.

علي. *التجارة الخارجية الفلسطينية والمعيقات الإسرائيلية وأثر العقوبات الإسرائيلية الأخيرة عليها*. رام الله: الأمانة العامة لإتحاد الغرف التجارية، سنة 2001.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. *تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*، الانكتاد: أيلول/سبتمبر 2011.

المالية الفلسطينية. *التقارير المالية الشهرية*. 2013/1/12
http://www.pmof.ps/index.php?pagess=home

، جواد. *بوابة فلسطين لتسهيل التجارة*. رام الله: مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، 2012.

خليل، مضر قسيس تحرير. *الاصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة*. بيرزيت: معهد الحقوق، 2009.

الله، عبد الفتاح. *التجارة الخارجية الفلسطينية–تحليل ورؤية نقدية*. فلسطين: إدارة الدراسات والتخطيط، سنة 2003.

<u>ى الاتفاقيات:</u>

لخص اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ة التحرير الفلسطينية.

لخص اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ة التحرير الفلسطينية.

تفاقية بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل وم.ت.ف ممثلة للشعب يني.

<u>الانجليزي:</u>

Recent Economic Developments 128 May-August 2010. Oct. 2010. Jerusale Bank of Israel-Research department.

European Commission, Evaluating the Paris Protocol- Economic Relations Between Israel and the Palestinian Territories, 1999.

Veronique Kessler, Palestine’s External Trade Performance Under the Paris Protocol: Hopes and Desillusions, 1999.

المقابلات:

ابو شحادة، تاج (2013): نائب مدير شركة استيراد وطنية، كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

أبو فرحة، جمال (2012): مدير عام التجارة–وزارة الاقتصاد الوطني، تشرين ثاني 2012، رام الله، فلسطين.

الشوبكي، فؤاد (2012): مدير عام الهيئة العامة للبترول، شهر تشرين أول 2012، رام الله، فلسطين.

الشيخ، محمود (2013): محاسب ومدير مبيعات لشركة تصنيع وطنية، شهر كانون ثاني 2013، رام الله، فلسطين.

الطاهر، عاهد (2013): صاحب شركة استيراد، كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

الطريفي، سامح (2012): مدير عام شركة استيراد وتوزيع، كانون أول 2012، رام الله، فلسطين.

العمري، حسام (2013): مدير مالي وإداري لشركة استيراد معدات ثقيلة وماكنات، كانون ثاني 2013، رام الله، فلسطين.

بامية، صائب، (2013): عضو الوفد المفاوض لاتفاقية باريس وكيل وزارة الاقتصاد سابقاً، مقابلة أجريت معه في.. بتاريخ 7 آذار 2013، رام الله.

جمعة، عوني (2013): صاحب ومحل تجاري (جملة) في مجال ألعاب الأطفال والنثريات، كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

حداد، أمين (2013): مدير عام المؤسسة المصرفية الفلسطينية، مقابلة بمقر المؤسسة بتاريخ 12/2/ 2013، رام الله–فلسطين.

سعادة، هيثم (2012): مستورد وصاحب محل تحف وهدايا، شهر كانون أول 2012، رام الله، فلسطين.

شيخة، سامر (2013): شركة استيراد وطنية لاستيراد ألعاب الاطفال،كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

محامدة، ناصر (2013): صاحب ومحل تجاري في مجال مواد التنظيف، كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

نوفل، عبد الحفيظ (2013): مستشار وزير الاقتصاد الوطني وعضو اللجنة الاقتصادية المشتركة، المقابلة في 17 شباط 2013، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله– فلسطين.

يعيش، شكيب (2013): شركة يعيش للتجارة الدولية، كانون ثاني 2013، نابلس، فلسطين.

يوسف، عماد (2012): استيراد وتوزيع أدوية، كانون أول 2012، رام الله، فلسطين.